

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط

دراسة حالة سوريا

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية ودولية

إشراف الأستاذة:

إيمان بلقرشي

إعداد الطالب:

طارق صروب

أعضاء لجنة المناقشة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا	أ: علاوي مريم
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا	أ: بلقرشي إيمان
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا	أ: فراني حياة

السنة الجامعية:

2017-2016

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي المحترمة بلقرشي إيمان على قبولها الإشراف على مذكرتي وعلى كل المجهودات والنصائح المقدمة من طرفها والتي كانت سببا في إنهاء هذا العمل.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ مغراوي لقمان الذي رافقنا طيلة مشوارنا الدراسي بالمدرسة.

شكر خاص إلى الأستاذ جنوحات حسين رئيس قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية على كل المجهودات المقدمة من طرفه.

والى كل من ساهم في إعداد هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء ألف شكر وتقدير

صروب طارق

الإهداء:

إلى روح أبي رحمة الله عليه

إلى أمي العزيزة حفظها الله ورعاها

ملخص الدراسة:

تشهد منطقة الشرق الأوسط عدة تحولات أمنية ساهمت بشكل كبير في تغيير موازين القوى خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وهو ما سمح ب بروز إيران وتركيا كقوتين إقليميتين بالمنطقة، وما ساعد على ذلك التغيرات الحاصلة على بنية النظام الداخلي لكليهما بوصول نخب سياسية ساهمت في بروز المشروعين اللذين يسعيان لتحقيقه فتركيا تركز بشكل كبير على سياستها الخارجية وكذلك قوتها الاقتصادية، أما إيران فتتملك أدوات التغلغل الديني عن طريق المد الشيعي ومشروعها النووي، هذا التنافس لفرض المشروعين برز وبشكل كبير من خلال الأزمة السورية سنة 2011.

وعليه فإن الدراسة تسعى إلى إبراز الإستراتيجية التركية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط من خلال التعرض إلى مكامن التنافس بينهما في المنطقة بشكل عام ومن خلال الأزمة السورية على وجه التحديد.

The abstract of study:

The Middle East is witnessing a number of security shifts that contributed significantly to changing the balance of power, especially after the US occupation of Iraq, which allowed the emergence of Iran and Turkey as regional powers in the region, especially after the internal changes at the internal level of both of them with the arrival of political elites that contributed to the emergence of the projects they seek to achieve Iran has the tools to penetrate the religious through the Shiite tide and its nuclear project, this competition to impose the two projects prominently and significantly through the Syrian crisis in 2011.

Therefore, the study seeks to highlight the Turkish-Iranian strategy in the Middle East from exposure to the place of competition between them in the Middle East in general and through the Syrian crisis in particular.

مقدمة

مقدمة:

تكتسي منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة في النظام الدولي لما لها من أهمية اقتصادية إستراتيجية وحتى أمنية، وإنطلاقاً من هذه الأهمية فقد كانت ولا تزال محط أنظار وإهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية ونتيجة للتحويلات السياسية على المستوى الدولي خاصة على إثر الأحداث التي شهدتها العالم منذ بداية التسعينات والذي عرف أهم تحول في الساحة الدولية بسقوط الإتحاد السوفياتي وبروز نظام دولي جديد من أبرز ملامحه سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة في العلاقات الدولية.

فقد ساعدت الظروف الدولية والإقليمية في بروز إيران وتركيا كأهم لاعبين إقليميين في منطقة الشرق الأوسط كإحتلال الأمريكي للعراق والذي سمح لإيران وفسح لها المجال للظهور وفرض مشروعها في المنطقة، في المقابل أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا نهاية العام 2002م إلى تحويل شامل في سياسة تركيا الخارجية، وقد شمل هذا التحول سياستها إزاء المنطقة العربية، حيث كانت سوريا في قلب هذا التحول إذ إزداد حضورها وأهميتها وهو ما أعطى دفعة قوية للمشروع التركي على الصعيد الإقليمي.

إنخرطت الدولتان في تنافس إستباقي لتوظيف سوريا في المشروع الإقليمي لكل منهما حيث كان إندلاع الحراك السوري بمنزلة المفترق للعلاقات التركية الإيرانية وأدى إلى إنكشاف التناقضات في الرؤى والسياسات من جهة وكذلك ترسيم الحدود الفاصلة بين المشروعين من جهة أخرى فأصبحت هناك سياستان واحدة داعمة للنظام السوري، والأخرى داعمة للحراك وهوما يسلط الضوء على الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا في ظل المشروعين.

إشكالية الدراسة:

يتناول موضوع الدراسة تحليل ديناميكية العلاقة بين القوتين الإقليميتين تركيا وإيران الساعيتين لكسب التنافس على الأهمية الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط، والتي تمثل أحد أهم بؤر التوتر في العالم لاسيما في إطار ما تشهده، من أحداث سياسية مؤخرًا (الأزمة السورية) فضلاً عن دراسة تطور هذه العلاقة الثنائية خلال هذه الأزمة.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

فيما تكمن أبعاد العلاقة التنافسية التركية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وتداعياتها على الأزمة السورية؟

كما نتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

1- هل الفراغ الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ، أدى إلى بروز قوى جديدة تعمل على فرض مشروعها ؟

2 - ما طبيعة المشروعين التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ؟

3- وكيف أثر التنافس بينهما على مسار الأزمة السورية ؟

فرضيات الدراسة:

1- إن وجود فراغ إستراتيجي في إقليم جغرافي يؤدي لإحتدام التنافس لملئه (منطقة الشرق الأوسط).

2- إن غياب الدور العربي في حل قضايا الإقليم، نتج عنه التدخل الأجنبي الإقليمي والغربي.

3 - إن التغيرات الحاصلة في الإقليم "الأزمة السورية" أبرزت ديناميكية مشروع الهيمنة التركي-الإيراني.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

الأهمية العلمية: تتوسط منطقة الشرق الأوسط العالم القديم فهي منطقة إستراتيجية ذات أهمية كبيرة ما جعلها تتال إهتمام الدارسين والباحثين في حقل العلوم السياسية، وكذلك الأكاديميين لما لها من ميزة خاصة جعلها تتفرد عن غيرها من المناطق وما أكد وعزز هذه الميزة، التنافس والصراع بين مختلف القوى سواء كانت إقليمية أو دولية سواء كان هذا الصراع على موارد الطاقة باعتبار أن المنطقة من أغنى مناطق العالم في موارد الطاقة خاصة البترول أو من أجل الاستحواذ على مناطق النفوذ كما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وحتى بعد إنهيار القطبية الثنائية التي حل محلها ما يعرف حالياً بالنظام الدولي الجديد الذي بدأت ملامحه تتضح بحرب الخليج الأولى والتي كانت تجرى أحداثها في منطقة الشرق الأوسط، وحالياً فإن الصراع مازال على أشده بظهور أزمت جديدة في

المنطقة كان آخرها الأزمة السورية التي اتضح وبجلاء أنها تمثل شكلا من أشكال هذا التنافس على المنطقة كما تبرز الدراسة تنافس من شكل آخر وبطرق أخرى بين قوتين إقليميتين متجاورتين لهما وزنهما السياسي والاقتصادي في المنطقة، هما تركيا وإيران وكما تبين التحولات السياسية في هذين البلدين بوصول نخب جديدة إلى السلطة وبروزهما كقوتين إقليميتين قادرتين على فرض رؤية جديدة للصراع القائم في سوريا فالدراسة ستقدم رؤية جديدة وعينة مصغرة للتنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وهي الأزمة السورية كدراسة حالة لنوع وكيفية هذا التنافس.

الأهمية العملية:

كان لي إنشغال دائم حول منطقة الشرق الأوسط، وحول الأهمية التي تكتسبها تلك المنطقة فهي منطقة توترات وصراعات دائمة بين قوى دولية وإقليمية مختلفة، وحتى فواعل أخرى كالأقليات الكردية والتي لها تأثير بارز في المنطقة، إن التقاء كل هذه الفواعل جعل من المنطقة منطقة لا تتفك تخرج من أزمة إلا وتقع في أخرى كالحروب بين فواعل وقوى بصفة مباشرة أو حتى عن طريق الوكالة وما آثار انتباهي أكثر في هذا التعقيد هو بروز مشروعين طموحين من طرف قوتين غير عربيتين في المنطقة لهما تاريخ يمتد إلى إمبراطوريتين قديميتين وهما تركيا وإيران، هذا التنافس بينهما تجسد في أكثر من قضية وأبرزها كانت القضية السورية ولكن دون الوصول إلى التصادم بينهما.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نبرز معالم ومظاهر التنافس بين قوتين إقليميتين متجاورتين في محيطهما الشرق أوسطي عموما ثم ننقل إلى تحديد أكثر دقة لمظاهر هذا التنافس، من خلال الأزمة السورية كدراسة حالة تجسد هذه العلاقة الموجودة بين البلدين، إذا فالمجال المكاني لهذه الدراسة هي منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا كدراسة حالة.

المجال الزمني: ستركز الدراسة على فترة زمنية محددة وهي فترة بداية الأزمة السورية أي من سنة 2011 إلى 2016، وهذه السنة لا تعني نهاية الأزمة، وإنما حددت كإطار زمني فقط لان الأزمة السورية مستمرة إلى حين كتابة هذه الأسطر، وما يلاحظ على هذه الفترة أنها تميزت بالتوتر والتصعيد في العمليات العسكرية تارة وظهور بوادر الانفراج تارة أخرى.

الأدبيات السابقة:

بعد الدراسة والاطلاع على مختلف الدراسات التي تناولت الموضوع من قبل والتي كانت سبابة في تناول العلاقة التنافسية بين تركيا وإيران في الفضاء الشرق أو سطي كانت من بينها:

1/ دراسة طایل يوسف عبد الله العدوان : بعنوان الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، والتي نشرتها جامعة الشرق الأوسط، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة، الجوانب الرئيسية التي تقوم عليها الإستراتيجية الإقليمية، لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة ما بين 2002 إلى 2013 كما حاولت أن تبين هذه الدراسة أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على طبيعة الاستراتيجيات الإقليمية لكل من القوتين في منطقة الشرق الأوسط، وكذا التعرف على التحولات الراهنة في المنطقة، جاءت الدراسة في خمسة فصول عل النحو الآتي: الفصل الأول كان يمثل الإطار النظري للدراسة، أما الفصل الثاني فخصص للبيئة السياسية الحاكمة للاستراتيجيات الإقليمية نحو الشرق الأوسط أما الفصل الثالث فقد تناول الإستراتيجية التركية نحو الشرق الأوسط، وتحليل الرؤية والموقف التركي من القضايا الشرق أوسطية، والفصل الرابع كان كسابقه ولكن خصص للاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط والعلاقات الإيرانية في المنطقة خصوصا المنظور الإيراني لأمن الخليج ليختتم هذه الدراسة بالفصل الخامس، وهو بمثابة خاتمة واستنتاجات للدراسة.

2/ دراسة محمد عربي لادمي، بعنوان التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط ما بين سنتي 1996 و2014، حيث تضمنت الدراسة ثلاث فصول الفصل الأول كان فصل مفاهيمي نظري تناول عدة مفاهيم كالسياسة الخارجية، الدور الإقليمي، النفوذ، والقوة الإقليمية، أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى محددات الدور، ودوافع النفوذ الإقليمي لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط، أما الفصل الثالث فقد خصص، لتنامي النفوذ الإقليمي ، لكل من تركيا وإيران في العراق، كما عرج على الدورين التركي والإيراني في المنطقة في ظل الحراك العربي وانعكاسات هذه الأخيرة عليهما .

3/ دراسة احمد داوود أوغلو والتي نشرت بتاريخ 2010 بعنوان العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية صدرت الطبعة الأولى عام 2001م جاء الكتاب في ثلاث محاور أو قسم إلى ثلاث أقسام، حيث أن القسم الأول جاء بعنوان "الإطار المفاهيمي والتاريخي" حيث تناول من خلاله الكاتب عناصر القوة والتخطيط الاستراتيجي، كما قسم عناصر القوة إلى ثابتة ومتغيرة، وإعادة تحليل عناصر القوة التركية، أما القسم الثاني فقد جاء بعنوان "الإطار النظري: الاستراتيجية المرحلية والسياسات

المرتبطة بالمناطق الجغرافية"، حيث شرح هذا الجزء نظرية العمق الاستراتيجي وعناصرها مع تركيزه على العمق الاستراتيجي التركي في إقليمه الشرق أوسطي، ليحدد في الجزء الثالث من هذه الدراسة الوسائل الإستراتيجية والسياسات الإقليمية والتي يمكن أن تعطي لتركيًا مكانة ودور بارز على الصعيدين الإقليمي والدولي، ليعرج في الأخير على قضايا التحول الاستراتيجي في البلقان، والشرق الأوسط والإتحاد الأوروبي.

الإطار المنهجي للدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الإستراتيجية والتي تسعى إلى إبراز طبيعة العلاقة القائمة في مجال استراتيجي مهم بين قوتين إقليميتين متجاورتين، وللوصول إلى الحقيقة من خلال الدراسة العلمية لابد من انتهاج منهج ملائم للموضوع محل الدراسة، ما يكفل الإحاطة الكافية بجميع جوانب الموضوع وعليها إعتمدت الدراسة على منهجين وهما:

1/ المنهج التاريخي:

لأنه يهتم بإدخال الظروف المحيطة فمیل الظاهرة للمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية ثم فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها ليعرضها ويرتبها ويفسرهما ومن ثمة استخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها على فهم الأحداث الماضية فحسب بل تتعداها إلى المساعدة في تفسير الأحداث والظواهر الحالية وفي توجيه التخطيط للمستقبل، إنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة، حيث يتضح ذلك من خلال سرد تاريخ المنطقة والعلاقات التاريخية بين دول الإقليم، والتحولات الأمنية التي سادت¹.

2/ منهج دراسة الحالة:

منهج دراسة حالة هو المنهج المعتمد على دراسة حالة معينة بهدف جمع معلومات متعمقة عنها حيث أن هذا المنهج يكون مناسباً للإستخدام عندما يكون تركيز البحث على ظاهرة معاصرة ضمن سياق

¹ سامي عريفيج، وآخرون، مناهج البحث العلمي وأساليبه، (عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 1999)، ص 65.

الحياة الواقعي، كما يستخدم هذا المنهج عندما تحتوي حالة الدراسة على العديد من المتغيرات والعوامل المرتبطة مع بعضها البعض والتي يمكن ملاحظتها وهوما يمكن أن نسقطه على حالة الأزمة السورية من خلال تحليل الأوضاع السائدة وتداعياتها على أمن وإستقرار الإقليم¹.

الإطار النظري:

1/ نظرية الدور في التحليل السياسي:

يعتبر مفهوم الدور الإقليمي من المفاهيم المركزية في دراسات العلاقات الدولية، نظرا للتحويلات الكبرى التي عرفها العالم حيث ظهرت عدة دول تحاول إيجاد مكانة لها في السياسة الدولية من حيث التأثير والنفوذ لتحقيق أهداف إستراتيجية إن تعريف وتحديد الدور القومي للدولة يمر عبر مرحلة استكشاف الموقف، تليها مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية ثم مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، كان لدراسة الأدوار الإقليمية الاهتمام الكبير، بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، وبروز أحداث على الساحة الدولية، أظهرت الدور المتعاطم للقوى الإقليمية، فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث².

2/ نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل السياسة الإقليمية لإيران وتركيا:

تتطلب دراسة النظم الإقليمية، الإحاطة بأهم أدبيات الدراسات الإقليمية، وعلى رأسها ماهية النظام الإقليمي ومعايير تحديده، ومناقشة الجدل القائم حول أي المعايير الواجب استعمالها لتعريف النظام الإقليمي، ورسم حدود النظم الإقليمية، بالإضافة إلى موقع النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية وذهب الكثير من المختصين إلى اعتبار التقارب الجغرافي والاعتماد المتبادل بين دول الجوار هو المعيار الأساسي لتعريف الإقليمية، غير أن التحولات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة، جعلت من المعيار الجغرافي معيارا ضيقا جدا يحصر الإقليمية في نطاق هي أوسع منه فالنظام الإقليمي ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات، بما يجعل التغير في

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترايات والأدوات، (الجزائر: 1997)، ص 87.

² محمد العربي لادمي، التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط 1996-2014، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة،

كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دواية وإستراتيجية، 2014)، ص 21

جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا، النظام كنمط مميز .

كما يمكن أن نعرفه بأنه مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا، والتي تتفاعل مع بعضها، سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا، وبالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول، وفي خياراتها السياسية، وهو ما ينطبق على طبيعة العلاقة القائمة بين تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط¹.

3/ المصلحة الوطنية:

المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة هي تعبير عن مكانة الدولة في التوزيع العالمي أو الجهوي للقوة في عالم تتشابك فيه المصالح، حيث يرتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأهداف الوطنية للدولة باعتبارها القيمة المركزية المعرفة لمصالح الدولة فالهدف العام للدولة هو حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الإقليمي من خلال المحافظة على الكيان الإقليمي والسعي إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة يعبر الهدف العام للدولة السابق للذكر على قاعدة الهرم في سلم ماسلو المحدد لتراتبية المصلحة الوطنية لدولة ما والمشكل من خمس مراتب حيث أن المصلحة الوطنية لدولة ما تفرضه قواعد موضوعية مرتبطة بإمكانات وقدرات الدولة لكن تعززها القدرات المرتبطة بالقيادة السياسية التي تعمل على بلورة تصور استراتيجي وشامل لتوظيف عقلاني للقوة الوطنية بما يخدم المصالح العليا للدولة².

تقسيم الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، واتخذت من الأزمة السورية كدراسة حالة لمكامن هذا التنافس، حيث قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو الآتي :

الفصل الأول كان بمثابة مدخل للمجال الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط باعتبار أن المنطقة هي حاضنة لهذا التنافس، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول المحددات الجغرافية للمنطقة حيث أن هناك اختلاف وعدم اتفاق على التحديد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط كما تناولنا من خلاله أهمية المنطقة باعتبارها منطقة تنافس وصراع لنعرج على أهم التحولات التي عرفتها المنطقة وأبرز

¹ محمد العربي لادمي، مرجع سابق، ص 22.

² نفس المرجع، ص 55.

تحول عرفته هو قيام دولة إسرائيل والذي غير من المعالم الجيوبوليتيكية للمنطقة يليها تحول أمني آخر يتمثل في الإحتلال الأمريكي للعراق والذي غير من طبيعة توزيع القوى الإقليمية بالمنطقة وهو الشئ الذي سمح بنوع من الفراغ الإستراتيجي في القوة نتيجة التحولات الأمنية سألقة الذكر وهو ما سمح ب بروز قوتين إقليميتين محددين بتركيا وإيران.

أما الفصل الثاني: فقسم هو الآخر لثلاث مباحث لخص الإستراتيجية التركية والإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، وتناول بالدراسة والتحليل المشروعين التركي والإيراني، وأدوات تنفيذهما لهذين المشروعين خاصة بوصول نخب حاكمة في تركيا والذي غير وجه تركيا بشكل كامل والثاني نجاح الثورة الإيرانية والتي أطاحت بالشاه وغيّرت إتجاه سير إيران ومشروعها النووي والذي أثار الكثير من الجدل في الساحة الدولية، لنعرج على ذكر وتفسير جدلية العلاقة القائمة بين الدولتين في ظل التعاون تارة والتنافس تارة أخرى.

لنختم دراستنا في الأخير بالإحاطة بالأزمة السورية وبعملية إسقاط عما سبق ذكره حاولنا تحديد التنافس بين القوتين، في ظل هذه الأزمة من خلال عرض أسبابها، وأطرافها ومختلف المواقف الدولية منها، بين من هو معارض ومن هو مساند ومحاولة الإشارة إلى مكامن الاختلاف والاتفاق ومستقبل التنافس التركي الإيراني في ظل الأزمة السورية لنشير في المبحث الأخير إلى الأطراف الدولية وتضارب المصالح في ظل هذه الأزمة.

الفصل الأول:

جيوستياسة منطقة الشرق الأوسط

يختلف الباحثون والأكاديميون في مجال العلوم السياسية في إعطاء مفهوم دقيق ومحدد لمنطقة الشرق الأوسط وذلك حسب اختلاف زاوية التحليل ورؤية كل باحث أو دارس لمنطقة الشرق الأوسط كما أن هذه المنطقة تتميز بمجموعة من الخصائص الطبيعية والبشرية وحتى الاقتصادية ما جعلها من أكثر المناطق أهمية في العالم إضافة إلى أنها تحتل موقعا جيواستراتيجيا جعلها بمثابة حلقة وصل بين قارات العالم القديم.

هذه المكانة والأهمية جعلتها محل أطماع القوى الكبرى ما نتج عنها عدة تدخلات، هذه التدخلات الأجنبية جعلت المنطقة تتعرض لعدة تحولات سياسية وأمنية، فمنطقة الشرق الأوسط لم تهدأ من الصراعات منذ عقود سواء بتدخلات قوى عالمية كالولايات المتحدة الأمريكية أو حتى تنافس القوى الإقليمية المتواجدة بها من أجل السيطرة على مصادر الطاقة ومناطق النفوذ وهوما سنحاول التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الأول.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: الإطار الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط

لقد ارتبط مفهوم الشرق الأوسط وبيئته على مر الزمن، بالتحويلات الكبرى في التاريخ حتى قبل ظهور التسمية نفسها، ففي أرضه تشكلت معالم الحضارات الأولى للإنسانية، ومنها انطلقت تباشير الديانات الرئيسية الثلاث كما دارت على أرضه حروب التاريخ العظيمة، هذا الوعاء الجيوسياسي الذي احتضن على مدى التاريخ معظم التفاعلات السياسية في ميدانها السلمي والصراعي ولم يكن سوى مسرحا لتغييرات يفرضها التنافس الإقليمي للإمبراطوريتين العثمانية والفارسية سابقا والتنافس الخارجي للقوتين الفاعلين منذ الأزل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية¹.

فالشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في مختلف أنحاء العالم، كان يقصد به تقسيم الشرق إلى أقسام حسب التباعد والتقارب الجغرافيين من أوروبا إلا أن الإقليم في الواقع هو إقليم يتوسط خريطة العالم بصفة عامة والعالم القديم بصفة خاصة فتحديد إقليم الشرق الأوسط بالتدقيق هو أمر صعب يرجع السبب في ذلك إلى خصائصه، فالإقليم ككيان جغرافي مميز بتفاعلاته الطبيعية والبشرية والتاريخية والسياسية وللأمر أنه، إقليم هلامي القوام يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف أو حتى المصلحة الذي يسعى من وراءها الباحث أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم².

إن هذه الصعوبة في تحديد الشرق الأوسط، نابعة من أن الإقليم يتكون من عدة متداخلات طبيعية وبشرية ساهمت وبشكل كبير في تكريس الغموض حول ماهية الإقليم، الراجع إلى تعدد المصطلحات التي تشير إلى الإقليم وهي الشرق الأوسط، العالم العربي، والعالم الإسلامي، إضافة إلى كثرة الأسماء والمصطلحات التي استخدمت في الماضي وتستخدم في الحاضر للإشارة إلى كل الإقليم أو إلى جزء منه كمصطلح الشرق القديم، الشرق الأدنى، وهوما يتضح جليا حول عدم الاتفاق على تحديده بصورة قاطعة³، فمن الناحية التاريخية استخدم أولا مصطلح الشرق الأدنى، الذي ظهر في فترة الاكتشافات الجغرافية الكبرى، في القرن الخامس عشر، أما تعبير الشرق الأوسط، فقد ارتبط وانتشر

¹ عبد الستار امين سرمد، رؤية استراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، (قسم الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، ص 73.

² ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص42.

³ كمال سالم الشكري، مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 514.

الفصل الأول.....جيوستراتيجية منطقة الشرق الأوسط

بتطور ما يعرف، بالفكر الاستراتيجي الانجليزي، حيث أستخدم هذا التعبير ولأول مرة عام 1902م بواسطة الضابط البحري الأمريكي **الفريد تايرماهان**^{1*} **Alfrdthayermahan** صاحب نظرية القوة البحرية، في مقال صدر تحت عنوان " الخليج الفارسي والعلاقات الدولية " وفي سنة 1911م تحدث اللورد كيرزن الحاكم الانجليزي للهند عن الشرق الأوسط باعتبارها المدخل إلى الهند، وبقي استخدام هذا المفهوم يتطور حتي جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم، فانشأ مركز تموين وقيادة الشرق الأوسط، وذاع هذا المفهوم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ومع ذلك فلا يزال هناك اختلافات حول تحديد منطقة الشرق الأوسط الجيوبوليتيكية التي تناولت المنطقة ويمكن ذكرها على النحو الآتي²:

● نجد الباحث الأكاديمي، (ل، كارل براون) المتخصص بدراسات الشرق الأوسط، والذي إستند في تحديده لموقع الشرق الأوسط إلى السياسة والدبلوماسية الأوروبية المميزة لما كان يعرف بالمسالة الشرقية، حيث شمل الشرق الأوسط المعروف بهذه الطريقة كافة المنطقة الأفروآسيوية، والتي شكلت في أحد الأوقات جزءا من العالم السياسي العثماني بتنوعها وتغيراتها.

● أما الباحثان سيجل وكالنتوري فقد قاما بتقسيم المنطقة إلى منطقتين الأولى مركز المنطقة وتشمل (مصر، العراق، لبنان، السودان، الأردن، سوريا، شبه الجزيرة العربية)، والثانية حدود خارجية، للمنطقة تشمل إسرائيل، تركيا، إيران وأفغانستان، فيما يوسع الباحث مايكل برتشو، حدود الشرق الأوسط ويقسمه إلى ثلاث مناطق وهي المركز (بلاد الشام، وإسرائيل) والدول الخارجية (دول الخليج العربي والجزيرة العربية، والجزائر وتركيا، وإثيوبيا وقبرص) وإطار محيط هي الصومال، السودان، اليمن والمغرب وتونس.

● أما وجهة النظر الفرنسية حول التحديد الجغرافي للإقليم فهي متباينة أيضا فقد أطلقت دائرة المعارف الفرنسية (لاروس) تسمية الشرق الأوسط على العراق، سوريا، الخليج العربي، اليمن، مصر، تركيا، إيران إسرائيل، وتتسع التسمية لتشمل أحيانا، السودان وليبيا وتضاف أحيانا أخرى كل من أفغانستان وباكستان والهند.

* **الفريد تايرماهان Alfred thayermahan 1840_1914** مؤرخ وجيوستراتيجي أمريكي كما كان ضابطا في الجيش الأمريكي، صاحب نظرية القوة البحرية، حيث يرى أن القوة البحرية أساس قوة الدولة، وان الدولة التي تريد أن تتحكم في العالم، يجب أن تكون لها السيطرة على البحار.

1 عمر كامل حسن، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، (بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2015)، ص 64.

الفصل الأول.....جيوسياسة منطقة الشرق الأوسط

• فيما تعرف وزارة الخارجية البريطانية مصطلح الشرق الأوسط على انه يشمل منطقة جغرافية تضم (سوريا، لبنان، إسرائيل، الأردن، العراق والخليج العربي واليمن، مصر وتركيا، إيران) وتتوسع دلالة المصطلح لتشمل أحيانا أفغانستان، وقبرص وحتى ليبيا.

• في حين تعرفها منظمة الأمم المتحدة على أنها المنطقة التي تشمل جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، هذا التعريف معدل لتعريف سابق للمنظمة نفسها، نشر في عام 1975م، عرف منطقة الشرق الأوسط، بأنها المنطقة الممتدة من سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا، ومن ليبيا غربا وحتى إيران شرقا.

• أما الموقف العربي الرسمي فقد ظل يرفض مصطلح الشرق الأوسط جملة وتفصيلا، كونه مصطلح سياسي في استخدامه وتوظيفه، ويرمى إلى تمزيق الوطن العربي، وتحويله إلى كيان مفكك يضم دولا غير عربية، فالمفهوم العربي للشرق الأوسط يرتكز على التاريخ والثقافة أي فكرة وجود امة واحدة في هذه المنطقة، وذلك لعدة اعتبارات فمن الناحية الجغرافية تمثل البلاد العربية إقليما ممتدا باستثناء الصومال وجيبوتي، أما من ناحية التماثل فتتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصر التشابه تاريخيا، اقتصاديا وحتى سياسيا، وهو ما يؤدي بدوره إلى وجود تفاعل بين الدول العربية، وانفراد النظام العربي عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى في العالم، بما يسمى بالقومية العربية فهي اعتبار معنوي له نتائج سياسية.

• إلا أن إسرائيل لها نظرة مغايرة للطرح العربي، فقد أعطاهما مركز جافي للدراسات الإستراتيجية تحديدا جغرافيا يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال بالإضافة إلى إسرائيل وإيران، فيما يحدد مركز موشي دايان حدودا شرق أوسطية مغايرة لما حدده مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، بأن جعل الإقليم الشرق أوسطي يضم دول الخليج العربية، ومصر فضلا عن إسرائيل وتركيا¹.

• أما موسوعة بريتانكا الأمريكية ذات الأصل البريطاني، فتؤكد بأن مصطلح الشرق الأوسط يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية ، ويشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران وأحيانا إلى ما وراء ذلك وتضيف الموسوعة العالمية الشهيرة بأن المصطلح قد حدد بالبلدان والمناطق الآتية : تركيا، اليونان قبرص، سوريا، لبنان، العراق، إيران، الأردن، مصر، السودان، ليبيا، وفلسطين (هنا تضع الموسوعة بين

¹ عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص ص، 72، 86.

الفصل الأول.....جيوسياسة منطقة الشرق الأوسط

قوسين "الآن إسرائيل") كما تطلبت عوامل جغرافية من المسؤولين في أحيان كثيرة ربط أفغانستان وباكستان بشؤون الشرق الأوسط.

• في حين عرفتها الموسوعة العربية العالمية بأنها: المنطقة الشاسعة والتي تشمل على أجزاء من إفريقيا الشمالية وجنوب غربي آسيا وجنوب شرقي أوروبا، حيث يتكون الإقليم من البلدان التالية: قبرص، مصر، إيران، العراق، فلسطين المحتلة، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، البحرين، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، واليمن حيث تبلغ مساحة هذه الأقطار مجتمعة أكثر من تسعة مليون كلم مربع¹.

نستنتج من خلال ما سبق ذكره، أن منطقة الشرق الأوسط تسمى أو يستند تعريفها بناء على علاقاتها بالغير، كما أنها مفاهيم تدل أو تؤثر على تعبير سياسي يترتب عليه إدخال دول غير عربية في المنطقة وإخراج دول عربية أخرى منها، نتيجة ما تتميز به من التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل بالشكل الذي يستهدف تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي فما دامت المنطقة خليطاً من القوميات وشعوب مختلفة الأعراق واللغات والأديان، فإن لكل قومية الحق في كيانها ووجودها، وفي هذا الإطار تكتسب إسرائيل شرعيتها².

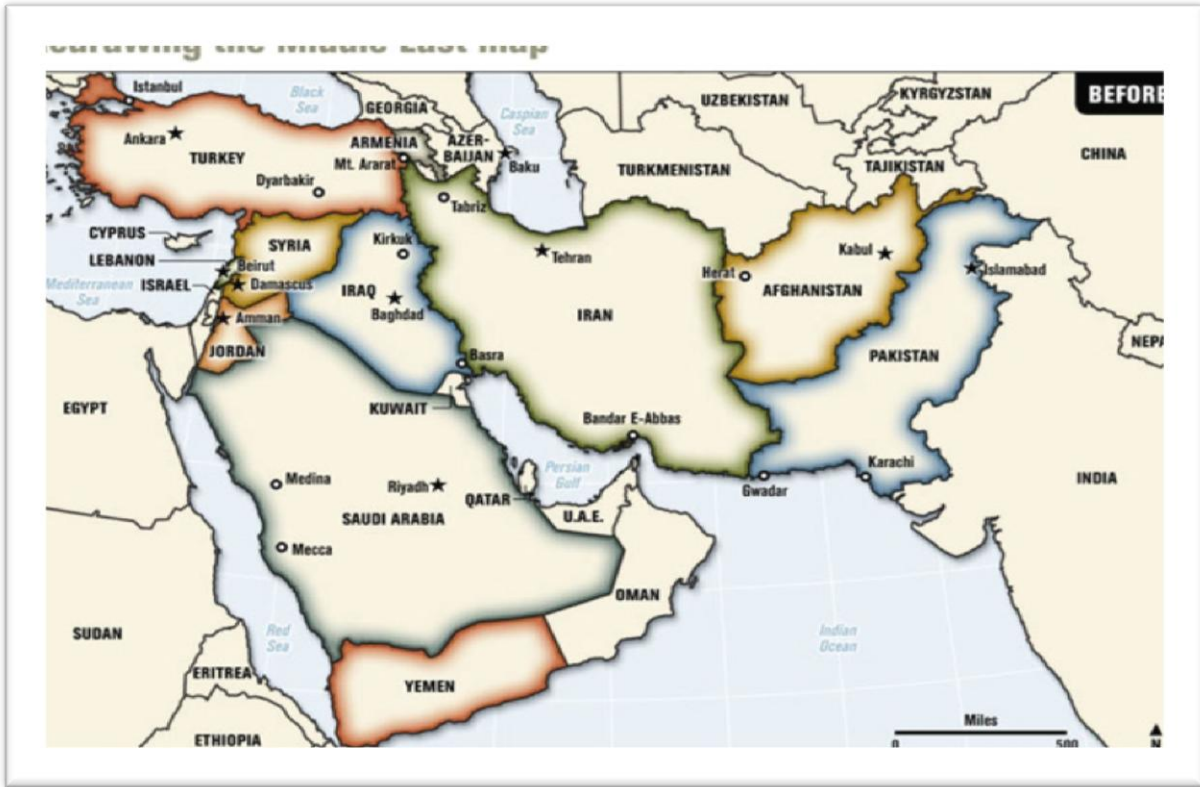
ومن هنا وكتعريف اجرائي يتضح لنا أن: الشرق الأوسط الفعلي يشمل الدول العربية المشرقية وهي دول الخليج العربي(السعودية، الإمارات المتحدة، قطر، عمان، البحرين، الكويت)، اليمن، العراق الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين المحتلة، والدولتان الإسلاميتان المؤثرتان في المنطقة وهما تركيا وإيران، إضافة إلى دولة إسرائيل.

¹ الموسوعة العربية العالمية، (الرياض، السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط2، سنة 1999م)، ص

97.

² إيمان دني، مرجع سابق، ص 44.

الخريطة 01 : خريطة الشرق الأوسط¹



المصدر: خديجة لعربي: السياسة الخارجية الروسية، تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد احداث 11 سبتمبر 2001.

تمثل هذه الخريطة التقسيم السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وأهم الدول المشكلة لهذا الإقليم كإيران وتركيا، والسعودية وسوريا...

المطلب الثاني: الأهمية الحيوية لمنطقة الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية استراتيجية استثنائية وفريدة من نوعها، فهي منطقة تتداخل فيها عوامل التأثير السياسية والاقتصادية والأمنية، لتشكل بذلك مزيجا متنوعا ومتداخلا من العوامل التي تأثر بشكل لامثيل له في هذا الإقليم، وهوما يجعل من هذه المنطقة وما يحدث فيها من تطورات وما يدور في محيطها من أزمات ونزاعات، محط أنظار المجتمع الدولي ومحورا متميزا لاهتماماته وتركيزه.

¹ خديجة لعربي، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد احداث 11 سبتمبر 2001، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص31.

الفصل الأول.....جيوسياسة منطقة الشرق الأوسط

إن الأهمية الحقيقية لمنطقة الشرق الأوسط، لا تأتي من مساحتها أو حجم سكانها، أو حتي من ثرواتها المعدنية والطاقوية فقط بل من مجموع القدرات والتي أعطت أهمية كبيرة لمثل هذه المنطقة كموقعها وسط مجال جيوسياسي متميز، ويمكن ذكر أهمية المنطقة في مختلف المجالات على النحو الآتي :

أولاً: الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

إن منطقة الشرق الأوسط تعد من أهم المناطق في العالم من ناحية إستراتيجية المواصلات في الجو البر والبحر، فهي حلقة الوصل بين القارات الثلاث آسيا، أو ربا وأفريقيا، وقد طرحت العديد من النظريات التي تبين أهمية المنطقة حيث أكد نيكولاس سبيكمان أن السيطرة على هذه المنطقة التي تقع ضمن منطقة الحافة والتي نادت بها النظرية تدفع إلى السيطرة والتحكم في علاقات القوة في العالم¹ إضافة إلى أن هذا الموقع الجيوستراتيجي المتميز يتحكم في العديد من البحار وهما البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمضائق البحرية كباب المندب، جبل طارق، البوسفور والدردنيل، وقناة السويس، وبرزت هذه المضائق مضيق هرمز، إذ يكتسب هذا الأخير أهمية حيوية وطاقوية بالغة إذ أن 80 % من نفط الخليج يمر عبره إلى العالم، وما بين 20 إلى 30 ناقلة نفط، تعبره يوميا بمعدل ناقلة كل 6 دقائق في ساعات الذروة تحمل على متنها 17 مليون برميل نفط وهذا ما جعله من أهم المضائق البحرية ومسارات التجارة الدولية في العالم².

إضافة إلى موقعها الاستراتيجي نجد أن المنطقة غنية بالموارد الطاقوية والمعدنية، ومن أبرز هذه الموارد نجد النفط "الذهب الأسود" والذي يعد العمود الفقري للاقتصاد العالمي والمحرك الأساسي لصناعته، حيث تحوي منطقة الشرق الأوسط على احتياطي كبير منه إذ يقدر بحوالي 47,3 % من إجمالي احتياطي العالم حسب إحصائيات 2015 كما هو مبين في الجدول (1) الصادر عن عملاق النفط العالمي مؤسسة بريتيش بيتروليوم، كما أكد معهد المسح الجيولوجي الأمريكي أن حقول النفط الضخمة في الشرق الأوسط تتركز ضمن ما يسمى بمنطقة الإقليم العربي الإيراني، والتي تبلغ مساحتها 1200 كلم² طولا، 800 كلم² عرضا حول منطقة رأس الخليج، ومن أكبر الدول التي يتواجد بها أكبر الاحتياطات بالمنطقة نجد كل من: المملكة العربية السعودية، العراق، الإمارات، والكويت، حيث يتجاوز الاحتياطي السعودي لوحده عتبة 266 مليار برميل، وهو احتياطي ضخم فهو بذلك يمثل أكثر من ثلاث مرات

¹ عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 95.

² محمد عربي لادمي، التنافس التركي - الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996 - 2014، مرجع سابق، ص 61.

الفصل الأول.....جيو سياسة منطقة الشرق الأوسط

الاحتياطي النفطي لدى الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك مجتمعتين، وما يميز النفط بهذه المنطقة هو أماكن تواجده حيث يقع ضمن حقول متصلة وقريبة من الموانئ، إضافة إلى أن تكاليف التنقيب منخفضة حيث أن تكلفة إنتاج برميل نفط واحد في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا في المنطقة العربية يتراوح ما بين 3 إلى 5 دولارات، وهي بذلك من أخفض تكاليف الإنتاج في العالم وهو ما يمنحها ميزة تنافسية، في ظل ازدياد الطلب العالمي على هذه المادة، بما أنه لا توجد بدائل حقيقية ناجعة توازي النفط (على الأقل على المستوى المنظور)، وهو ما يعطى لهذه المادة أهمية حيوية بالنسبة لاستراتيجيات القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ما جعلها تفرض تواجدها بالمنطقة من خلال شركاتها الاقتصادية الكبرى (الشركات المتعددة الجنسيات) وقواعدها العسكرية المنتشرة بالمنطقة.

كما أن الغاز الطبيعي لا يقل أهمية عن الثروة النفطية خاصة بالنسبة للدول الأوروبية والتي تعاني من موجات باردة والتي تسعى لتنويع وارداتها من هذه المادة الطاقوية عن طريق تنويع مصادر استيرادها في ظل الاحتكار الروسي واستعماله أحيانًا كثيرة كسلاح ضغط سياسي ضد الدول الأوروبية مثلًا كالأزمة الأوكرانية سنة 2008م، وضعف الإمدادات الجزائرية وهو ما جعلها تتجه إلى المنتجين الشرق أوسطيين وخاصة قطر والتي تمتلك احتياطات مهمة من هذه المادة، ومنه من يتحكم بالموارد وخطوط العبور للمورد الطاقوي من منطقة الشرق الأوسط هو الأقدر على التحكم باقتصاديات الدول الصناعية والتأثير على سلم القوى الدولي، فالبترول يعني الثروة، والثروة تعني القوة، والقوة تعني السيطرة على العالم¹.

¹ عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص، ص 99، 103.

الجدول رقم 1: مجمل الاحتياطات المؤكدة من البترول في منطقة الشرق الأوسط¹

الدول	في نهاية عام 1995	في نهاية عام 2005	في نهاية عام 2014	في نهاية عام 2015 الف مليون برميل			
	الف مليون برميل	الف مليون برميل	الف مليون برميل	الف مليون برميل	النسبة المئوية	RD	
إيران	93,7	137,5	157,8	157,8	21,7	9,3 %	110,3
العراق	100,0	115,0	143,1	143,1	19,3	8,4 %	97,2
الكويت	96,5	101,5	101,5	101,5	14,0	6,0 %	89,8
عمان	5,2	5,6	5,2	5,2	0,7	0,3 %	15,3
قطر	3,7	27,9	25,7	25,7	2,7	1,5 %	37,1
العربية السعودية	261,5	264,2	267,0	266,6	36,6	15,7 %	60,8
سوريا	2,6	3,0	2,5	2,5	0,3	0,1 %	253,7
الإمارات	98,1	97,8	97,8	97,8	13,0	5,8 %	68,7
اليمن	2,0	2,9	3,0	3,0	0,4	0,4 %	176,5
دول أخرى	0,1	0,1	0,2	0,2	—	—	2,8
المجموع	663,3	755,5	803,8	803,5	108,7	47,3 %	73,1

المصدر: الموقع الرسمي لمؤسسة بريتيش بتروليوم B P

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن جل الدول العربية تمتلك احتياطات ضخمة من النفط، جعلها تتحكم في سعره، من خلال زيادة أو خفض إنتاجها وخاصة الدول الخليجية والتي تمتلك احتياطات كبيرة جعلها تحتل المراكز الأولى في الإنتاج والتصدير، باستثناء عمان وقطر والتي تمتلك احتياطات ضعيفة مقارنة مع السعودية والعراق، فأى اضطراب في المنطقة يؤثر وبصفة آلية على أسعاره وعلى إمداداته العالمية كما نجد أن إيران هي الأخرى تمتلك احتياطات، كبيرة من هذه المادة، كما نلاحظ من

¹ الموقع الرسمي لمؤسسة بريتيش بتروليوم متحصل عليه بتاريخ 2017/05/02 على الساعة 22:00 من موقع <http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy.html>.

الفصل الأول.....جيوستراتيجية منطقة الشرق الأوسط

خلال الجدول تطور الاحتياطي الخام نتيجة الاكتشافات النفطية الجديدة، إذا فمطقة الشرق الأوسط تحتوي على مخزونات هائلة من هذه المادة الحيوية مما ساهم في تأجيج الصراع الدولي على المنطقة بفعل ثرواتها وقدراتها.

ثانيا: تأثير استقرار الشرق الأوسط على الأمن الدولي

هناك تداخل وترابط كبير بين الأهمية الاقتصادية للمنطقة وأهميتها الأمنية، بحيث تنعكس الحالة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط على حالتها الاقتصادية، فامن الممرات البحرية لمرور التجارة الدولية يعد هدفا وضرورة حيوية في استراتيجيات الدول الكبرى، وهوما يلاحظ جليا من خلال تركيز الاهتمام الدولي على مسألة مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية نظرا، لما يمثله ذلك من مخاطر جمة على طرق التجارة الدولية، وكيفية تأمينها فقد شكل الارتفاع الكبير والمتزايد في تكلفة التأمين على التجارة الدولية بسبب هذا الوضع تهديدا حقيقيا على حركية التجارة الدولية، من هذه المعضلة جاء الحرص على العمل حتي لا تتمكن أي قوة معادية من فرض السيطرة على المناطق الساحلية خاصة في جنوب اليمن نظرا لأهميتها وخطورتها على سلامة الملاحة الدولية، هذا ما أدى إلى تضافر الجهود الدولية، لحماية ممرات التجارة الدولية في المنطقة لما لها من انعكاس واضح على المصالح القومية للدول الإقليمية والكبرى¹.

تبرز الأهمية الأمنية للمنطقة الشرق أوسطية، من خلال تداعيات أزماتها على الساحة الدولية، حيث أدى انهيار عدد من دول الشرق الأوسط، مثلما حدث في العراق، سوريا واليمن، وعدد اخر من الدول المتاخمة للمنطقة كما كان عليه الحال بالنسبة لكل من أفغانستان، والصومال الى مخاطر أمنية جمة أبرزها خلق مناطق فراغ امني، منحت فرصا غير مسبوقة لانتشار التنظيمات الإرهابية، وعصابات الجريمة المنظمة وتعزيز أنشطتها، فضلا عن إثارة أزمات اجتماعية وإنسانية حادة أطلقت موجات متتالية وكثيفة من المهاجرين واللاجئين، ولم يتوقف اثر هذه المخاطر، وتداعياتها على حدود الإقليم بل باتت تلك الآثار والتداعيات، أزمات ذات أبعاد ما وراء إقليمية، ومن هنا تتضح الأهمية الأمنية للمنطقة، بحيث أن ما يحدث بها سيصدر، لامحالة إلى ما وراء حدود الشرق الأوسط، كحالة المهاجرين العراقيين والسوريين في أوروبا².

¹ محمد عربي لادمي، مرجع سابق، ص 63.

² نفس المرجع، ص 64.

الفصل الأول.....جيوسياسة منطقة الشرق الأوسط

إضافة إلى تأثيرات الصراع العربي الإسرائيلي، وبؤرة الصراع المزمدة في الخليج على مصالح الأطراف الدولية بها، وكذلك عناصر التهديدات الأمنية التي باتت تفرزه العديد من دولها¹.

¹ مالك عوني، إعادة انتاج الفشل: لماذا تديم مشاريع إعادة البناء "سراب الدولة" في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، متحصل عليه من الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/12071> من-
المجلة/ملحق-تحولات-إستراتيجية/إعادة-إنتاج-الفشل%80%AE E2 بتاريخ 2017/05/09، على الساعة 18:02.

المبحث الثاني: التحولات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط

تعيش منطقة الشرق الأوسط على عدة تحولات أمنية تعكس الطبيعة الديناميكية للمنطقة، هذه التحولات ساهمت وبشكل كبير في تغيير موازين القوى في منطقة ذات أهمية إستراتيجية كبرى ومن أبرز هذه التحولات، التغير في الخريطة الجيوستراتيجية بالمنطقة بقيام دولة إسرائيل سنة 1948م، وانهيار العراق نتيجة الاحتلال الأمريكي سنة 2003م، والأزمة السورية منذ 2011م وهو ما ساهم في تأجيج مزيد من الاضطرابات والأزمات بالمنطقة.

المطلب الأول: التواجد الإسرائيلي بمنطقة الشرق الأوسط

يعتبر قيام الكيان الصهيوني كدولة قائمة بذاتها في منطقة الشرق الأوسط، أهم تحول جيوستراتيجي في هذا الإقليم وما نتج عنه، من إضرابات وحروب وزعزعة لاستقرار الإقليم في هذا المجال الجغرافي الشرق أوسطي، فإسرائيل تدرك تحديات تواجدها في منطقة متجانسة تاريخيا، دينيا وحضاريا، وحتى سياسيا واقتصاديا وأمنيا لذلك حددت أولوياتها بما يتوافق ومصالحها الوطنية والتي تكمن في تثبيت كيان الدولة الإسرائيلية بالإقليم مستندة على حلفائها بالإقليم وخارجها ضمانا لوجودها وبقاءها، وهو القول الذي عبر عنه إيجال ألون (yigalaloon)*، وهو أحد مؤسسي الهاغانا (haganah) بقوله: "إننا لا بد من المحافظة على صداقة الدول الكبرى، وعلى رأسها الدول التي من شأنها أن تزودنا بوسائل القتال والمساعدات السياسية والمعونات الاقتصادية"، فهي بذلك ركزت في استراتيجيتها على كسب التحالفات من أجل بناء قوة عسكرية كبيرة تمكنها من ترجيح ميزان القوة، وفرض منطقتها على دول المنطقة، كما تسعى بكل الطرق من أجل الحفاظ على مكانتها فكانت نتيجة هذه السياسة قيام عدة حروب مع الدول العربية في ظل الفكر الإسرائيلي الاستراتيجي التوسعي كقوة تسعى للهيمنة الإقليمية وهوما أدخل المنطقة في دوامة من الحروب فيما يعرف بالصراع العربي الإسرائيلي، أولى هذه الحروب كان مباشرة مع إعلان قيام دولة إسرائيل في سنة 1948م، وتبعتها عدة حروب في سنة 1956م "أثر العدوان الثلاثي" وكذلك حروب سنتي 1967م، و1973م، إلى حين إعلان معاهدة كامب ديفيد سنة 1978م، في فترة الرئيس المصري أنور السادات، بعدها حولت إسرائيل اتجاه حروبها نحو لبنان وحزب الله، تلتها حروبها مع قطاع غزة وهي مستمرة فلقد كان الشغل الشاغل للدول الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية هو المحافظة على أمن إسرائيل خاصة وأنها محاطة بدول عربية وإسلامية فكان تمكين إسرائيل من أسلحة الردع أنجع هذه الطرق لحمايتها والمحافظة عليها.

*إيجال ألون yigalaloon ولد سنة 1918 بالجليل، لابيون هاجرا الى فلسطين من اصول روسية، تولى قيادة البالماخ وهو فصيل عسكري كما عين وزيرا للدفاع لكنه استقال بعدها، كما شغل عدة مناصب رفيعة المستوى، توفي سنة 1980.

• التسلح النووي الإسرائيلي:

تشهد منطقة الشرق الأوسط توترات شديدة، وما يخفيه هذا الصراع من القدرة الأمنية بين الطرفين هي القدرة النووية الإسرائيلية التي تحرص إسرائيل على تطويرها من أجل ردع وحماية مجالها الجيوسياسي وديمومة كيانه واستقرارها في امتلاكها للسلاح النووي، إن إسرائيل تسعى لتبقى القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، وهو هدف تمكنت إلى حد كبير من تحقيقه وطبقته على أرض الواقع من خلال ضرب المفاعل العراقي أوزاريك في سنة 1981م¹.

تمتلك إسرائيل ثلاث مفاعلات نووية وهي:²

1/ مفاعل ديمونة: لقد كانت أهم الخطوات الفعالة وأخطرها التي خطتها إسرائيل على طريق إنتاج الأسلحة النووية إنشاؤها لمفاعل ديمونة والذي يقع على الطريق الصحراوي بين بئر سبع وسدوم وبتصاميم فرنسية وضعتها لجنة الطاقة الذرية الفرنسية كجزء من محاولات التنسيق الفرنسي الإسرائيلي في مجال التعاون الذري.

2/ مفاعل ريشبونلزيون: وهو مفاعل ذري بمساهمة أمريكية، شاركة في إنشائه كل من شركة ا.م. فوتومكس الأمريكية بوضع التصاميم اللازمة.

3/ مفاعل ناحال سوريك: تم إنشائه بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1955م.

بذلك حصلت إسرائيل على دعم من مختلف الدول لتطوير ترسانتها النووية كما كان هناك تعاون مع دول كثيرة على صعيد مشترك كجنوب إفريقيا، تايوان، الهند، الصين، باكستان حيث احتلت إسرائيل المرتبة الثانية عشر بين الدول الأكثر إنفاقاً، في مجال الأسلحة النووية حيث بلغت سنة 2007م نحو 18% من الميزانية العامة لإسرائيل مخصصة للجانب العسكري، ومنها التسلح النووي وهو ما يدل على اهتمام القادة الإسرائيليين بهذا الجانب وإيلائها حصة كبيرة من إنفاقها الاقتصادي.

¹ إسرائ شريف الكعود، التسلح النووي الإسرائيلي واثره في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والأربعون، ص، ص 21 _ 24. مأخوذة من موقع: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=60663>، يوم

2017/05/10، على الساعة 02:30.

² نفس المرجع، ص ص، 23، 24.

الخريطة 02: خريطة دولة إسرائيل¹.

خريطة توضح الحدود الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط.



المصدر: الجزيرة نت

تمثل الخريطة رقم 02 موقع دولة إسرائيل في الشرق الأوسط وحدودها البرية والبحرية، كما توضح الخريطة الأراضي الفلسطينية داخل دولة إسرائيل ممثلة أساساً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المطلب الثاني: الاحتلال الأمريكي للعراق وفشل المشروع الأمريكي

شكل العراق وإلى أمد قريب قوة توازن في المنطقة الشرق أوسطية بين الدول العربية من جهة وبين تركيا وإيران وحتى إسرائيل من جهة ثانية، ومع احتلاله من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، انهار هذا التوازن وأمام الضعف العربي أصبحت الساحة مفتوحة للقوى الأجنبية.

¹ متحصل عليه يوم 2017/05/10 على الساعة 01:46 ، من موقع:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/6/5/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%83%D8%B3%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%87%D8%B2%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D8%AA%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85>

1/ أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق:

كان من الواضح أن إستراتيجية الحرب الدولية على الإرهاب شكلت المفهوم الأكثر أهمية لصياغة السياسة الأمريكية، وتسويق خطابها السياسي داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، والذي اتخذ ذريعة لغزو العراق واحتلاله عام 2003م في حرب إستباقية، أي استخدام القوة المسلحة للقضاء على تهديد محتمل للمصالح الأمريكية في إطار ما عرف بالحرب الإستراتيجية بالمنطقة.

فرغم كل الدوافع والأسباب التي ساققتها الإدارة الأمريكية لاحتلال العراق، يتضح جليا السبب الحقيقي والمتمثل في السيطرة على النفط العراقي وضرب أهم أعمدة النظام الإقليمي العربي، إذ يمتلك ثلثي المخزون العالمي فضلا عن موقعه الذي يسمح له بالتأثير في أسعار النفط وهوما يمكنه من أداء دور محوري في السياسات الطاقوية النفطية الدولية إنتاجا وتصديرا وتوزيعا، لذلك هدفت الإدارة الأمريكية إلى إيجاد نظام عراقي حليف لها للحد من احتكار أو بك ومحاولة إضعاف اقتصاد الدول التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الدول المارقة على حد تعبيرها وهوما يلاحظ جليا حيث أنها عندما احتلت العراق اتجهت مباشرة إلى حماية حقول النفط ومناطق التخزين.

2/ المواقف الإقليمية والدولية من الاحتلال الأمريكي للعراق:

تعددت وتباينت المواقف الإقليمية والدولية من الاحتلال الأمريكي للعراق بين موافق وآخر معارض لسبب أو لآخر وحسب المصلحة الوطنية لهذه الدول، وعليه نذكر هذه المواقف على النحو الآتي:

أولا: بالنسبة للمواقف الإقليمية: نحدد ثلاث فواعل إقليمية مختلفة بالمنطقة، أولى هذه الفواعل الدول العربية إضافة إلى تركيا وإيران اللعابان الإقليميان الأساسيان بالمنطقة¹.

● **الموقف العربي:** بعد أن بات إعلان الحرب أمرا مؤكدا على العراق، انقسمت مواقف الدول العربية حول هذه الحرب بين معترضة لهذه الضربة وأخرى فضلت، الصمت إزاء ما يجري، كان منطق الدول العربية ان الفرصة يجب أن تعطى كاملة للأمم المتحدة للتأكد من صحة الادعاءات الأمريكية، بشأن امتلاك العراق لأسلحة محظورة دوليا خاصة وان لجان التفتيش لم تعط أي دليل مقنع على امتلاك العراق لهذا النوع من الأسلحة، في حين أن البراهين الأمريكية التي طرحت في المحافل الدولية كانت ضعيفة وتبعث على السخرية، كان منطق تلك الدول أن إعلان الإدارة الأمريكية نيتها تغيير الحكم العراقي بالقوة سيدخل المنطقة في متاهة ودوامة لا نهاية لها، في حين أن المنطقة لا تنقصها عوامل الاضطراب وعدم

¹ علي فايز يوسف الدلابيح، توازن القوى واثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق 2003 _ 2011، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2001)، ص 33.

الفصل الأول.....جيو سياسة منطقة الشرق الأوسط

الاستقرار، أما الدول التي آثرت الصمت وتمسكت به كموقف، فقد تنوعت مواقفها غير المعلنة ما بين الاعتراض على ضرب العراق عسكريا وما بين الموافقة على هذا العمل، ولكنها فضلت أن تصمت اتقاء وتجنباً للغضب الأمريكي في الحالة الأولى، والخوف من سخط الجماهير العربية في الحالة الثانية، وفي المجمل فإن الدول العربية والتي بتأييدها للتدخل الأمريكي في العراق كان في اعتقادها أن النظام العراقي يمثل خطراً على جيرانه، بسبب سلوكاته السابقة اتجاهها، وإن نظاماً من هذا النوع لابد من إزالته بالقوة حتى ولو كان يتدخل خارجي¹.

مثلت هذه المواقف خريطة مواقف الدول العربية فرادى، لكن موقف الجامعة العربية كان الرفض لهذه الحرب كما دعت الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدورها في هذا الصدد، إلا أن هذه المواقف لم تكن فعالة وليست لها القوة لوقف العدوان الأمريكي على العراق.

● **الموقف الإيراني:** تختلف المواقف المعلنة لدى الدول في كثير من الأزمات، عن مواقفها الحقيقية، فما تعلنه شيء وما تسعى لتنفيذه شيء آخر، وهذا لواقع إستراتيجي ووفق المصلحة الوطنية القومية لكل دولة، فإيران رغم حربها الضروس مع العراق والعداوة الموجودة بينهما، فقد رفضت الضربة الأمريكية أحادية الجانب، وهوما يمكن تفسيره على إمكانية موافقتها على الضربة الأمريكية، لو كانت من طرف مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وهوما تطابق لاحقاً مع تصريح وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في 2002/08/24م حين شدد على أن: "إيران أعلنت معارضتها لتنفيذ عملية أحادية الجانب"².

كما ينبغي الإشارة على أنه كانت هناك مخاوف عديدة لدى إيران، أهمها إن العملية العسكرية ضد العراق ستدخل المنطقة، في فوضى واضطراب وهوما بدى واضحاً خلال زيارة الرئيس محمد خاتمي للرياض عام 2002م، حيث أكد المندوب الدائم لجمهورية إيران لدى منظمة المؤتمر الإسلامي إن: "إيران والسعودية اتفقتا على أن المنطقة ليست بحاجة إلى حرب ثالثة".

● **الموقف التركي:** يعد الموقف التركي أكثر خصوصية من غيره من المواقف الإقليمية الأخرى التي سبق ذكرها، وهذا لعدة أسباب وهي :

__ العلاقة الإستراتيجية القائمة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

__ عضوية تركيا في الحلف الأطلسي.

__ إضافة إلى أن بها أهم قاعدة عسكرية جوية أمريكية بالمنطقة وهي قاعدة انجيرليك.

¹ علي فايز يوسف الدلابيح، مرجع سابق، ص 33.

² نفس المرجع، ص، ص، 33، 35.

لذا فإن الموقف التركي، كان شديد التحفظ إزاء ضرب العراق لخشية تركيا من أن يؤدي ذلك إلى سيناريوهات قد تنتهي بقيام دولة كردية شمال العراق، وهوما سيؤدي الى مطالبة أكراد تركيا بالانضمام إلى الدولة الوليدة، فضلا عن الخسائر الاقتصادية التي ستكبدها تركيا من جراء حرب جديدة في المنطقة وعلى الرغم من الطمأنة الأمريكية لأنقرة بعدم إتاحة الفرصة لإقامة دولة كردية، إلا أن تركيا أصرت على موقفها ولم تشترك بالحرب معها، ولم تقدم لها أي دعم، إذ رفض البرلمان التركي أية مشاركة عسكرية تركية في الحرب، كما رفض أن تتطلق من أراضي القوات العسكرية الأمريكية، جاء هذا الرفض على خلفية أمرين مهمين وهما: - سعي حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة عبد الله غول لتشكيل موقف عربي إقليمي موحد يمنع قيام الحرب.

- تصاعد المعارضة الشعبية داخل تركيا، ضد خيار الحرب.

كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى رفض تركيا المساهمة في حرب الخليج الثالثة¹.

ثانيا: المواقف الدولية: تمثلت المواقف الدولية أساسا في القارة الأوروبية حيث يمكننا أن نميز بين معسكرين متقابلين، لكل منهما رؤيته وخطابه السياسي والإعلامي، فهناك من جهة مؤيدي الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق، تتمثل هذه المجموعة بصورة أساسية في دول غرب أوروبا وهي على الخصوص بريطانيا، اسبانيا، ايطاليا، هولندا، الدنمارك، وفي وسط وشرق القارة (بولندا، جمهورية التشيك، المجر ودول البلطيق) وتتوافق إرادات هذه الدول مجتمعة على شرعية التدخل العسكري، لتغيير النظام القائم، وعلى الرغم من الالتقاء حول الأهداف الكبرى، فإن واقع أعضاء هذه المجموعة شديدة الاختلاف، وكذلك درجات تأييدها للحرب على العراق كبريطانيا والتي يتطابق موقفها كليا مع الولايات المتحدة الأمريكية في حين نجد التأييد الإيطالي والاسباني أكثر تحفظا².

أما المجموعة الراضية للحرب على العراق، فنجد بالأساس فرنسا وألمانيا إضافة إلى بلجيكا وبدرجة أقل اليونان، النرويج السويد، حيث يشمل خطابها على عدم مشروعية استخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، إلا بعد استنفاد كافة الوسائل الدبلوماسية، وبترخيص واضح من الأمم المتحدة وعلى عدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق، أو غيرها من دول المنطقة، وذلك بصرف النظر عما يمكن أن يساق في هذا الصدد من أسباب كالحرب على الإرهاب أو التحول الديمقراطي³.

¹ علي فايز يوسف الدلابيح، مرجع سابق ص 35.

² نفس المرجع، ص 36.

³ نفس المرجع، ص 36.

3/ نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق:

برزت مجموعة من النتائج كانت محصلة للغزو الأمريكي للعراق، والتي أثبتت عن فشل ذريع للسياسة الأمريكية، فعلى الصعيد الأمني مازال العراق يتعثر في مستتقع العنف وعدم الاستقرار حيث اخدت عمليات العنف اتجاهات خطيرة وهذا باندلاع موجات من الصدام الطائفي بين الطوائف الدينية خاصة بين الشيعة والسنة وهو ما أدى إلى أعمال عنف بينهم وقيام ميليشيات على أسس طائفية كالحشد الشعبي إضافة إلى ظهور تنظيمات إرهابية نشأت اثر الفراغ الأمني الموجود بالعراق كما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام والتي احتلت أماكن شاسعة من العراق، كذلك المقاومة العراقية والتي كبت قوات الاحتلال خسائر كبيرة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية أخطأت خطأ فادحاً عندما قامت بحل وتفكيك الجيش العراقي، وفشل الجيش المشكل حديثاً من السيطرة على زمام الأمور، حيث أخفقت في فهم الواقع السياسي وتركيباته المذهبية وهو ما نتج عنه تجاذبات سياسية، وبالتالي فشل ذريع في جعل العراق نموذجاً للديمقراطية وبلاد يحتذى به في المنطقة كما كانت تروج لذلك من قبل¹.

كما دفعت السياسات الخاطئة التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعاظم الدور الإيراني في هذا البلد حيث سعت إيران لأن تكون قوة إقليمية لها دورها في المنطقة وذلك لملاً الفراغ الاستراتيجي والذي تركه العراق وهو ما اثار هواجس الدول الخليجية خاصة السعودية في ظل غياب قوة عربية فاعلة في المنطقة.

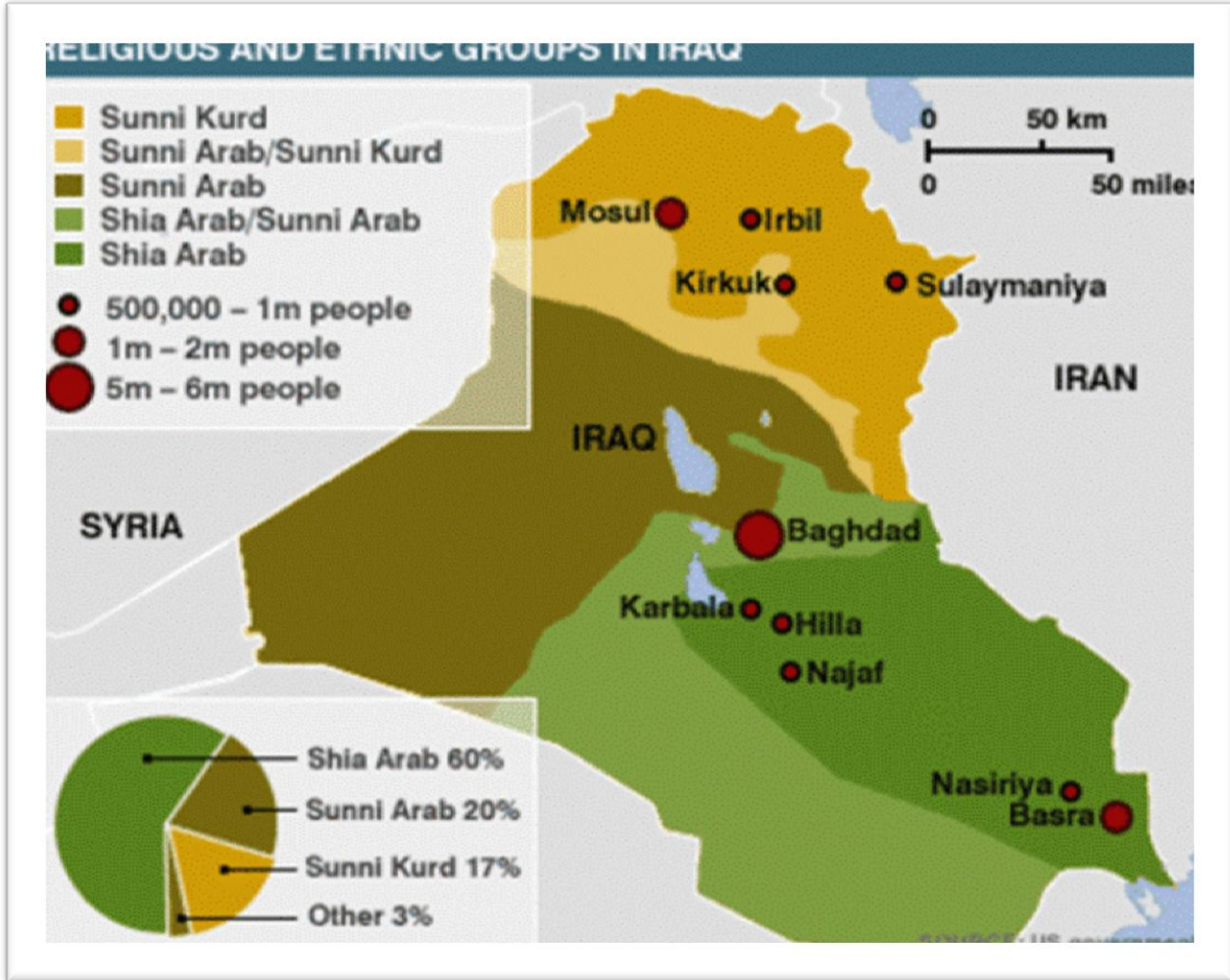
¹ عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، دراسات دولية العدد

الثالث والثلاثون، ص، ص 194، 195، متحصل عليها من موقع:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=60435>، يوم 2017/05/10، على الساعة: 02:51.

خريطة 03: توضح التوزيع الطائفي في العراق¹

والمكون الأساسي من الشيعة، السنة، والأكراد.



المصدر:منة الله جلال، الانتخابات العراقية والإقليم السني...هل يتجه العراق للتقسيم.

توضح الخريطة رقم 03 توزيع مكونات المجتمع العراقي حيث نجد المكون الكردي في الشمال

السنة في وسط البلاد، والشيعة في الجنوب.

¹ منة الله جلال، الانتخابات العراقية والإقليم السني...هل يتجه العراق للتقسيم، متحصل عليه يوم 2017/05/10، على

الساعة 23:41، من موقع https://www.sasapost.com/division_of_iraq

المطلب الثالث: الفراغ الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط

إن الميزة الأساسية لمنطقة الشرق الأوسط، هي أنها منطقة توترات ونزاعات وهو ما ساعد القوى الخارجية على التدخل وممارسة نفوذها على حساب دول المنطقة خاصة الدول العربية، في ظل انهيار النظام العربي وضعفه.

1/ انهيار النظام الإقليمي العربي:

بعد انتشار حركات التحرر في الوطن العربي أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت تتجسد فكرة إنشاء النظام الإقليمي العربي إلى أن تبلورت على أرض الواقع بإنشاء جامعة الدول العربية، المنظمة الممثلة للنظام الإقليمي العربي والمعبرة عن آراء هذا النظام¹، غير أن هذا النظام ليس مرتبطا بقيام جامعة الدول العربية ، لأن الدول العربية تشكل نظاما إقليميا لتوفر كافة الشروط كالعامل الجغرافي، وعدد الأعضاء وإدراكهم بأنهم يشكلون كيانا مختلفا، لذلك فقد جاء وصف النظام الإقليمي العربي بكونه عربيا يعود للدلالة على وحدة الانتماء والتجانس الثقافي وعمق التاريخ الحضاري للأطراف التي يشمل عليها هذا الإقليم، وبعبارة أخرى، فإن مفهوم النظام الإقليمي العربي يراد به تحديد خصوصية الوحدات السياسية المكونة له، حيث يستخدم للدلالة على وحدات سياسية متجانسة أو متقاربة في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات والمضامين².

2/ انعكاسات النظام الدولي على النظام العربي:

شهد النظام الإقليمي العربي عدة مراحل تاريخية ابتداء من نشأته إلى يومنا هذا، حيث عرف عدة تحديات خاصة في الفترة الأخيرة أين اشتدت عليه الضغوطات الخارجية، بداية من انهيار المعسكر السوفياتي، إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها الكبيرة على الدول العربية، ولأن النظام الإقليمي هو نظام تابع للنظام الدولي يتفاعل معه ويتأثر بالتغيرات التي تحدث على مستواه، فإن التغيرات التي حدثت على المستوى النسق الدولي قد أثرت وانعكست على النظام الإقليمي العربي، الذي عرف في هذه المرحلة العديد من الخصوصيات والتحولت³.

¹ ذوقان قرقوط، في تاريخ الأمة العربية الحديث المشروع العربي الذي لم يبق منه شيء. (القاهرة مكتبة مذبولي، ط1، 2006)، ص 133.

² عبد القادر محمودي، النزاعات العربية-العربية (القضية الفلسطينية)، (الجزائر: منشورات ANEP، 2002)، ص 85.

³ نفس المرجع، ص 86.

الفصل الأول.....جيوسياسة منطقة الشرق الأوسط

حيث كان لنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي¹، والتغير في موازين القوى والتحولات التي طرأت في النظام الدولي، أثر كبير وانعكاسات على المنطقة العربية بحكم أهميتها والمكانة التي تحتلها في النظم الدولي، وإن تقييم هذه الأحداث والتحولات، تبين أن الدول العربية كانت أكثر المناطق تأثراً واختراقاً من قبل القوى الدولية على جميع الأصعدة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الحليف السابق، ومما زاد ضعف الدول والمنظمات والمجتمع المدني الخلافات التي كانت سائدة بين مختلف هاته المكونات، مما أدى إلى توسيع هذه الهوة بينها، الأمر الذي ينعكس سلباً على فعالية النظام الإقليمي العربي².

كما كان لظهور وترسخ أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات أثر سلبي على المنطقة العربية، إذ عرفت جل الأقطار العربية أزمات داخلية وانقسامات في بيئتها السياسية والاجتماعية خصوصاً في مرحلة التسعينيات، حيث شهدت بعض الدول العربية أزمات سياسية واقتصادية مثل الجزائر ومصر نتيجة ضعف اقتصاديات هذه الدول وتراكم المديونية³.

لقد فشل النظام العربي في التعامل مع النظام الدولي وفي تحديد آليات المواجهة، بحيث يمكن ملاحظة عدة مدخلات إقليمية هي بمثابة مسلسل الانهيار العربي، والتي أدت إلى تأزم الوضع وتوسيع الانقسام العربي إضافة إلى المداخلات الدولية، ومنها انهيار الاتحاد السوفياتي والتي أحدثت خلافاً في التوازن الدولي عامة والعربي خاصة، في ظل هيمنة القطب الأمريكي على مجريات الأمور في الساحة الدولية، وأرادت في ظل هذه الحقيقة احتواء النظام العربي وإضعافه لصالح اللوبي الإسرائيلي عن طريق محاصرة الدول الفاعلة في المنطقة، مثل العراق وليبيا والسودان إضافة إلى عزل إيران، ومحاولة تغذية وتنشيط مشاكل الحدود مثل اليمن والسعودية⁴.

1 حسين إبراهيم، النظم السياسية المعاصرة الإتجاهات الحديثة في دراستها. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 31.

2 علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي إتجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 38.

3 علي الحاروني، أزمات النظام السياسي العربي وآليات المواجهة، مجلة السياسة الدولية، العدد 146 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جويلية 2002)، ص 291.

4 نفس المرجع، ص 291.

الفصل الأول.....جيوسياسة منطقة الشرق الأوسط

وهكذا تتضح الجهود الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص قصد تفكيك النظام العربي وإدماجه في النظام الشرق الأوسطي، وقد ساعده في ذلك ضعف جامعة الدول العربية والانقسام العربي الحاد وغياب دور الاتحاد السوفياتي كقطب موازن في العلاقات الدولية.

3/ النظام الإقليمي العربي بعد 11 سبتمبر 2001:

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وثمة تغيرات وتطورات متلاحقة يشهدها العالم على الأصعدة المختلفة، الأمنية، السياسية، الإستراتيجية والاقتصادية، ولأن العالم العربي كان معنيا أكثر من غيره بهذه الأحداث، لاتهام عناصر عربية بالوقوف وراءها، فضلا عن اتهام بعض الدول العربية بوجود علاقة لها مع بعض المتهمين، فإنه كان أيضا الأكثر تأثرا بها، بحيث يمكن القول أن الحرب ضد الإرهاب مثلت مأزقا للأمن القومي العربي من جوانب عدة، يمكن إجمالها في التالي:

أولا: وضع بعض الدول العربية على قائمة الدول المستهدفة ضمن الحملة ضد الارهاب، اليمن والعراق (الذي تم احتلاله لاحقا) والصومال، وتهديد البعض الآخر بفرض عقوبات عليه كسوريا، مع تصاعد الاحتمالات بتوجيه الولايات المتحدة ضربة إلى أي دولة عربية أخرى بعد العراق.

ثانيا: أن الأوضاع الأمنية الداخلية في الدول العربية قد تشهد حالة من عدم الاستقرار بل الفوضى، في ظل معارضة الشعوب العربية قاطبة لأي اعتداء قد يوجه إلى عاصمة عربية، إضافة إلى بعض الاعتداءات على المصالح والمؤسسات الأمريكية في هذه الدول، مما سيلقي بمسؤوليات كبيرة على سلطات الأمن العربية بشكل عام¹.

ثالثا: أثيرت من جديد إشكالية الجماعات الأصولية المسلحة وآليات التعامل معها، وكان لزاما على الدول العربية أن تشن حملة على هذه الجماعات، كدليل على التضامن مع الولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب.

رابعا: نجاح إسرائيل في استغلال هذه الأحداث لضرب جماعات المقاومة وإجهاض انتفاضة الأقصى، حيث نجحت في تكييف حملاتها ضد الفلسطينيين باعتبارها حريا ضد الإرهاب.

1 محمود خليل، مأزق الامن القومي العربي، بعد 11 سبتمبر 2001، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، جويلية 2002)، ص 244.

4/ مستقبل النظام الإقليمي العربي:

يمكن القول أن الوضع في المنطقة العربية يشكل أزمة وكرثة في آن واحد. هوكارثة لأن أزمة الخليج أدت إلى كوارث على مختلف الأصعدة، فالدول العربية لم تعد كما كانت بالأمس، يوم كانت تتبنى مواقف متحدة أو على الأقل متجانسة، بل أصبحت دولاً مفككة عن بعضها البعض، ولم تعد تجمع بينها الهيئات الجامعة، كجامعة الدول العربية¹.

كما أصبحت كل دولة عربية منفردة تحاول مواجهة هذه الأخطار التي تحيط بالمنطقة، متوهمة بأنها قادرة على حل مشاكلها الأمنية والسياسية والاقتصادية بنفسها، الواقع أن هذا التوجه لن يؤدي إلا إلى ضعف في الموقف وبالنهاية سيعزز دور أمريكا وإسرائيل وموقفهما في تنفيذ مشاريعهما².

إن الحالة الراهنة في المنطقة ستؤدي إلى ظهور التيارات الأصولية وقوى الرفض لهذا يخطط للمنطقة ويقوي موقفها، إن السياسة الأمريكية -الإسرائيلية القائمة على السيطرة والإفراط في استعمال القوة لمواجهة ما يسمونه مكافحة الإرهاب، هذا الإرهاب الذي جاء نتيجة لسياسة السيطرة الأمريكية على العالم، تلك الدولة التي تغاضت متعمدة عن المشاكل وأسبابها، فلم تعتمد إلى وضع حل لقضايا المنطقة الأساسية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وكخلاصة للنظام الإقليمي العربي، فإنه يمكن القول أن أحداث 11 سبتمبر جاءت لتكمل ما بدأت في التسعينيات، حيث أظهرت النظام الإقليم العربي في حالة ضعف وإنهيار وهوما مكن من بروز قوتين غير عربيتين بمشروعين متناقضين هما إيران وتركيا لملاً الفراغ الإستراتيجي في المنطقة والذي خلفه إنهيار النظام الإقليمي العربي.

1 التقرير الإستراتيجي الخليجي 2001 2002، مستقبل الخليج العربي في السياسات الدولية، وحدة الدراسات، دار الخليج للطباعة والنشر، 2002، ص 245.

2 رنا أبوظهر الرفاعي، ومحمد قبيسي، أمريكا والشرق الأوسط الجديد، (لبنان: دار الحرف العربي، ط1، 2003).

خلاصة الفصل:

يعتبر إقليم الشرق الأوسط ذو أهمية كبيرة، نظرا لموقعه الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم القديم فهو همزة وصل للتجارة العالمية والدولية إضافة لغناه بالمواد الطاقوية والتي تعتبر عصب الصناعة الحديثة هذه الأهمية الكبيرة جعلته محل أطماع القوى الكبرى بل وحتى تنافس القوى الإقليمية فيما بينها للسيطرة على مناطق النفوذ والهيمنة، هذه الديناميكية والصراع بين مختلف القوى نتج عنها أزمات وحروب دائمة لم تهدأ ولم تسلم مكونات المنطقة منها وهوما أدى بدوره إلى عدة تغيرات جيوسياسية كان أبرزها قيام دولة إسرائيل كدولة ناشئة بثقافة وإيديولوجية غربية مختلفة ومغايرة تماما عن ثقافة المنطقة، فهي بمثابة السرطان الذي زرع في قلب الأمة العربية والإسلامية، وما زاد الطين بلة في كل هذه التحولات التي عرفت المنطقة الغزو الأمريكي للعراق وما صاحبه من توترات وعدم الاستقرار، هذا التدخل كرس لهيمنة القوى الرأسمالية والتدخلات الأجنبية بها، إضافة إلى الأزمات التي تعصف بالمنطقة من حين لآخر، سواء كانت أزمات داخلية أو حروب بين دول المنطقة كالأزمة السورية، الأزمة اليمنية، ولا يمكن أن ننسى التنظيمات الإرهابية والتي تبرز من حين لآخر وهذا كمحصلة للفراغات الأمنية بالمنطقة باختصار منطقة الشرق الأوسط من المناطق القليلة في العالم التي لا يمكن التنبؤ بما سيحدث فيها لكثرة أزماتها وتعدد الفواعل الدولية والإقليمية بها.

الفصل الثاني:

الاستراتيجية التركية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

مع تغير موازين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة تغير شكل وطبيعة النظام السياسي بهذه البلدان خاصة تركيا وإيران الساعيتان لبسط نفوذهما في المنطقة وسيطرتهما وذلك من خلال إمتلاكهما لعدة أدوات، فتركيا ساعدها في ذلك وصول نخب سياسية تعمل على فرض مشروعها وإحياء أمجادها من خلال ما يعرف بالعثمانية الجديدة وذلك اعتمادا على سياستها الخارجية وجاذبية نموذجها الديمقراطي إضافة إلى قوتها الاقتصادية والعسكرية، أما إيران النموذج الآخر الباحث عن مكان له في هذه المنطقة فيسعى إلى ذلك من خلال إبراز الجانب الديني عن طريق نشر التشيع وبالتالي السيطرة على البلدان التي تتبنى ذلك النهج إضافة إلى قوتها العسكرية ومحاولة امتلاكها للتكنولوجيا النووية والتي ستساعدها على فرض مشروعها، ومن خلال هذا الجدل القائم بين المشروعين نجد ان الوطن العربي هو المستهدف الأكبر من هذين المشروعين بسبب الضعف الذي يعيشه وهو ما بدى جليا من خلال كل تلك الأزمات التي مرت بها ولا تزال الدول العربية بالمنطقة.

المبحث الأول: الإستراتيجية التركية في مجالها الشرق أوسطي.

المطلب الأول: موقع تركيا وأهميتها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط:

أولاً: الموقع الجغرافي لتركيا.

تتمتع تركيا بموقع استراتيجي فريد، فهي تقع في قلب المجال الجغرافي الأوراسي أي في المنطقة الوسيطة المتحكمة في منطقة قلب العالم، حيث تتوسط ثلاث مناطق حساسة هي البلقان في شمالها الغربي والقوقاز (أذربيجان، أرمينيا، جورجيا) في شمالها الشرقي، والمنطقة العربية في الجنوب (سوريا والعراق)، فهي تشكل نقطة التقاء أوروبا مع جنوب غرب آسيا، وهوما منحها القدرة على التفاعل الحيوي في محيطها الإقليمي، وما جعلها تؤثر وتتأثر بالمتغيرات السياسية، والاجتماعية والإقتصادية، لدول المنطقة القائمة على حدودها¹.

تعد تركيا دولة مترامية الأطراف، تقع أراضيها بين قارتي آسيا وأوروبا، حوالي 97 % من أراضيها تقع في جنوب غرب آسيا من المساحة الإجمالية للبلاد، بينما يقع الجزء الثاني في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول، تمتد على مساحة تقدر ب 779,452 كلم، فهي بذلك اكبر من أي دولة أوربية، عدا روسيا الفدرالية ومن اكبر دول الشرق الأوسط، تحدها ثمانية دول، ففي الجنوب الشرقي نجد كل من جورجيا، أرمينيا وأذربيجان، وفي الشرق تحدها إيران، وفي الغرب اليونان، أما في الشمال الغربي بلغاريا، وفي الجنوب سوريا والعراق، هذه الحدود المترامية الأطراف أتاح لها حرية اكبر ومجال أو سع في رسم وصياغة سياساتها الخارجية وفي تكوين تحالفاتها في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي².

تطل على واجهة بحرية من ثلاث جهات، شمالا نجد البحر الأسود، وبحر ايجه غربا، وجنوبا البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين يتحكمان بحركة الملاحة الدولية هما مضيق البوسفور والدرديل حيث يعدان من أشهر القنوات البحرية في العالم، والتي تصل البحار الداخلية بالمحيطات مما يكسبها أهمية إستراتيجية واقتصادية، في حركة التجارة الدولية³.

¹ اكرم نصر ابو حمدي، اثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، (جامعة مؤتة، الأردن، عمادة الدراسات العليا 2007)، ص15.

² علي حسين باكير، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مقال بعنوان: المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي: (قطر، لبنان، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010)، ص 20.

³ علي حسين باكير، مرجع سابق، ص، ص 20 21.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

أما فلكيا فتقع بين دائرتي عرض 36° و 44° شمالا، وخطي طول 26° و 44° درجة شرقا مما أعطاها ميزة تنوع طبيعتها المناخية والتضارسية، كما تتميز تركيا بوفرة المياه والتي أعطتها شبكة واسعة من المجاري المائية، فبعضها يتجه إلى البحر الأبيض المتوسط، والأخرى نحو البحر الأسود، ويتجه بعضها الآخر نحو البحيرات الداخلية في هضبة الأناضول، في حين نجد نهرا دجلة والفرات يسلكان طريقهما نحو العراق وسوريا ليصلا حتي الخليج العربي¹.

جدول 02: يوضح أهم المؤشرات الجغرافية لتركيا²

المساحة	
اليابسة	779,452 كلم
الماء	13930 كلم
الحدود البرية	2648 كلم
الشريط الساحلي	7200 كلم
أعلى نقطة	5166 م (جبل ارات)
أدنى نقطة	0 م (البحر الابيض المتوسط)

المصدر: علي حسين باكير، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج.

أما بالنسبة للطاقة البشرية فتحتل المرتبة التاسعة عشر في العالم من حيث عدد السكان والبالغ عددهم 70 مليون نسمة بزيادة سكانية تبلغ 2,2 % سنويا وبكثافة تقدر ب 194 نسمة/كلم، وهو ما يؤهلها للعب دور هام على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي مختلف المجالات، حيث أن الموقع الجغرافي لا يكفي وحده لفرض رؤية وإستراتيجية بل للطاقة البشرية دور هام في منح تركيا هذه الأهمية والدور الكبير في المنطقة³.

تغلب فئة الشباب على التركيبة السكانية، وهو ما يعني أنها دولة فتية، يتركز معظم سكانها في السهول الساحلية، والمناطق الحضرية في الوسط والغرب، كما تتمتع بنسيج اجتماعي متنوع مذهبيا وعرقيا فتلت سكانها علويون وضمنهم الأكراد، بالإضافة إلى أقليات عربية وجورجية ويونانية، أرمينية...

¹ أكرم نصر ابو حمدي ، مرجع سابق، ص، ص 14 15.

² علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 21.

³ أكرم نصر ابو حمدي، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

حيث نجد 2% من العرب، 0,5% من الشركس، 0,5% جورجيون، إضافة إلى عدة أقليات أخرى كالבوسنيون والألبان والشيشانيون...

أما قوميا فإن الأتراك يشكلون 80% من التركيبة السكانية والأكراد 15%، كما أن 98% من السكان مسلمون، ناهيك عن تواجد أعداد قليلة من اليهود والمسيحيين¹.

خريطة 04: الموقع الجغرافي لتركيا².



المصدر: عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة.

تمثل الخريطة رقم 04 الموقع الجغرافي لتركيا حيث تبين الأهمية الجيوستراتيجية لها من خلال إبراز المضائق البحرية التي تشرف عليها وبالتالي دورها كنقطة حساسة في منطقة الشرق الأوسط.

¹ أكرم نصر أبو حمدي، مرجع سابق، ص، ص 15، 16.

² عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي بعنوان: الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، 2013، ص 09.

ثانيا: المقومات الإستراتيجية لتركيا.

تتمتع تركيا بمجموعة من العوامل والمحفزات جعلتها ذات أهمية كبرى في منطقة الشرق الأوسط، فموقعها الاستراتيجي وقوتها الاقتصادية فضلا عن تحالفاتها الإستراتيجية والعسكرية مكنها من لعب دور إقليمي فعال في المنطقة.

1/ القوة الاقتصادية لتركيا:

يعتبر الاقتصاد أهم مقومات القوة في الدولة، فكلما كان إقتصاد الدولة قوي، كلما كان بإمكانها الإعتماد على نفسها، وفرض رؤيتها في محيطها، كما يمكنها أن تتجنب المساومات الدولية بالشكل الذي يحقق إستقرارية القرار الخارجي ويساعد على الهيمنة الإقليمية والبحث عن الدور الملائم لبقاء وديمومة الدولة¹.

أدرج الإقتصاد التركي ضمن سبعة أقوى دول اقتصادية في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند واندونيسيا، والمكسيك وروسيا، حيث اصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريرا حول مستقبل الاقتصاد العالمي، إحتلت فيه تركيا المرتبة الثانية بعد الصين من حيث نسبة النمو الاقتصادي وتحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصاديا في العالم بناتج محلي يقدر بحوالي 414 مليار دولار، كما توقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين اكبر الاقتصاديات في العالم بحلول العام 2050 م².

إن ما يعزز دور تركيا الاقتصادي هو إطلاق مشروع الجسور الدولية الذي يهدف إلى إيجاد تحالفات إستراتيجية بين أكثر، من ألف شركة أو ربية مع نظرائها من تركيا ومصر وتونس بهدف تفعيل التعاون الثلاثي حيث بدأت المرحلة الأولى للمشروع عام 2012م، وتغطي قطاعات عديدة بدءا من المواد الخام حتى المنتج النهائي، وهي قطاع الملابس، الطاقات الجديدة، صيد الأسماك، قطاع النقل، التخزين والخدمات، حيث حقق الاقتصاد التركي قفزة نوعية بفضل تعزيز الإصلاحات الهيكلية وهوما جعله يحقق نموا من خلال معدل إجمالي محلي سنوي قدر بـ 5,2 بالمئة على مدار السنوات التسع الماضية وهذا بين عامي 2002 م إلى 2011م، إن نجاح الاقتصاد التركي لا يقتصر على داخلها فحسب، بل يتعداه إلى أثرها الاقليمي والدولي، وهذا ما ساعدها في لعب ادوار إقليمية كبيرة كان للاقتصاد الدور الأهم في تحريكها³.

¹ محمد عربي لادمي، مرجع سابق ، ص 78.

² عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص 10.

³ نفس المرجع، ص 11.

2/ القدرة العسكرية:

إن القدرة العسكرية، هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم واهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة، زمن الحرب، إن القدرة العسكرية لبلد ما، كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، تتحد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات، وتؤثر المقاييس الأمنية للدولة، إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية والسياسية¹.

تسعى تركيا كقوة إقليمية في الشرق الأوسط لإعادة بناء وضعها الإقليمي، مستغلة ظروف البيئة الإقليمية والدولية لمضاعفة مجال نفوذها بما يتوافق والرؤى الأمنية التركية. كما تعد تركيا قاعدة أمامية لحلف شمال الأطلسي في القارة الأوراسية² إذ تمثل القوات المسلحة التركية ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهي ثاني أكبر جيش عالميا من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة³.

ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الأخرى والتي ساهمت في بروز تركيا كقوة عسكرية ابرزها:⁴

- التحكم بمضيق البوسفور والدردنيل البحريين، ذوي الأهمية الإستراتيجية، المتحكمان في حركة القوات إلى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأسود والمتوسط.
- توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية، والبحرية، والجوية، وهوما يمنحها حرية الحركة والمناورة للقوات المسلحة التركية، داخل مسار العمليات الإستراتيجية المهمة للجمهورية التركية.
- توفر عناصر الإنتاج والتقدم التكنولوجي العسكري، وهوما يأهلها للقيام بصناعات حربية محلية مشتركة حيث نجد نوعين من الصناعات العسكرية في تركيا:

1/ مجموعة مصانع القوات المسلحة، والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.

2/ مجموعة مصانع القطاع الخاص، والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية.

¹ احمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي**، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 2011) ص48.

² عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص 18.

³ العيد دحامني، مرجع سابق، ص 39.

⁴ عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص 19.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

جدول 03: يوضح الجدول التالي الإمكانيات العسكرية لتركيا: مقارنة مع إسرائيل والسعودية:

نوع القوة	تركيا	إسرائيل	إيران
الترتيب العالمي للقوة من 67 دولة	11	13	16
عدد السكان	79,749,363	7,765,700	78,868,711
القوة العاملة المتوفرة	41,637,773	3,511,190	46,247,556
المؤهلين للخدمة العسكرية	35,005,326	2,963,642	39,556,497
أعداد القوات العاملة	613,900	187,000	545,000
قوات الإحتياط	429,000	565,000	651,000
عدد الطائرات المقاتلة	1,512	656	1,858
مطارات عاملة	98	47	324
عدد الدبابات	4,460	3,870	2,895
موانئ رئيسية	09	04	03
سفن تجارية	629	08	76

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مجموعة من المراجع.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، والذي يمثل مقارنة في حجم إمكانيات القوة العسكرية أو المرافق والمعدات التي تستعملها القوات العسكرية، بين ثلاث قوى اقليمية في الشرق الأوسط، هي: تركيا، إسرائيل، إيران، والتي تعتبر من أكبر القوى العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وهوما يتضح من خلال ترتيبها في مراكز متقدمة بالنسبة لجيوش العالم فضلا عن حجم الأفراد العسكريين والقوات المسلحة، وقوات الإحتياط وعدد المطارات والموانئ، فعناصر القوة العسكرية التي تنطوي عليها الدولة التركية من إمكانيات عسكرية ولوجستية، أهلتها لفرض رؤيتها ومنطقها على قضايا المنطقة.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي التركي.

أولاً: نبذة عن التاريخ السياسي لدولة تركيا.

لقد كان لتركيا دور حاسم في التاريخ على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقطعا¹ لمختلف الحضارات البشرية العريقة في قلب العالم القديم، فكانت اسطنبول عاصمة لأكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور، من الإمبراطورية الرومانية إلى البيزنطية، وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية، تداول على الإمبراطورية العثمانية عدة سلاطين تركوا بصمتهم أثناء فترة حكمهم ومن أبرزهم نجد السلطان سليمان القانوني أحد أهم السلاطين العثمانيين على مر تاريخها وكانت فترة حكمه ما بين 1520م إلى 1566، وكما هو الحال مع أي إمبراطورية في العالم تظهر، تزدهر، ثم تتدثر وتزول ضعفت الإمبراطورية التركية رغم كل الجهود التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني، فكانت الحرب العالمية الأولى، سببا في تفككها وزوالها، فأنهاى مصطفى كمال أتاتورك* الخلافة سنة 1922م، بعد حرب قادها الأخير لتحرير كل الأجزاء التركية، والتي وقعت تحت الاحتلال، في أواخر الحرب العالمية الأولى، حيث استطاع توحيد تركيا في خلال خمس سنوات بين عامي 1918م _ 1923م، وتوقيع معاهدة لوزان مع الدول الحليفة المذكورة سابقا عام 1923م والتي اعترفت باستقلال تركيا، بعد هذه الحروب تفرغ أتاتورك لبناء دولته الحديثة، وهوما عكس تصريحاته أثناء إلغاء الخلافة عام 1924م قائلا: " الأمة التركية شقيت جدا لأنها تجاهلت قوميتها الخاصة، لقد نالت الشعوب التابعة للإمبراطورية العثمانية حريتها بفضل شعورها القومي، ولقد أدركنا أن خطانا يكمن في نسياننا لقوميتنا"².

مع هذه التغييرات التي فرضها كمال أتاتورك، برزت نوع من المقاومة داخل تركيا لهذا القرار وهنا منع كمال أتاتورك الأحزاب وأقام حزب واحد، وهو حزب الشعب الجمهوري، بعد وفاة كمال أتاتورك سنة 1938م، تولى "عصمت إينونو" السلطة حيث سمح بالتعددية الحزبية، هذه التعددية سمحت ببروز عدة أحزاب سيطر خلالها "عدنان مندريس"* على السلطة في الإنتخابات التشريعية ما بين سنتي 1954م

¹ علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص ص 15 16.

* مصطفى كمال أتاتورك (1881م-1938م) مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي، ألغى الخلافة العثمانية وأسس مكانها تركيا المعاصرة، والتي أصبحت كما أراد دولة علمانية غربية الطابع والقوانين.

² أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، عمان، زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص 87.

* "عدنان مندريس" رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينيات، خرج من تحت معطف أتاتورك ليتحدى تشريعاته العلمانية، وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها حرة الغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي، فإن ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت، مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

وسنة 1957م، وتعرف هذه الفترة بالجمهورية الثانية حيث ميزتها التحالف مع الغرب، وإنضمامها إلى الحلف الأطلسي، وبناء أول قاعدة عسكرية وإعترافها بدولة إسرائيل سنة 1949م¹.

قام العسكر بإنقلاب على الحزب الديمقراطي، وتولى "جمال جورسيل" الحكم، وأعدم مندريس وفي سنة 1961م وضع دستور جديد للبلاد، الضامن للنظام العلماني وتأسيس مجلس الأمن القومي الذي أصبح يتحكم في كل شيء، أعقب كل هذه التحولات توقيع إتفاقية مع اللجنة الأوروبية سنة 1963م، وفي سنة 1971م تدخل الجيش مرة أخرى وأطاح "بسلیمان ديميرل"، وفي سنة 1974م اجتاحت تركيا القسم الشمالي لقبرص وذلك بعد قيام المجلس القومي اليوناني بإنقلاب، ومازاد في تأجيج الأوضاع في تركيا في تلك الفترة تأسيس حزب العمال الكردستاني سنة 1979م، وما صاحبها من موجات عنف تلاه إنقلاب آخر للجيش في السنة الموالية، وفي سنة 1982م تم وضع دستور جديد وانتخاب "كنعان إفرين" رئيسا للجمهورية التركية إثر إستفتاء شعبي، سعت بعد ذلك تركيا نحو الوجهة الأوروبية تجسيدا لمبادئها من خلال طلبها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي وكان ذلك سنة 1987م، في سنة 1989م تم إختيار "تورغوت أوزال" رئيسا لتركيا، والذي توفي سنة 1993م ليخلفه "تولي ديميرل"، وفي سنة 1995م تولى "نجم الدين أربكان" رئاسة الوزراء، وهو أول رئيس وزراء ذو توجه إسلامي في تركيا العلمانية، حيث أعلن أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية، وأنه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي _ الإسرائيلي، وهو الأمر الذي جعله يدخل في صراع مع الجيش الذي اجبر حكومة أربكان على الاستقالة ليتم بعدها حظر حزبه، بسبب توجهاته المناهضة للعلمانية، بعد ذلك توالى الأحداث في تركيا لتدخل مرحلة عصيبة، كانت بدايتها أزمة إقتصادية حادة إثر تأزم المواقف داخل النظام التركي، ولجؤه إلى صندوق النقد الدولي، وتأزم العلاقات مع فرنسا إثر مصادقتها على مجازر الأرمن، ومع انهيار وزوال المعسكر الشرقي، بدت الفرصة سانحة أمام تركيا لتلعب دور اكبر في المنطقة، إلا أن ظروفها لم تكن تسمح لها بلعب هذا الدور الإقليمي².

ومع صعود حزب العدالة والتنمية وتولييه الحكم سنة 2002م تغيرت المعطيات كلياً، عمل الحزب وقادته على أحداث تغييرات داخلية شملت جميع الميادين السياسية، الاقتصادية وحتى الثقافية وعلى استغلال الإمكانيات التي تتمتع بها لتجعل منها قوة إقليمية يحسب لها ألف حساب³.

¹ إيمان دني، مرجع سابق، ص ص، 88 89.

² نفس المرجع، ص ص، 89 90.

³ إيمان دني، مرجع سابق، ص 90.

ثانيا: تركيبة النظام السياسي

عرفت تركيا عدة دساتير، وتعديلات عبر تاريخها الحديث، فكان أول دستور سنة 1924م، والذي إستمر العمل به حتى سنة 1961م، فكان أأتاتورك وحتى وفاته مهيمنا على السلطة التشريعية والتنفيذية، وبعد وفاته أصبحت المؤسسة العسكرية سلطة ثالثة في البلاد، فكان ذلك الدستور على مقاسات فترة الحكم الكمالي، تلاه دستور 1961م والإنتقال على رئيس الوزراء، مندريس، إستمر العمل بهذا الدستور إلى سنة 1982م أين وضع دستور جديد للبلاد، كسابقه من الدساتير التي سبقتة ينص على أن النظام التركي هو نظام جمهوري برلماني بتوجهات علمانية، مضبوطة على الإيقاعات الغربية والتي يحميها الجيش¹، كما ينص على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، حيث تتمثل المؤسسات الدستورية في:²

- السلطة التشريعية: تتألف من الجمعية الوطنية "البرلمان"، يبلغ عدد أعضائها 550 عضو، ينتخبون كل 5 سنوات.

- السلطة التنفيذية: تتكون من:

- رئيس الجمهورية: وهو رئيس الدولة، ويمثل الجمهورية التركية، ووحدة الشعب، تدوم فترة ولايته خمس سنوات، من مهامه تعيين رئيس الوزراء، إيفاد الممثلين الدبلوماسيين،....
- رئاسة مجلس الوزراء: يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية ويقوم بإختيار وزرائه، ويعرضهم على رئيس الجمهورية.

• السلطة القضائية: تنقسم إلى ثلاث فئات، هي القضاء العدلي، القضاء الإداري، والقضاء الخاص.

• المحكمة الدستورية: تعتبر أعلى هيئة قضائية في البلاد، تتكون من 11 عضو أصليا، و4 أعضاء إحتياطيين، من مهامها الأساسية: حماية الحريات الأساسية وتطويرها، والتحقق شكلا ومضمونا من مدى دستورية القوانين والقرارات، ذات الصلة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان كما يحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الوزراء³.

مست هذا الدستور عدة تعديلات، سنوات 2001م، 2007م، 2010م، وكان آخرها سنة 2017م، حيث

¹ خير الدين الجابري، تاريخ الدساتير التركية...معركة طويلة للتححر من سطوة العسكر، نون بوست، مستخرج من الموقع <http://www.noonpost.org/content/16923> بتاريخ 2017/05/21م، على الساعة، 01:37.

² علي حسين باكير، وآخرون، مرجع سابق، ص، ص، 28 30.

³ إيمان دني، مرجع سابق، ص 93.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

نجح الرئيس التركي رجب طيب اردغان في تحويل نظام الحكم في تركيا من برلماني، الى نظام رئاسي وذلك بعد تصويت الأتراك لصالح التعديلات الدستورية بنسبة فاقت 51 بالمئة، في انتخابات 16 افريل 2017م، حيث ستمنح مجموعة التعديلات التي تم التصويت عليها والمقدرة ب18 تعديل الرئيس اردغان مزيدا من الصلاحيات، اذ ان السلطة التنفيذية ستصبح في يده بشكل كامل، كما سيلغى منصب رئيس الحكومة والذي يتقلده حاليا بن علي يلدرم، كما يمكن ان يبقى اردغان رئيسا حتي عام 2029م¹ ويمكن تقسيم التعديلات المستفتى عليها على النحو الآتي:

1/ **صلاحيات الرئيس:** تمنحه التعديلات الأخيرة ان يكون على رأس السلطة التنفيذية، كما ستمنحه صلاحيات تعيين نوابه وبعض الوزراء، وكبار الموظفين العموميين.

سيكون تشكيل الوزارة أو إلغاؤها امرا، منوطا بمرسوم رئاسي.

سيحتاج المرشح لمقعد الرئاسة لتفويض شعبي عبر جمع توقيعات من 100 ألف ناخب، لضمان قانونية ترشحه وعدم استبعاده.

لن يجد الرئيس التركي نفسه مضطرا، الى قطع علاقته بحزبه بعد فوزه في الإنتخابات كما هو الحال في الدستور الحالي للبلاد.

كما ستكفل التعديلات للرئيس البقاء في السلطة لدورتين كحد اقصى، مدة كل منهما 5 سنوات.

يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في البلاد، على أن يصدق البرلمان على القرار.

ستقتصر صلاحية تقديم مقترحات لقوانين جديدة على نواب البرلمان، على أن تكون مسؤولية اعداد قوانين الموازنة العامة من اختصاص الرئيس بموافقة البرلمان.

2/ **البرلمان التركي:** اما بخصوص التعديلات التي مست البرلمان التركي فكانت كالآتي:

تنص التعديلات الدستورية الجديدة والتي اقرت في الإستفتاء الأخير عدد نواب البرلمان التركي من 550 نائب الى 600 نائب.

سيتم خفض سن الترشح لعضوية البرلمان من 25 سنة الى 18 سنة.

¹ خير الدين الجابري، مرجع سابق، أنظر الموقع، <http://www.noonpost.org/content/16923>.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

يمكن للبرلمان ان يعلن عقد انتخابات مبكرة بالبلاد في حال صوت 360 نائبا، من اصل 600 نائب بالموافقة على ذلك.

3/ المحكمة الدستورية: تتضمن التعديلات الدستورية الجديدة خفض عدد اعضاء المحكمة الدستورية التركية من 17 عضوا الى 15 عضو فقط.

يعين الرئيس التركي 4 اعضاء من اصل 14 عضو يشكلون الهيئة العامة لمجلس القضاء والمدعين العامين، كما يعين البرلمان 7 منهم باستثناء مستشار وزارة العدل، والذي سيعين تلقائيا كعضو دائم.

تحضر مواد الدستور الجديد تأسيس محاكم عسكرية باستثناء محاكم الانضباط.

من الاسباب التي يمكن استنتاجها وراء سعي اردغان الى تحويل النظام السياسي التركي الى نظام رئاسي تكمن اساسا في طبيعة شخصية اردغان، والتي لا يمكن ان تقبل الجلوس في قصر الرئاسة فقط كشخصية رمزية تقوم بمهام شرفية، فالرجل الذي أسس وتزعّم حزبا نقل تركيا من مرحلة إلى أخرى ومن حال إلى آخر، له طموحات كبيرة لا حدود لها، فهو يرى ان مشروعه لن يكتمل الا بصلاحيات قوية تمكنه من تحقيق أهدافه المستقبلية، الى حين عام 2023م الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية، كما يدعم أصحاب دعوة الانتقال الى النظام الرئاسي طرحهم بمجموعة من المبررات وهي:

• ان النظام السياسي البرلماني في تركيا يعاني خلا في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أي بين الحكومة والبرلمان، حيث يشكو البرلمان من سيطرة الحكومة، وعليه فان الانتقال الى النظام الرئاسي سيحل هذا الخل، ومن جهة ثانية سيجعل النظام السياسي اكثر استقرارا.

• الدور القوي للنظام الرئاسي، ينبع من طريقة الاقتراع في الانتخابات الرئاسية للبلاد، حيث للمرة الأولى جرى اقتراع بشكل مباشر من الشعب خلافا للمرات السابقة، والتي كانت تتم من داخل البرلمان، وعليه يرى انصار النظام الرئاسي ان الرئيس بات يمثل الشعب الذي طالما فاز بأصواته¹.

• بعد النجاحات الكبيرة المحققة في المجال الإقتصادي، والتغييرات السياسية الداخلية العميقة اضافة الى النفوذ الإقليمي والدولي والتي اصبحت تتمتع به تركيا، كل هذه العوامل ساهمت في بلورة فكرة ان تركيا اصبحت بحاجة إلى دستور جديد يعبر عن هذا الدور، والذي يعكس هذا الصعود في النفوذ والمكانة.

خير الدين الجابري، مرجع سابق، أنظر الموقع، <http://www.noonpost.org/content/1692>

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

إلا أن المعارضين لهذا التحول، يخشون من أن يكون الانتقال إلى النظام الرئاسي مدخلا لحكم شمولي دكتاتوري، كما تخشى المعارضة من أن يؤدي النظام الرئاسي إلى القضاء على بقايا نفوذها السياسي والبرلماني.

ومما لا شك فيه سيفتح الانتقال إلى النظام الرئاسي الجدل في كل الاتجاهات بشأن القضايا العالقة والتي ستثير مزيدا من الانقسام في المرحلة المقبلة¹.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية:

تعتبر السياسة الخارجية امتدادا وانعكاسا لسياستها الداخلية، إذ تعبر عن منظومة قيمية، سياسية إقتصادية، إيديولوجية تبرز التحديات والبدائل المتاحة للتحرك الخارجي الإقليمي والدولي، فهي تعكس الأهداف والمصالح القومية والأمنية للدولة الوطنية.

حيث تعد تركيا من أبرز الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك فهي تؤثر على مجمل التفاعلات الإقليمية بهذا المجال الجغرافي، فمنذ تأسيسها على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1924م، إنتهجت تركيا سياسة خارجية إعتمدت على التغريب تحت إسم التحديث، بقيت العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية محور مصالحها السياسية وعضوية الناتو محور مصالحها العسكرية والإستراتيجية، في حين أن ملف إنضمامها للإتحاد الأوروبي محور مصالحها الإقتصادية دون إيلاء الإهتمام للمجال الشرق أو سطي على مدى عشر سنوات.

أولا: التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية

مثلت السياسة الخارجية التركية إبان الحرب الباردة سدا منيعا إتجاه تسلل الفكر الشيوعي والنفوذ السوفياتي، أما بعد تفكك هذا الأخير إنفتحت تركيا من جديد على أقاليم البلقان إلى القوقاز واسيا الوسطى ومرورا بالشرق الأوسط، كما برزت مقاربات سياسية جديدة تهدف إلى إعادة صياغة وإستلهاام فكرة العثمانية المتعددة القوميات والإثنيات للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج، وفي إطار هذا الفكر، والذي أعاد التوازن تركيا الإقليمية بعدما كان تركيزها وبشكل مفرط على علاقاتها بالغرب وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، فكان وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، إثر الإنتخابات التشريعية في 11 نوفمبر 2002م، بعدما تحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية .

1خير الدين الجابري، مرجع سابق، أنظر الموقع، <http://www.noonpost.org/content/1692>

● السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية:

سعت السياسة الخارجية التركية إلى تأكيد انها لا تحقق مصالح تركيا فقط، وإنما مصالح الدول الإقليمية على وجه التحديد، وذلك من خلال تعزيز مفهوم الربح المتبادل¹، وليس مفهوم التنافس ذا الطبيعة الصفرية، وعلى حشد الطاقات والقدرات التركية لتفعيل القوة الناعمة للدولة، نظرا لأهمية العامل الجيوسياسي في تحديد وجهتها فقد وضعت مبادئ السياسة الخارجية لإعادة احياء الدور التركي في المنطقة الشرق الأوسط وهذه المبادئ نذكرها على النحو الآتي²:

- مبدأ الانفتاح السياسي على الجميع، أو كما يطلق عليه داوود أوغلو الإرتقاء، بمستوى الحوار السياسي الى اعلى درجة، بغرض التواصل مع كل الفاعلين من غير تحيز.
- مبدأ الترابط الإقتصادي المتبادل: حيث يهدف إلى تثبيت التواصل السياسي على أسس مستدامة، والدفع نحو إيجاد مصالح مشتركة، وفوائد متبادلة.
- مبدأ إحلال الأمن الإقليمي: والهدف منه توفير الامن لدول المنطقة على اعتبار انها لا تحظى بالاستقرار.
- مبدأ تصفير المشكلات أي صفر مشاكل: وغايته انتهاء النزاعات وزيادة الإستقرار في المنطقة من خلال البحث، عن أليات وقنوات مبتكرة لتسوية الخلافات، وبناء جسور للحوار بين الثقافات³.

¹ عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص، ص 421 422.

² سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والإستشارات ، 2016.

³ نفس المرجع 20.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط.

تعد إيران واحدة من أهم الدول الإقليمية في الشرق الأوسط، لتمتعها بعدة مزايا، جيوسياسية وثروة إقتصادية وسياسية تسعى من خلالها لفرض الهيمنة الإقليمية وتمير مشروعها الثقافي حيث إحتلت إستراتيجيتها في المنطقة عموما ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، مساحة النقاش والجدال في الأوساط الدولية والأكاديمية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية لإيران

أولا: الموقع الجغرافي لإيران:

تحتل إيران بموقع إستراتيجي ديناميكي مهم، إذ أنها تمثل قطعة جغرافية وممر حيوي وإقتصادي بين الشرق والغرب، وقد ساعد ذلك على الإنفتاح على العالم الخارجي¹، تقع إيران في غرب آسيا بين دائرتي عرض 29 و 40 درجة شمالا، وخطي طول 40 و 63 درجة شرقا، تحدها شمالا كل من تركمانستان وأذربيجان، والعراق وتركيا غربا، أما من جهة الشرق فتحدها كل من أفغانستان وباكستان، أما الخليج العربي فيحدها من جهة الجنوب، تقدر مساحتها ب 1684000 كلم مربع، وهي بذلك تحتل المرتبة الـ 17 بين بلدان العالم من حيث المساحة، كما تتميز بالطابع الجبلي جغرافيا وتعتبر جبال زاغروس أهم سلاسل الجبال في إيران إذ أنها تشكل الإمتداد الجنوبي من القوقاز².

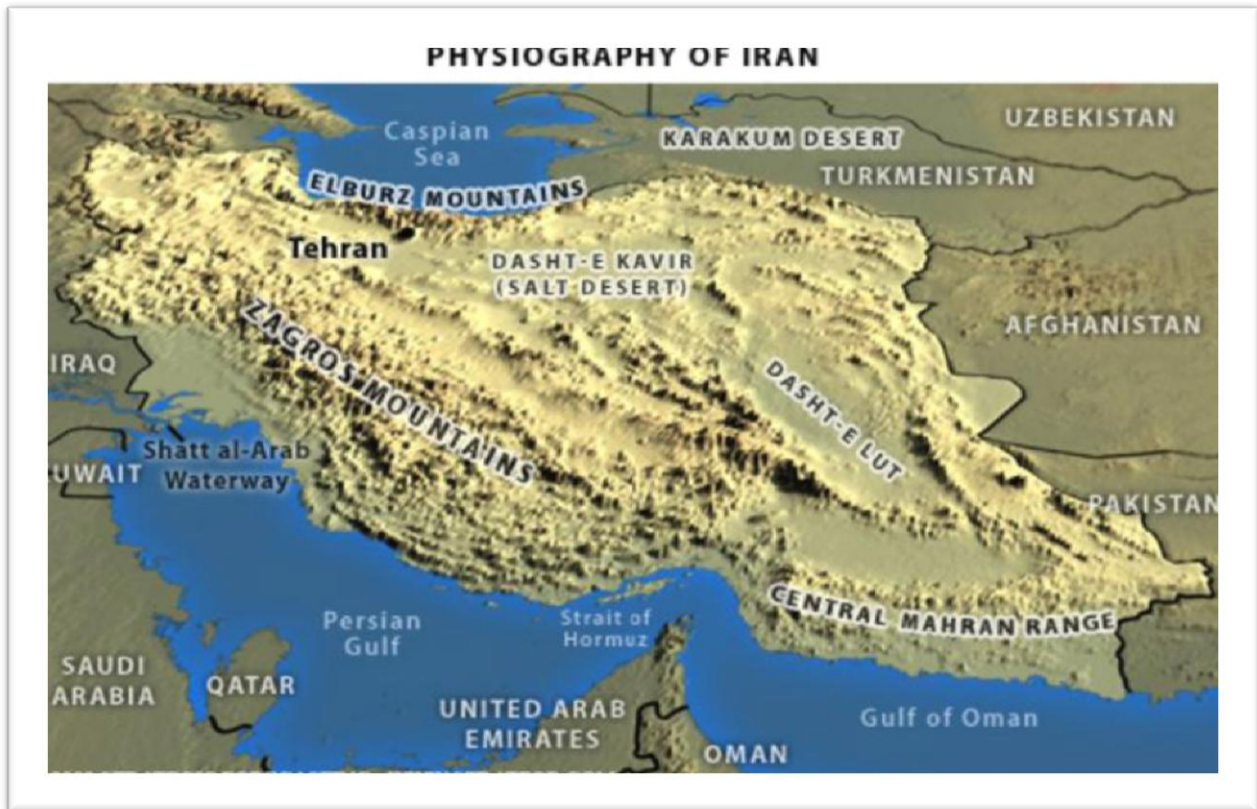
تمتلك إيران ما يصل إلى 800 ميل من الشواطئ الساحلية، نصفها يوجد على طول الشاطئ الشرقي للخليج العربي(الفارسي)، أما الباقي فيمتد على طول خليج عمان، ومن أهم موانئها نجد ميناء بندر عباس والذي يقع على مضيق هرمز، ولا يوجد أي ميناء يضاهي بندر عباس أهمية على طول خليج عمان³.

¹ محمد أمين أحمد هليل، العلاقات الإيرانية مع مجلس التعاون الخليجي في ضوء الإحتلال الأمريكي للعراق(2003_2011)، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، عام 2011، ص 19.

² هيثم فيضي، جيوبوليتيك إيران قلعة حصينة على قمم الجبال، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، سنة 2016، ص 3، 4.

³ نفس المرجع ، ص 5.

خريطة 5: توضح جغرافية إيران، وحدودها¹.



المصدر: هيثم فضي، جيوبوليتيك إيران قلعة حصينة على قمم الجبال.

تمثل الخريطة رقم 05 الموقع الجغرافي لإيران من خلال عرض حدودها الجغرافية وموقعها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يحدد أهميتها الجيوستراتيجية في المنطقة خاصة بأشرافها على أهم المضائق البحرية في المنطقة وهو مضيق هرمز وبالتالي على التجارة العالمية وبالتحديد طرق مواصلات النفط.

ثانياً: الأهمية الإستراتيجية لإيران

تتمتع إيران بأهمية إستراتيجية كبيرة، حيث أن موقعها الهام، خاصة سيطرتها على مضيق هرمز والذي يعتبر ذا أهمية إستراتيجية كبيرة خاصة في نقل الطاقة، إضافة إلى أن إيران تمتلك مخزونات هامة من النفط، كل عوامل القوة التي تزخر بها إيران، زادت قوتها العسكرية صلابة ومتانة.

1/ الأهمية الجيوسياسية لإيران: تنفرد إيران بموقع بحري، مؤثر وخطير، في منطقة تعد من أكثر المناطق توتراً، إذ تطل من الجنوب على خط تصدير النفط وعلى عبور ناقلاته، إلى دول العالم كافة

¹ هيثم فضي، مرجع سابق، ص 3.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

المعنية بمستقبل هذا النفط، ومن الشمال على بحر قزوين الغني هو الآخر بالنفط والغاز، حيث تكمن الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق هرمز بأنه الممر المائي الوحيد المؤدي إلى خارج الخليج، ويتعين على جميع الناقلات النفطية المرور عبره، لتحميل النفط أو تفريغه في الموانئ المطلة على ساحل الخليج إذ أن نحو 90% من إجمالي نفط الخليج يغادر المنطقة في ناقلات يتعين عليها أن تمر خلال هذا الممر الضيق، حيث لا توفر خطوط الأنابيب على اليابسة بدائل كافية للتصدير¹.

كما تمتلك إيران مجموعة من الجزر والموانئ المهمة لتبادل الحمولة والتجارة البحرية، أهم هذه الجزر، هرمز، هينجام، ولأراك، إلى جانب جزيرة قشم وسيري وبني فرور، اللتين تشكلان مدخله الغربي الأمر الذي يمنحها التحكم في المسار البحري للسفن الداخلة والخارجة منه، إضافة إلى سيطرتها على الجزر العربية، كطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، والتي تعد بمثابة عنق الزجاجة لمضيق هرمز ونتيجة لإدراك إيران أهمية المضيق من الناحية الإستراتيجية والحيوية، عملت على تكثيف وجودها العسكري على مشارفه حيث تمتلك البحرية الإيرانية قواعد على طول الساحل، فضلا عن محطة جوية كبيرة للقوات البحرية².

كما تعد حلقة وصل بين جنوب آسيا والشرق الأوسط، عبر باكستان، وبينها وبين المشرق العربي، عبر العراق والشراكة في الخليج العربي، وهو ما يميز جليا من خلال السلوك الإيراني في المجال الدولي.

2/ الأهمية الطاقوية: تملك إيران ثالث أكبر إحتياطي نفطي في العالم، كما تعد رابع أكبر منتج للنفط

وبحسب دراسة التقرير الإقتصادي الموحد لعام 2010م أنه قدر إحتياطاتها بنحو 137 مليار برميل مما يعني أنه لا يوجد ما يفوقها في العالم سوى إحتياطات المملكة العربية السعودية والتي تبلغ نحو 264 مليار برميل، وكذلك العراق بنحو 200 مليار برميل والأهم من ذلك أن الإحتياطات والتي لم يتم إكتشافها بعد ربما تكون أكبر مما هو موجود حاليا، وفي هذا السياق يشير التقرير السنوي الصادر عن شركة "برتشبيتروليوم" إلى أن مصادر النفط الإيرانية ستبقى نحو 93 سنة أخرى³.

¹ عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص، ص 114 116.

² نفس المرجع، ص، ص 116 117.

³ محمد السعيد عبد المؤمن، النفط المتنازع عليه، مختارات إيرانية، العدد 6، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006)، ص 57.

المطلب الثاني: أدوات تنفيذ المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

تبرز ملامح الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، من خلال ثلاث مستويات: المستوى الأول يتعلق بمحاولة إيران إمتلاكها للتكنولوجيا النووية رغم العقوبات الأممية المفروضة عليها إلا أنها قطعت شوطا كبيرا في سبيل إمتلاكها لهذه التكنولوجيا وحتى وإن تم الإتفاق مؤخرا على وضع حد لهذه العقوبات أما المستوى الثاني فيتعلق بالدور الديني وذلك من خلال إبراز الهوية الدينية والمتمثلة في المذهب الشيعي، كبديل فعال لأجل تغيير الأنظمة القائمة، خصوصا في المنطقة العربية، ومنطقة الخليج العربي بأكثر تدقيق، أما المستوى الثالث ويتحدد في المستوى الإقتصادي فيتمثل في الموقع الإستراتيجي، وغناه بالثروات النفطية والذي تم التطرق إليه سابقا، هذه الجوانب الأساسية والتي سعت إيران إلى بلورتها في صياغة إستراتيجيتها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط بالشكل الذي يمكنها من الهيمنة الإقليمية¹.

أولا: المشروع النووي الإيراني

يعد المشروع النووي الإيراني، من أكثر الإشكاليات التي تركت جدلا واسعا على الساحة الدولية، وفي المستويات العلمية والأكاديمية، وفي ظل وجود توترات سابقة في منطقة لا تخلو من المتناقضات الدولية، خاصة وأن إيران تسعى لإقناع المجتمع الدولي، بسلمية برنامجها النووي والتمسك الغربي الإسرائيلي "الخليجي أحيانا أخرى"، بفرضية سعي إيران لإمتلاك سلاح نووي، يساعدها على حماية نفسها، وإستعماله كأداة لفرض مشروعها في المنطقة².

1/ جدور البرنامج النووي الإيراني:

يعتبر إمتلاك القدرة النووية أحد أكبر طموحات القادة الإيرانيين وصناع قرارهم، في ظل توفر عوامل تحقيقها أبرزها إمتلاكها لثروة بترولية تسمح لها بتمويل المشروع النووي فضلا عن التوافق في العلاقة الأمريكية الإيرانية آنذاك طبع علاقاتها آنذاك حيث كانت إيران بمثابة الحاجز الجغرافي المانع لإمتداد النفوذ السوفياتي أثناء الحرب الباردة، هذا الطموح لايزال قائما في ظل توقيعها لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية سنة 1968م، حيث أن هذه المعاهدة منحت إيران ميزة خاصة، تلخصت أساسا في المادة

¹ أمنة عيساوة، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أو سطي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجيستير، (جامعة الحاج لخضر باثثة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009_2010)، ص 67.

² رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979_2010، مذكرة ماجيستير، (جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات العليا، الشرق الأوسط، 2011)، ص 02.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

الرابعة من الإتفاقية والتي نصت على أن: "تمنح إيران حق إنتاج وإستعمال وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما يحق لها إمتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية المتعلقة بها"، حيث أن هذا التوجه لإمتلاك التكنولوجيا النووية عبر عنه الشاه سنة 1974م، عندما صرح قائلاً: "نحن من بين أولئك الذين لا يملكون أسلحة نووية، ولذلك فإن الصداقة مع دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، مع ما تملكه من ترسانة نووية مسألة حيوية جداً"، في إشارة واضحة لرغبة الشاه بإمتلاك أسلحة نووية وبمساعدة أمريكية". دعمت هذه المواقف والتصريحات حقائق على أرض الواقع، نذكر منها ما أشار إليه (أكبر إعتقاد)، وهو أول رئيس لمنظمة الطاقة الذرية حين قال بأن مركز بحوث طهران النووي أجرى تجارب على البلوتونيوم، المنتزع من الوقود المستهلك بإستخدام عوامل كيميائية، ومن المتعارف عليه بالنسبة للمختصين والعارفين بخبايا السلاح النووي، أن مثل هذه التجارب يمكن أن تكون كبدائيات تمهيدية لصناعة سلاح نووي¹.

بعد الثورة الإيرانية، وتغير إتجاه الحكم فيها فقدت إيران تلك المظلة الأمريكية الداعمة لها مما دفع بالقادة والساسة الإيرانيين إلى التأكيد على سلمية برنامجهم النووي، وهو ما اكده الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني، سنة 1995م بأن بلاده لا تملك سلاحاً نووياً ولا تسعى للحصول عليه، إلا أن الواقع يبرز بانها في مسعاها هذا بذلت كل جهدها كما وفرت كل إمكانياتها خدمة لمشروعها، وهو ما كان لها حيث أعلن الرئيس الإيراني محمد أحمددي نجاد: "أن إيران إنضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التقنية النووية، وأنها مصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي في تخصيب اليورانيوم".

2/ دوافع إيران لإمتلاك التقنية النووية:

إن السعي الإيراني للوصول للتقنية النووية تدفعه عدة عوامل، يمكن أن نلخصها كما يلي:

● تدعيم الإقتصاد الوطني: فتقوية الإقتصاد الإيراني مسألة إستراتيجية، وحيوية، فالإختلالات الموجودة في إقتصادها فرض عليها هذا المنطق والتوجه، فبنظرة خاطفة على مؤشرات ودلائل هذا الإقتصاد لا يدع لنا مجالاً للشك بأنه إقتصاد ريعي قائم على تصدير المحروقات حيث أن ما يقارب من 85 % من مجموع صادراتها هي النفط والغاز الطبيعي، إلا أنها تعتبر مصادر طاقة ناضبة خاصة في ظل إرتفاع الطلب الداخلي على الطاقة وهو ما دفع بها إلى البحث عن البدائل الطاقوية تتمثل أساساً في الطاقة النووية، خاصة في ظل توفر المادة الأولية والمتمثلة في اليورانيوم.

¹ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سابق، ص ص، 20 21.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

• الإسهام في النهضة العلمية: حيث يواكب هذا المشروع مسار التطور العلمي، وهو ما حاولت القيادة الإيرانية تجسيده حيث أكد المرشد الأعلى أية الله على خامنئي ذلك في كلمة ألقاها بتاريخ 2009/03/12 بقوله: "أن التطور الذي تحقق في مجال التقنية النووية يشير إلى أن قطار التطور في بلاده، يسير بسرعة، بالرغم من كون البعض لا يشعر بذلك".

• حماية النظام الإسلامي: يتمحور هذا الدافع في الجانب الروحي، الديني خاصة في ظل الفكر السائد في إيران بوجود عدااء غربي للإسلام، وهوما ترجمه نائب الرئيس الإيراني أية الله مهاجراني في المؤتمر الإسلامي في طهران سنة 1992م بقوله: " طالما تقوم إسرائيل بمواصلة إمتلاكها للسلح النووي، فإن الواجب يحتم علينا نحن المسلمون التعاون فيما بيننا لإنتاج قنبلة نووية، بغض النظر عن جهود الامم المتحدة لمنع الإنتشار"، حيث أن هذا الفكر ينبع من إعتقاد، أن الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى للتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، ومحاولة تدمير نموذج النظام الإسلامي الإيراني، فالمعنى الإيراني للهيمنة الإقليمية يتطلب الوصول إلى هذا المستوى من القوة أولاً وثانيا حماية منظومتها الدينية الفكرية ما هو إلا وسيلة لتدعيم نظام الحكم الإسلامي الشيعي القائم في إيران.

• مواجهة التحديات النووية الخارجية: إن محاولة إيران لإمتلاك قوة ردع نووية بات أهمية قصوى في منطقة إقليمية متأججة الصراعات والنزاعات وبيئة دولية تنافسية خاصة وأنها محاطة بدول نووية كباكستان من الشرق، إسرائيل من الغرب وروسيا من الشمال، فضلا عن إنتشار القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

• تعزيز مكانتها الإقليمية: بالرغم من موقعها الإستراتيجي وإمكاناتها الطاقوية فلم تتمكن إيران من بسط وفرض مكانتها في محيطها لعدة أسباب، أبرزها مذهبها الشيعي، والذي يعيق التواصل ويفرض نوع من عدم الثقة بينها وبين الدول العربية، وعلى وجه الخصوص دول الخليج العربي والتي تتوجس من فكرة تصدير الثورة إليها، إن إمتلاك إيران للسلح النووي سيمنحها مكانة إقليمية بفعل قوة الردع التي تمتلكها كما سيوفر لها ميزة تفاوضية مع خصومها.

ثانيا: إنتشار المد الشيعي في المنطقة

تبرز أهمية وقدرة المعطى الديني، في التأثير على رسم السياسات، وصياغة الإستراتيجيات الأمنية للدول وهوما يمكن إسقاطه على النموذج الإيراني، حيث تلعب الإرتباطات ذات الطابع الديني أهمية قصوى في جلب الحلفاء، وفرض منطقها، بحيث يعتبر الولاء الديني أقوى من الولاء للوطن، وهوما يظهر جليا في

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

لبنان من خلال حزب الله، الحوثيون في اليمن، العلويين في سوريا، وحتى شيعة العراق بعد سقوط النظام الحاكم الصدامي.

وتعد الأزمة اليمنية المرتبطة بمشكل الحوثيين أهم مظاهر التي أبرزت مدى مراهنة إيران على إنتشار المذهب الشيعي من خلال تدعيم الفواعل الشيعية الأخرى في المنطقة، والتي تلتزم بالولاء إلى إيران على الولاء لدولها (كما سبق ذكره سابقاً).

الأزمة اليمنية: تمثل الأزمة اليمنية والتي كانت بداياتها في يناير 2015 حيث تمثل إمتداد للحراك الشعبي الذي سبقها سنة 2011، إحدى أوجه الصراع القائم بين القوى السنية ممثلة في دول الخليج والسعودية على وجه التحديد، في الجهة المقابلة نجد الحوثيين مدعمين بإيران حامية المشروع الشيعي بالمنطقة.

1/ أسباب الأزمة وتطوراتها: كان هناك دائماً ومنذ توحيد اليمن سنة 1990م (وحتى قبل ذلك) جدال دائم بين الحوثيين الشيعة المدعومين من إيران، والسنيين المتحالفين مع السعودية، خاصة وأن اليمن يمثل العمق الإستراتيجي للسعودية، وبالتالي عدم إستقرار المنطق ينعكس بدوره على الوضع الأمني بالمنطقة بدايات الأزمة كانت على إثر إستيلاء الحوثيين على السلطة بتاريخ سبتمبر 2014م وتمردهم على النظام القائم، والذي وصل إلى السلطة على إثر حراك شعبي إنتهى بخلع الرئيس على عبد الله صالح، في ظل هذا الوضع المتأزم برز الصراع غير المباشر بين إيران والسعودية ولكن بفواعل مختلفة، حيث نجد الفاعل الأساسي في الأزمة والمتمثل في الحوثيين، أو ما يطلق عليهم بأنصار الله تنتمي هذه الجماعة إلى المذهب الزيدي الشيعي، والذي يمثل قرابة ثلث سكان اليمن، إضافة إلى اللجان الشعبية الموالية لعبد المالك الحوثي، وكذلك القوات الموالية لخليفة الرئيس السابق، علي عبد الله صالح والمتمثلة في الحرس الثوري على وجه الدقة والمدعومة من إيران أما اللاعب الثاني نجد قوى مشكلة أساساً من قوات شعبية تساند الرئيس عبد الهادي منصور وتحظى بالدعم الكامل من السعودية ودول الخليج¹، ذات التوجه السني والذي وصل إلى حد التدخل العسكري المباشر، بما أطلق عليه بعاصفة الحزم في 25 مارس 2015.

مثلت الأزمة اليمنية الحالية بؤرة جديدة من بؤر الصراع في المنطقة، بين إيران بمشروعها الشيعي والمدعم الأساسي له، وبين السنيين المكونين أساساً من دول الخليج، والتي تحاول التصدي للتوسع الشيعي الممثل في المشروع الإيراني وهو ما يزيد من شدة التوترات الحاصلة في المنطقة. مما يتضح أن الإنتشار

¹ سماء الهمداني، وآخرون، أدوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن، ورقة سياسات رقم 2، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، ص، ص 2، 3.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

الشيعة في المنطقة، مرهون بتدعيم إيران للفواعل الأخرى ذات التوجهات الشيعية، كاستراتيجية أمنية لتحقيق الهيمنة الإقليمية وفق المنظور الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط.

إن المشروع الإيراني القائم على تصدير الثورة يعترضه عدة تحديات إقليمية ودولية تدفع الساسة الإيرانيين على التفكير العقلاني في تحركاتها الخارجية خاصة بعد الحرب الإيرانية العراقية، والتي دامت لثمانى سنوات (1980م-1988م)، أنهكت إيران واستنزفت إقتصادها، فضلا عن إنهيار الإتحاد السوفياتي، والإفراقات التي نتجت عنه وبروز خمس دول إسلامية ذات توجهات سنية وهي: أوزبكستان، تركمانستان، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، ودولة شيعية وحيدة في القوقاز، وهي أذربيجان، إضافة إلى حرب الخليج الثانية سنة 1991م، مروراً بأحداث 11 سبتمبر 2001م، فالاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003م، كلها أحداث متتالية، لها تأثير داخلي وخارجي¹.

¹ طایل یوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002م-2013م)، مرجع سبق ذكره، ص 130.

المبحث الثالث: العلاقات التركية الإيرانية

المطلب الأول: ديناميكية العلاقات التركية الإيرانية

تميزت العلاقات التركية الإيرانية بالصراع الدائم، والذي تخللته فترات من الوفاق، حيث شهدت الحقب التاريخية الماضية تنافسا سياسيا واقتصاديا بينهما، أنتجته عوامل عدة بعضها مرتبط بطبيعة نشأة الدولتين، وبواقعهما الجغرافي، كدولتان متجاورتان، فضلا عن العوامل الإيديولوجية، المرتبطة بنهجهما لمذهبين مختلفين، والصراع التاريخي بين الإمبراطوريتين هما المشروع الصفوي الإيراني من جهة والعثماني التركي من جهة أخرى، وفي إطار هذه التجاذبات، قامت عدة حروب بينهما عكست الاختلافات الإيديولوجية العميقة في كيانهما، وفي ظل توازي القوة بينهما، وضعت عدة معاهدات بينهما كرست توافقات إلى حد ما حتي في ظل الاختلافات الجوهرية بينهما خاصة حول المجالات الحيوية لكليهما، وهذا في محيطهما الشرق أو سطي¹، هذه التجاذبات ممتدة في عمق التاريخ يرجع إلى حوالي 500 سنة، بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وما نتج عنه من تفكك للدولة العثمانية وظهور تركيا الحديثة بمقاسات غربية سنة 1923م، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة خاصة في ظل الشعار الذي رفعته أنداك تركيا "السلم في الوطن، والسلم في العالم"، فكان ذلك بمثابة البادرة الطيبة لتحسين العلاقة بينهما، وفي ظل إنتباه الشاه بهلوي وإعجابه للإصلاحات التي باشرتها تركيا، فبالرغم من وجود مشاكل حدودية بينهما في تلك الفترة، إلا أنهما أبديا نوع من حسن النية في تجاوز خلافاتهما².

بعد الحرب العالمية الثانية تغير المشهد السياسي في العالم، وبرز قطبيين قويين، فوجدا نفسيهما³ في مواجهة، أحد هذه الأقطاب، والمتمثل في القطب السوفياتي بإيديولوجيته الشيوعية، فكان إنضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي سنة 1952م، إحدى الإستراتيجيات في مواجهة المد الشيوعي والذي حاول أن يحاصر المنطقة، تلا ذلك تحسن في علاقاتهما خاصة في الفترة الممتدة بين سنتي 1953م و1979م هذا التحسن في العلاقات بين البلدين ترجمته تعاونهما في عدة مجالات كان أبرزها المجال العسكري ومع قيام الثورة الإيرانية بزعمامة أية الله الخميني، انقطعت فجأة العلاقة بينهما تلتها عدة أحداث أبرزها اندلاع الحرب بين العراق وإيران أو ما إصطلح عليها بحرب الخليج الأولى، في ظل هذه الأحداث تحسنت العلاقة بينهما، حتي إنتهاء الحرب الباردة أين تم تغيير في هذه العلاقة وإتسامها بنوع من الفتور وذلك

¹ عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 420.

² حقي أو غور، مرجع سابق، ص، 227.

³ نفس المرجع، ص، ص، 227، 228.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

لعدة أسباب أبرزها: - العلاقات التركية الإسرائيلية، والتي كانت تزعج إيران بسبب العداء الموجودة بينهما بسبب القضية الفلسطينية.

-إهتمام تركيا بالأقلية الأذرية في إيران بسبب أن هذه الأقلية تنتمي إلى الأصل التركي.

لتنشيط العلاقة من جديد بين البلدين، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وظهر نوع من التحالف بين أكراد العراق والولايات المتحدة الأمريكية، أثناء الغزو الأمريكي للعراق، وهذا ما أزعج تركيا خاصة وأن مطالب الأكراد هي مطالب انفصالية، وهو ما دفع البلدين لتنسيق عمليات عسكرية بينهما، وهذا لأول مرة في تاريخهما، وذلك بعد الهجمات التي تعرضت لها مراكز الشرطة الحدودية الإيرانية من طرف حزب العمال الكردستاني، فظهر خطر مشترك عزز تعاونها، وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002م، ذا التوجه الإسلامي، توطدت العلاقات أكثر فأكثر، لاسيما في ظل وجود حساسية إيرانية من الأحزاب العلمانية التركية¹.

المطلب الثاني: مجالات التقارب بين المشروعين التركي والإيراني

إن أي دولة مهما بلغت قوتها واكتفاءها ذاتيا في كافة المجالات، فالعلاقات الدولية علاقات مداومة وإستمرارية سواء صراعية أو تعاونية، إلا أنها تبقى بحاجة إلى الدول الأخرى في علاقاتها، وهو ما يطلق عليها في العلاقات الدولية بمبدأ الإعتماد المتبادل فهو ضروري ولا يمكن لدولة أن تعيش بمعزل عن غيرها لاسيما في ظل ظهور التهديدات الأمنية الجديدة، وهوما ينطبق على إيران وتركيا، فإيران تعد مجالا حيويا للإقتصاد التركي، حيث يصف داوود أوغلو في كتاباته إيران ضمن مجموعة الدول المميزة، والتي تعد بمثابة قوة مركزية، بأبعاد إستراتيجية بفضل خصائصها التاريخية والجغرافية، وبالتالي فهو يضع تطوير العلاقات مع إيران على رأس أولوياته، فالموارد الطاقوية التي تتمتع بها إيران ذات أهمية كبرى لتركيا، حيث أن مجالات الطاقة من المجالات الحيوية التي يمكن أن تقوم عليها علاقات التعاون التركية الإيرانية، هذه العلاقات بدأت من منتصف التسعينات من القرن الماضي وذلك عبر مد خط أنابيب لتصدير الغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا، وكذلك بفضل الإستثمارات التركية في قطاع الصناعات الإستخراجية للغاز في إيران، وهو ما تجسد كذلك على أرض الواقع من خلال مذكرة تفاهم وقعتها الدولتان عام 2008م، تشارك شركة النفط التركية TPNO في تطوير حقل جنوب بارس، وهو يعتبر أكبر حقل

¹ حقي أو غور، مرجع سابق، ص، ص، 229، 230.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

للغاز الطبيعي في إيران، كما وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 10 مليارات دولار أمريكي في عام 2008م، ومن المتوقع ان يبلغ 20 مليار دولار في السنوات المقبلة¹.

أما من الناحية الأمنية فهناك نوع من التقارب في وجهات النظر خلال السنوات الأخيرة حول وحدة التراب العراقي، وكذلك الموقف من حزب العمال الكردستاني، حيث أدت مخاوف الدولتين من استفحال أمر الكرد إلى تعاون الدولتين في إبرام العديد من الاتفاقيات الخاصة بضبط الحدود ومطاردة من يقومون بالأعمال المسلحة، فكلاهما كان متحمسا لضرب أي نشاط كردي ملحوظ يهدد هذه التوجهات² إضافة إلى التعاون في المجال السياحي ففي كل عام تستقبل تركيا عددا كبيرا من السياح الإيرانيين، إضافة إلى الطلاب الإيرانيين الذين يدرسون بالجامعات الإيرانية وهم بذلك يقدمون بالإضافة لهذه الجامعات، أما فيما يخص الملف النووي الإيراني فقد أبدت الحكومة التركية باستمرار على التأكيد، بأنه من حق كل دولة الطاقة النووية ولكن لأغراض سلمية، وهو أكده ريس الحكومة في كلمة ألقاها بالولايات المتحدة الأمريكية موجها كلامه للدول الغربية قائلا: "إنه ليس من العدل أن تمتلكوا، أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعل ذلك"³ هذا الكلام هو بمثابة دعم واضح لإيران، في سبيل مسعاها للحصول على التكنولوجيا النووية وهو ماتم لها مؤخرا، عن طريق الإتفاق التاريخي مع الدول الغربية، على وضع حد للعقوبات الإقتصادية والتي أنهكت الإقتصاد الإيراني لسنوات متعددة. إذا مما سبق ذكره فهناك عدة مجالات تفتح الطريق لتوطيد العلاقة بين الدولتين لاسيما في ظل قدرتهما الإقتصادية والسياسية والعسكرية والأهم العمق المتبادل لهما في منطقة الشرق الأوسط في ظل استمرار التنافس على الهيمنة الإقليمية.

المطلب الثالث: مؤشرات الاختلاف والتصادم

تعتبر الأزمة السورية أحد أهم تحديات العلاقة التركية الإيرانية حيث أن الاختلاف كبير بينهما في وجهات النظر وعلى أرض الواقع فايران تدعم وبشكل جلي وواضح النظام السوري في حين أن تركيا تدعم المعارضة المعتدلة، إضافة إلى انه لايمكن القول ان السياسة الخارجية التركية تتماشى مع المصالح الايرانية وتتطابق معها، فايران متخوفة من نية تركيا اقصاءها فيما يتعلق ببعض خياراتها بالمنطقة، وكمثال على ذلك، وعلى اثر الأزمة الجورجية طرحت تركيا مشروع منتدى التعاون القوقازي، وهذه الخطوة

¹ عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 422.

² روبرت أولسن، ترجمة محمد إحسان، المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية، (العراق: دار تاراس للطباعة والنشر، سنة 2011)، ص 9.

³ حقي أوغور، مرجع سابق، ص، ص، 30، 31.

الفصل الثاني.....الاستراتيجية التركية الإيرانية في الشرق الأوسط

ازعجت إيران التي لا تخفي علاقاتها بالمنطقة، وفي رده على الاقتراح التركي صرح وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي بأن أي كيان إقليمي لا تشارك فيه إيران لن يكون بمقدوره، تأمين الإستقرار، كما قام متكي بزيارات مكوكية إلى دول المنطقة لاستطلاع الأمر¹.

ساهمت عدة عوامل بشكل كبير في بلورة صراع خفي بين الدولتين خاصة في الفترة الأخيرة وما تلا الثورة الإيرانية من محاولات تصدير الثورة إلى تركيا.

تزامن ذلك مع ظهور مخاوف من قيام حلف شمال الأطلسي بعملية ضد إيران انطلاقاً من تركيا، لم تشهد العلاقات بين البلدين توتراً مثل ما تعيشه الساحة حالياً، حيث وصف قادة الثورة الإيرانية تركيا بأنها اليد اليمنى لأمريكا في المنطقة، ترى إيران أن تركيا تدار بنظام علماني وفي علاقات واتفاقيات جيدة مع دول الغرب كخطر محقق وكرد فعل على هذه النظرة اعتبرت تركيا لإيران كمصدر قابل لتصدير الجماعات الإسلامية المتطرفة، كل هذه النقاط دفعت بالنظام الحاكم في تلك الفترة وفي كلا البلدين لاتخاذ تدابير مشددة.

فعزف إيران على وتر الطائفية وسيرها لخطوات على محوري الثقافة والتاريخ جعلها تقف وجهاً لوجه مع تركيا في أكثر من منطقة، في المقابل نجد محاولات تركيا وسعيها الدؤوب إلى الإستقرار في منطقة نفوذها ذات الإطار التاريخي الثقافي والإستراتيجي الواحد.

فإيران وبنفس الحجج التي إستخدمتها لاثبات وجودها في العراق تسعى اليوم لنشر نفوذها الإستراتيجي في سوريا وباستخدام الأفكار المذهبية، فمنذ العهد العثماني لم تكن العلاقات مع إيران حميمة ولم تتصف بالصدافة أبداً فقد يقول قائل إن السبب وراء التنافس على المنطقة هو في الأصل تنافس مذهبي لكن الحقيقة تبقى أن إيران وتركيا دولتان تتمتعان بوجهات نظر إستراتيجية متضادة ومختلفة.

¹ حقي أوغور، مرجع سابق، ص، ص 232.

خلاصة الفصل:

تحتل كل من تركيا وإيران بمكانتين إقليميتين كبيرتين، وتمتد إنعكاسات العلاقة بينهما إلى معظم دول المنطقة وبالنظر إلى التطورات التي حدثت في المنطقة خلال السنوات الأخيرة وسعي كل منهما لفرض رؤيته لقضايا المنطقة تقاطعت مصالحهما في كثير من القضايا والأزمات ورغم حالة الشحن الإقليمي بينهما لم يتجه البلدان إلى المواجهة ويمكن تفسير ذلك بسبب الإحتياج المتبادل كلا البلدين للآخر في الجوانب الاقتصادية خصوصا في مجال الطاقة أضف إلى ذلك طبيعة التداخل الكبير بين البلدين في عدة مجالات وهو ما حال دون قيام مواجهة مباشرة بينهما.

الفصل الثالث:

الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

تعود تعقيدات الأزمة السورية إلى طبيعة الأزمة في حد ذاتها فهي تتأسس على ثلاث مستويات للصراع الأول يتمثل في المستوى المحلي والذي يتكون من مجموعة من القوى السياسية والطائفية والجهوية متباينة المصالح والأهداف، أما المستوى الثاني فهو المستوى الإقليمي والذي يشكل تنافس أساسي بين إيران الداعمة للنظام والمتحالفة معه في مواجهة تركيا والتي تساند وتدعم المعارضة السلمية والمسلحة ولا يمنع التنافس التركي الإيراني من انخراط أطراف إقليمية أخرى لها مصالح في هذه الأزمة أما المستوى الثالث فهو المستوى الدولي والذي من خلاله يتضح الشد والجذب الدوليين بين روسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، فتعدد أطراف الأزمة ومستوياتها جعلها أزمة متشابكة، وهوما سنحاول أن نلقى عليه الضوء في هذا الفصل من خلال عرض طبيعة الأزمة وأطرافها وكذلك تأثيرها على العلاقات بين القوى الإقليمية (تركيا وإيران) والدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا)، وهوما أعطاها صفة الأزمة الدولية.

المبحث الأول: طبيعة الأزمة السورية.

شكل الحراك السوري حدثا بارزا في منطقة الشرق الأوسط وذلك لعدة أسباب أبرزها تعدد فواعل الأزمة وكذلك تعقد مجرياتها وتشابكها وهو ما جعل من الأزمة السورية أزمة دولية بامتياز.

المطلب الأول: جذور الأزمة السورية

أولا: الموقع الجغرافي لسوريا

تقع الجمهورية العربية السورية على الساحل الشرقي من البحر الأبيض المتوسط ، تحدها تركيا من الشمال والعراق من الشرق، إسرائيل وفلسطين والأردن من الجنوب، ولبنان والبحر الأبيض المتوسط من الغرب، تبلغ مساحتها حوالي 185,180 كلم مربع، بما في ذلك 1,295 كم مربع من الأراضي التي تحتلها إسرائيل والمتمثلة في هضبة الجولان، ومن الناحية الطبوغرافية، يمكن تقسيم سوريا إلى أربع مناطق رئيسية هي كالآتي:¹

المنطقة الساحلية: تقع بين الجبال والبحر، المنطقة الجبلية: وتشمل الجبال والتلال التي تمتد من شمالها إلى الجنوب على طول البحر الأبيض المتوسط.

المنطقة الداخلية: وتشمل سهول دمشق، حمص، حماة، حلب، الحسكة، ودرعا. وهي تقع إلى الشرق من المنطقة الجبلية.

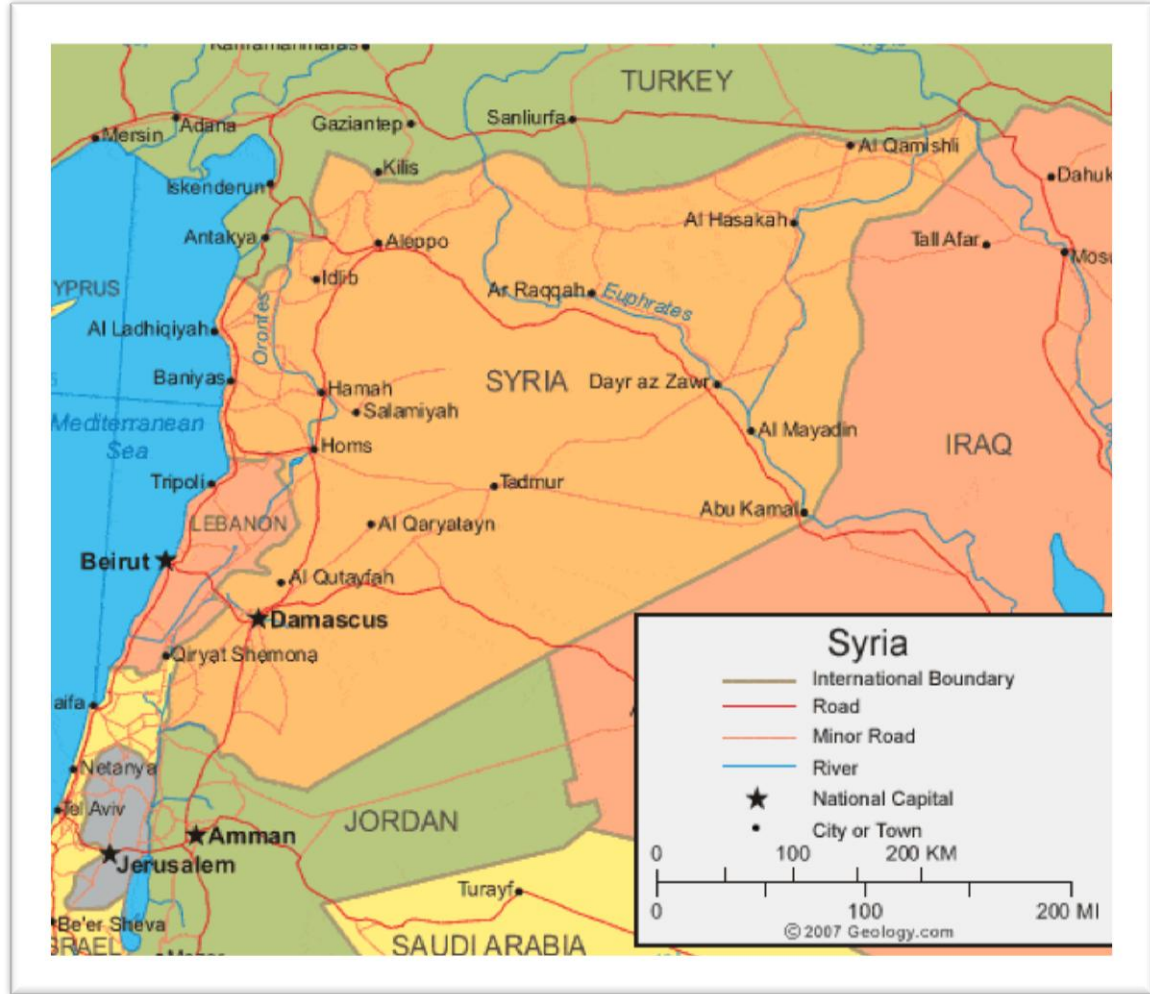
الصحراء (البادية): وهي تتكون من السهول الصحراوية الواقعة في الجنوب الشرقي جزء من البلاد على طول الحدود الأردنية والعراقية.

يبلغ عدد سكانها حوالي 19,3 مليون نسمة، وذلك حسب إحصائيات سنة 2007م هذا العدد لا يشمل 1,4 مليون لاجئ عراقي ونصف مليون لاجئ فلسطيني مقيمين بها.

تتكون سوريا من عدة مجموعات عرقية ذات غالبية عربية حيث نجد 90 بالمئة عرب، و10 بالمئة المتبقية تتكون من فسيفساء عدة كالأكراد والأرمن،....وغيرهم.

¹ ftp://ftp.fao.org/country/syria/pdf/country_profile_chap1.pdf

الخريطة 06: تمثل الموقع الجغرافي لسوريا¹.



المصدر: ftp://ftp.fao.org/country/syria/pdf/country_profile_chap1.pdf

تمثل الخريطة رقم 04 الموقع الجغرافي لسوريا موضحة بذلك حدودها البرية والبحرية وهو ما يفسر بدوره أهمية موقعها الجغرافي في الشرق الأوسط خصوصا حدودها المتنازع عليها مع إسرائيل.

ثانيا: بدايات الأزمة السورية.

بدأت الاحتجاجات السلمية ضد النظام السوري في مارس 2011 والتي إستلهمت على إثر نجاحات الشعوب ضد الأنظمة القمعية والتي مكثت في الحكم لمدة عقود وذلك في كل من تونس ومصر

حيث أدت الحملة القاسية التي قامت بها الحكومة إلى زيادة الاحتجاجات والاضطرابات في كل من بانياس ودمشق هوما زاد من تأجيج الشارع وارتفاع قوة المظاهرات وشدتها، حاول الرئيس السوري بعد ذلك

¹ ftp://ftp.fao.org/country/syria/pdf/country_profile_chap1.pdf

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

تقديم تنازلات على إثر مجموعة من الإصلاحات والتي فشلت في تهدئة الأوضاع الفوضوية على إثر ذلك بدأت الحكومة حملة عسكرية واسعة النطاق ضد المتظاهرين السلميين والتي أدانها المجتمع الدولي على إثر تسلسل الأحداث والقمع المستمر من قوات النظام السوري إنشقت بعض الكتائب العسكرية عن الجيش النظامي وأسست ما أصبح يعرف بالجيش السوري الحر برئاسة العقيد المنشق رياض الأسد سرعان ما إلتحق به مجموعة من القادة العسكريين البارزين في الجيش السوري وكذلك السياسيين وشكلوا ما يعرف بالمعارضة السورية ضد نظام الأسد¹.

ثالثاً: أسباب الحراك (الأزمة) السوري: ²

بدأ الحراك السوري في مارس 2011 عندما فتحت قوات الأمن السورية والتابعة للرئيس بشار الأسد النار على العديد من المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية وقتلتهم في مدينة درعا جنوب سوريا. تلاها انتشار سريع للحراك في جميع أنحاء البلاد، مطالبة باستقالة الأسد وإنهاء قيادته الاستبدادية. لم يصعد الأسد إلا بعزمه، وبحلول يوليو 2011، تطورت الانتفاضة السورية إلى ما نعرفه اليوم كحرب أهلية سورية، كما توافرت مجموعة من الأسباب لقيام واشتعال الشارع السوري نحاول أن نذكرها على النحو التالي:

1/ الدكتاتورية السياسية للرئيس السوري بشار الأسد: والذي تولى السلطة في عام 2000 بعد وفاة والده حافظ الذي حكم سوريا منذ عام 1971. وسرعان ما حطم الأسد آمال الإصلاح، حيث ظلت السلطة مركزة في الأسرة الحاكمة، كما سيطر الحزب الحاكم على كل قنوات الإتصال ولم يترك نظام الحزب الواحد إلا قنوات قليلة للمعارضة السياسية، تم قمعها وقلص نشاط المجتمع المدني وحرية وسائل الإعلام بشدة، مما أدى إلى مقتل آمال الانفتاح السياسي والديمقراطي للسوريين.

2/ زوال إيديولوجية حزب البعث: يعتبر حزب البعث السوري مؤسس "الاشتراكية العربية" تياراً إيديولوجياً دمج الاقتصاد الذي تقوده الدولة مع القومية العربية ومع ذلك، وبحلول عام 2000، تم تقليص إيديولوجية البعث ولم يبق له صدى كبير في ظل المتغيرات الدولية والتي فرضت نفسها بقوة على الساحة الدولية حيث فقدت مصداقيتها بسبب الحروب المفقودة مع إسرائيل وكذلك الاقتصاد الهش وغير الفعال حتى وإن حقق الاكتفاء الذاتي في بعض الجوانب إلا أنه بقي يعاني وهوما حاول الأسد تحديثه عندما تولى السلطة من خلال محاولة تطبيق النموذج الصيني لكن لم يسعه الوقت للقيام بذلك.

¹ مروان قبلان، الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية، سياسات عربية، العدد 18، 2016، ص 65.

² <https://www.thoughtco.com/reasons-for-the-syrian-uprising-2353571>

3/ الطابع الاقتصادي ذا الإتجاه الواحد والأوضاع الاجتماعية الصعبة التي كانت تعاني منها سوريا:

حيث فتح الإصلاح الإقتصادي لبقايا الاشتراكية الباب أمام الاستثمار الخاص، هذا الوضع أدى إلى انفجار الاستهلاك بين الطبقات العليا أو الطبقات ذات الدخل المرتفع خاصة في المدن والأوساط الحضرية، حيث أن النظام الرأسمالي لا ينفذ إلا الأسر الغنية التي لها علاقات مع النظام في نفس الوقت وتزامنا مع هذه الإصلاحات الاقتصادية سقطت المحافظات السورية والتي نقل فيها التنمية وظروف الحياة الكريمة هذه المحافظات والتي أصبحت فيما بعد مركز الانتفاضة، بسبب الغضب من إرتفاع تكاليف المعيشة، وعدم المساواة في توزيع وظائف الشغل والتي هي نادرة أصلا.

4/ ندرة الموارد المائية والزراعية في منطقة تسودها عدة صراعات على هذا المورد المهم: ففي عام 2006، بدأت سوريا تعاني من أسوأ جفاف لها منذ أكثر من تسعة عقود ووفقا لإحصائيات الأمم المتحدة، فشلت 75% من المزارع السورية في الإنتاج الفلاحي والذي يعتبر العصب النابض للاقتصاد السوري في ظل إفتقاره من موارد طاقوية توفر له مداخيل مالية كما توفي 86% من الماشية بين 2006-2011. وأجبر حوالي 1.5 مليون أسرة من المزارعين الفقراء على الانتقال إلى أحياء حضرية سريعة التوسع في دمشق وحمص، إلى جانب اللاجئين العراقيين وكانت المياه والغذاء غير موجودة تقريبا مع القليل من الموارد هذا النقص الشديد في مقومات الحياة الضرورية، أدى إلى وجود صراع على هذه الموارد، صاحبته عدة اضطرابات ما نجم عنه حراك شعبي بشكل طبيعي ومنطقي.

5/ النمو السكاني المتزايد: حيث كان النمو المتزايد للسكان بمثابة قنبلة ديمغرافية موقوتة تنتظر الانفجار حيث إحتلت سوريا المرتبة التاسعة من حيث أسرع البلدان نموا في العالم بين عامي 2005 و2010. وبسبب الإختلالات وعدم القدرة على تحقيق التوازن بين النمو السكاني والاقتصاد ونقص الغذاء وكذلك توفير مناصب للشغل، برزت أولى بوادر الحراك والذي كان من الممكن التحكم فيه من البداية لو حسنت الحكومة السورية، الحالة الاجتماعية لتلك المحافظات والتي تنعدم فيها صور الحياة الجيدة.

6/ وسائل الإعلام والإتصال الإجتماعية: وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الحكومية كانت خاضعة لرقابة صارمة من قبل الدولة إلا أن الانتشار السريع للوسائل الإعلامية الإجتماعية خاصة الفايسبوك وتويتر وكذلك الانتشار الكبير للتلفزيونات الفضائية والهواتف المحمولة والإنترنت اثر كبير في سرعة انتشار المعلومة والتي وثقت بالصور الميدانية اضافة الى التنسيق عبر هذه الوسائط ما يعني أن أي

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

محاولة حكومية لعزل الشباب عن العالم الخارجي كانت محكوم عليها بالفشل وأصبح استخدام هذه الوسائل أمراً حاسماً بالنسبة إلى الشبكات الناشطة التي تدعم الحراك في سوريا.

7/ الفساد: إنتشار الفساد وبشكل واسع إلى درجة، أنه وبعد قيام الحراك وتحوله إلى مواجهات مسلحة بين النظام والمعارضين له، هناك بعض المناهضين والمحسوبين على المعارضة اشتروا السلاح من القوات الحكومية في حذ ذاتها، وهو ما لا يدع مجالاً للشك عن الفساد المستشري في النظام، كما استفاد مقربون من أروقة الحكم من الفساد الواسع الإنتشار، وهذا من أجل أعمالهم الخاصة، كما أصبحت الأسواق السوداء وحلقات التهريب هي القاعدة وليست الاستثناء.

8/ العنف المتزايد ضد المظاهرات السلمية: حيث إختزقت المخابرات السورية، جميع مجالات المجتمع ما نتج عنه الخوف المتزايد من النظام السائد بسبب كل تلك الأعمال الوحشية مثل حالات الاختفاء والاعتقالات التعسفية والإعدام والقمع والذي كان يمارسها النظام على أفراد شعبه صاحبه غضب شعبي على الرد الوحشي من قوات الأمن على اندلاع الاحتجاجات السلمية في ربيع عام 2011، والذي تم توثيقه على وسائل الإعلام الاجتماعية، ساعد على توليد تأثير كرة الثلج وهو ما نجم عنه انضمام الآلاف لهذا الحراك.

9/ حكم الأقلية العلوية على حساب الأغلبية السنية: سوريا هي دولة ذات أغلبية سنية، لكن جل المناصب العليا في جهاز الأمن تقع في أيدي الأقلية العلوية وهي أقلية دينية شيعية تنتمي إليها أسرة الأسد الحاكمة في سوريا هذا النوع من عدم المنطق بين أقلية حاكمة مسيطرة على زمام الوضع وغالبية سنية تعيش الاضطهاد خاصة بعد قيام المظاهرات في ظل أن غالبية من شاركوا في الحراك السوري كانوا من السنة حيث ارتكبت قوات الأمن أعمال عنف شديدة ضد المتظاهرين السنة، صحيح أن هذه القضية لم تطرح من قبل في ظل التسامح الديني والذي كان يسود المجتمع السوري، ولكن العديد من السنة لا يزالون يتساءلون عن حقيقة احتكار السلطة من قبل حفنة من العائلات العلوية كما أدى الجمع بين حركة الأغلبية السنية والجيش الذي يسيطر عليه العلويون إلى إضافة التوتر في المناطق المختلطة دينياً، كما هو الحال في مدينة حمص.

10/ تأثير الحراك الشعبي في تونس على الوضع السوري: كسر عنصر الخوف من النظام السوري خاصة بعد أحداث تونس ومصر، وسقوط الأنظمة السياسية بهما ما جعلت الملايين من السوريين يعتقدون بإمكانية تغيير نظامهم القائم منذ عقود.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

المطلب الثاني: تطورات الأزمة السورية.

بعد سلسلة من الأحداث الدرامية والمتسارعة بين المعارضة ممثلة بالجيش السوري الحر وقوات النظام السوري حاول المجتمع الدولي أن يجد حلولاً لوقف الوضع المتأزم خاصة وأنه انتقل إلى مرحلة المواجهات المسلحة فعلى الرغم من محاولات الجامعة العربية والأمم المتحدة لتنفيذ وقف إطلاق النار خلال فصل الشتاء من أشهر سنتي 2011-2012، إلا أنه لم يكن الجو ملائماً لاقتراح مثل هذا النوع من المبادرات لإنعدام جو الثقة الذي كان سائداً بين المعارضة السورية وحكومة الأسد وفي حزيران/يونيه 2012، قاد كوفي عنان اجتماعاً للاعبين الدوليين الرئيسيين في جنيف لتسهيل مسار عمل لحل الأزمة. وأسفر هذا الاجتماع عن "بيان جنيف" وهي خريطة طريق لحل الأزمة تتضمن أهم بنودها اتفاق لوقف إطلاق النار، والسماح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة من طرف قوات النظام السوري، تلى هذه الخطوات خطوات مماثلة تتمثل أساساً في الانتقال السياسي التدريجي ليحل محل حكومة الأسد كان رد الحكومة السورية متوقفاً حيث رفضت جملة وتفصيلاً هذا البند بتحتي بشار الأسد على السلطة وبالتالي فشل مبادرة كوفي عنان في الوصول إلى حل يرضى جميع أطراف النزاع.

في أواخر عام 2013م أخذت الأزمة السورية أبعاداً أخرى على إثر بعض التقارير التي تفيد بأن حكومة الأسد تجاوزت الخطوط الحمراء باستعمالها لأسلحة كيميائية محصورة دولياً ضد متظاهرين عزل ما أسفر عن مقتل ما يصل إلى حوالي 1400 مدني.

●فواعل الأزمة السورية:

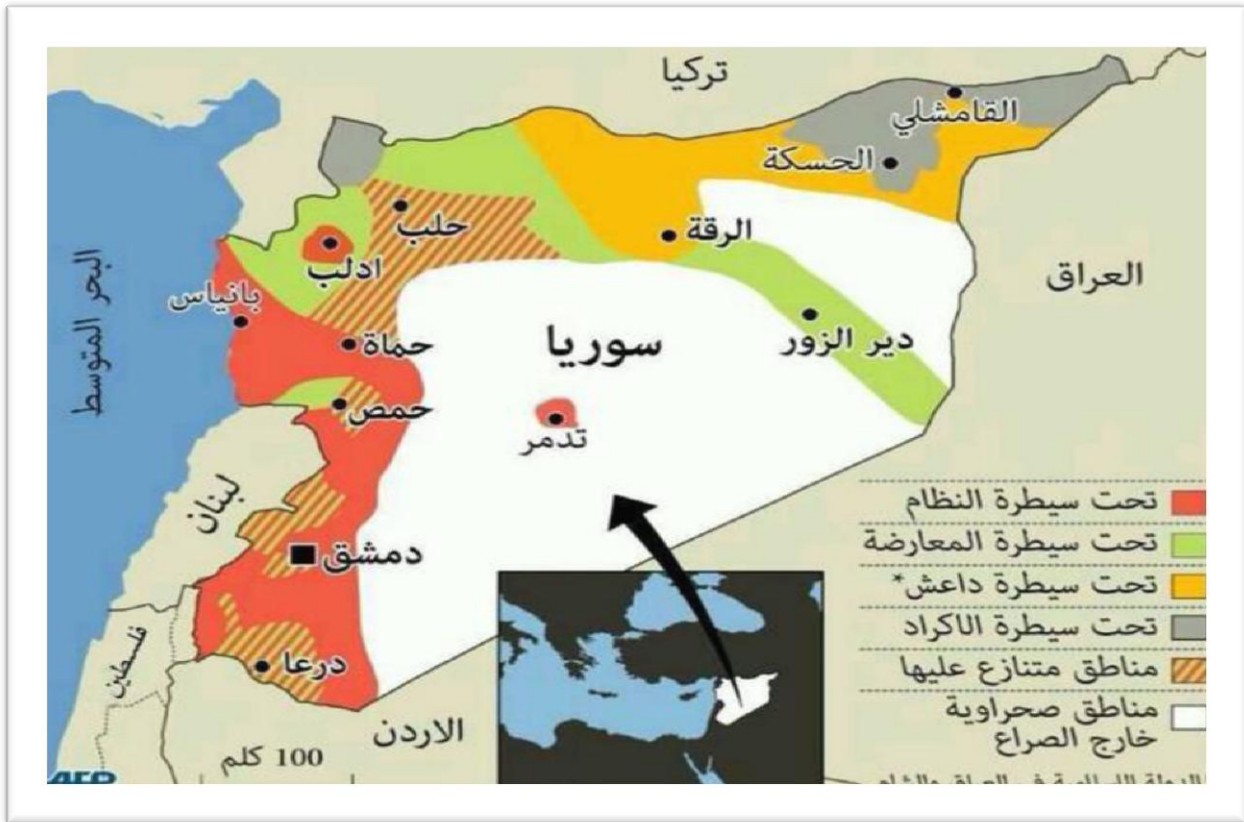
ما كان للحراك السوري أن يتطور ويصبح حراكاً إقليمياً ودولياً لولا تدخل عدة أسباب وعوامل جيواستراتيجية في الخريطة السياسية والأمنية والدولي حيث تعد الأزمة السورية أكثر تعقيداً من مثيلاتها في الوطن العربي وذلك بسبب موقع سوريا الجيوبوليتيكي المهم فضلاً عن وقوعها بمحاذات ثلاث دول ذات ملفات ساخنة وهي العراق لبنان وفلسطين ولهذا يبدو أن الوصول إلى تسوية للأزمة السورية أمراً ليس سهلاً، وذلك إنطلاقاً من فكرة أساسية تتمثل في أن الأزمة السورية باتت تشكل مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها فهذه الأزمة التي بدأت داخلية سرعان ما تحولت إلى حالة إصطفاف إقليمي ودولي غير مسبوق، بدأت من داخل سوريا ووصل إلى عواصم القوى الكبرى (واشنطن، موسكو) مروراً بأفقر وطهران في ظل تنافس وصراعات إقليمية ودولية، تغلب فيها الحسابات الجيواستراتيجية مما يجعل التوصل إلى حل وتسوية للأزمة أمر صعب المنال على الأقل في المنظور القريب، كما أن اتخاذها لهذا المنحى في التصعيد قد يجعل منها ساحة لتفيس الإحتقانات الإقليمية والصراعات الدولية، وهو ما قد

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

يهدد أمن المنطقة بأكملها¹، شكلت حالة الصراع حول سوريا محورين يتألف كل منهما من ثلاثة مجموعات تتفاعل على ثلاثة مستويات رئيسية محلية وإقليمية ودولية، يشمل المعسكر الأول محور التغيير والذي يسعى للإطاحة بالنظام القائم، ويتكون محليا من المعارضة السورية ويدعمهم إقليميا كل من تركيا ودول الخليج، ومن ورائهم جميعا يقف دوليا الغرب بجناحيه الأوروبي والأمريكي.

أما المعسكر الآخر يشمل محور الحفاظ على الوضع القائم، ويتكون محليا من النظام السوري، ويدعمه إقليميا كل من إيران وحزب الله اللبناني، ودوليا نجد روسيا والصين و لو بشكل غير مباشر².

الخريطة 7: توضح توزيع القوى والأطراف الفاعلة في الأزمة السورية³.



المصدر: سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013.

¹ أحمد سالم محمد أبو صلاح، تطور الأزمة السورية ومعزلة تسويتها في ظل الإستقطابات الإقليمية والدولية، ص 11.

² نفس المرجع، ص، 11.

³ سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مذكرة ماجستير (جامعة الأزهر، غزة، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، 2015)، ص 216.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

تمثل الخريطة رقم 05 تقسيم مناطق السيطرة بين الفواعل المتصارعة في سوريا والممثلة اساسا في:

- مناطق تحت سيطرة النظام.
- مناطق تحت سيطرة المعارضة.
- مناطق تحت سيطرة داعش.
- مناطق تحت سيطرة الأكراد.
- مناطق متنازع عليها.
- مناطق صحراوية خارج الصراع.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

المبحث الثاني: الأزمة السورية بين المشروعين التركي والإيراني.

وضع الحراك السوري كل من تركيا وإيران في مفترق طرق كاشفة عن إختلاف وتصادم لمشروعيهما في المنطقة حيث أن الأزمة السورية لا تمثل إلا عينة لهذا التنافس بين المشروعين في المنطقة ككل.

المطلب الأول: التأثير التركي على أحداث الأزمة السورية

أولاً: الحراك السوري في المنظور التركي:

يتضح جلياً أن أنقرة أيدت وبشكل كامل المطالب التي نادى بها المتظاهرون، ففي البدايات الأولى للحراك سارعت وزارة الخارجية التركية إلى التعليق على الاحداث ببيان صادر بتاريخ 2011/03/24م اعربت فيه عن أساها لما نتج من وفيات أو إصابات في هذه الأحداث كما طالبت بمحاسبة المتورطين في الأحداث متمنية الاستجابة لمطالب الشعب المشروعة من دون تأخير كما أبدت استعدادها تقديم كل العون اللازم لإنجاز ذلك حيث كان مضمون البيان تقريبا محور كل الاتصالات التركية التي جرت مع الجانب السوري خلال هذه المرحلة وهوما ترجمته اتصالات اردغان بنظيره السوري بشار الأسد¹.

ثانياً: منطلقات الموقف التركي من الحراك السوري: هناك مجموعة من المنطلقات ساهمت في بلورة الموقف التركي إتجاه القضية السورية نذكرها على النحو التالي:

1/ الطبيعة الديمقراطية للنظام التركي: حيث ساندت تركيا الحراك الشعبي في سوريا من منطلق، نظامها الديمقراطي، فهي تحاول تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة، خاصة في جوارها الإقليمي فلوكان موقفها مساندا للنظام السوري ضد الحراك الشعبي، ستبدو كما لو أنها متناقضة مع نفسها، وهي التي تدعو الى نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا الأمر سيكون بمثابة التشكيك في مبادئها التي تدعو إليها خاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002م².

وفي هذا السياق يؤكد إبراهيم كالين مستشار رئيس الوزراء أردغان بأن: "رياح التغيير حتمية في المنطقة العربية، ولا يمكن تفاديها، ولابد أن تعكس مطالب الشعوب العربية وطموحاتها، المشروعة في العدالة والحرية والازدهار ولابد لهذا التغيير في العالم العربي ان يحصل من دون عنف ، على عكس ما يدعى

¹ على حسين بكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية- التركية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 4.

² نفس المرجع، ص 8.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

الكثير ممن ينتقدنا، فإن التغييرات في المنطقة ستعزز من موقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط وستخرج تركيا رابحة في عالم عربي ديمقراطي تعددي مزدهر¹.

وهذا ما يعكس تفكير المسؤولين التركيين في محاولة منهم للوقوف مع قيم الديمقراطية والعلمانية الغربية والتي وضع أسسها مؤسس الدولة التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، خاصة وأنها الحليف الاستراتيجي والمقرب للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كما لها علاقات مع إسرائيل.

2/ عناصر متعلقة بمبادئ السياسة الخارجية التركية: في ظل حزب العدالة والتنمية جعلت تركيا من سياستها الخارجية منبرا للدفاع عن الشرعية والحقوق الشعبية، و هو الأمر الذي رفع من نبرتها في وجه الاعتداءات الإسرائيلية، المنكورة على غزة، الأمر نفسه الذي وتر وبصورة كلية للعلاقات بينهما، كما قامت بتوجيه رسائل للرئيس المصري حسني مبارك في ظل الحراك الذي كان يحدث في مصر في ذلك الوقت، في خطاب للرئيس التركي اردغان، كما ساندت فيما بعد المجلس الانتقالي الليبي ضد العقيد معمر القذافي، وفي هذا الإطار الذي اختارته تركيا كتوجه لسياستها الخارجية، والذي عرف عدة أحداث ومظاهرات ذات طابع شعبي وفي عدد من الدول العربية، وفي هذا الصدد يقول يقول إرشاد هرمزلو كبير مستشاري الرئيس التركي عبد الله غول: "من الطبيعي أن تدعم تركيا مطالب الشعب السوري، مثلما فعلت مع جميع الدول العربية، التي حصلت فيها إنتفاضات شعبية، ومن الطبيعي أن تخاطب تركيا السلطة السورية، بوجوب الإصغاء للمطالب المحقة، والعدالة للشعب السوري"².

3/ تأكيد الجانب التركي أن العلاقات التركية السورية لا يمكن أن تنحصر بالنظام السياسي فقط بل تتعداه إلى مكونات المجتمع السوري، و هو ما أكده الجانب التركي من ان هذه العلاقات لا يمكن أن تكون على حساب حقوق وحريات الشعب السوري، فهي ترى أن مطالب الحراك السوري بتوفير مزيدا من الحريات عن طريق رفع القيود المتعلقة بالحقوق السياسية والإنسانية، هي مطالب مشروعة و لا يمكن تجاوزها وهي المطالب التي واجهها النظام السوري بوسائل أمنية بحثة، صحيح أن الانتقادات التركية في البداية لم تكن بالقوة والضغط اللازم بسبب الخوف التركي من حصول فوضى أو حرب طائفية أو تدخل خارجي ومع مرور الوقت وفقدان الامل في اصلاح النظام السياسي السوري للنقائص المطلوبة من طرف

¹ على حسين بكير، مرجع سابق ص 8.

² نفس المرجع، ص 8.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

الحراك شددت تركيا من إنتقاداتها للنظام في ظل التأثير الإيراني الواضح على مكان النظام السياسي السوري¹.

4/ عدم وجود مخاوف تركية من سقوط النظام السوري، وهذا للعلاقات الجيدة التي تربط مكونات المجتمع المجتمع السوري بتركيا، فتغير النظام السياسي لا يضر بالعلاقات مع سورية لذلك وقفت تركيا مع الحراك السوري منذ البداية، عكس الهواجس الإيرانية من سقوط النظام السوري، والتي تخاف من تبعات ذلك على على امنها الإقليمي وكذلك من خسارتها لحليف إستراتيجي في هذا السياق يقول إرشاد هرمزلو: "تركيا غير قلقة من التغيير الذي قد يحصل حتى في دول صديقة جدا كسورية، لأن أنقرة ببساطة تدرك أن الشعوب العربية تتقدم على حكامها من ناحية النظرة الإيجابية إلى تركيا وإلى دورها².

المطلب الثاني: التأثير الإيراني على مسار الأزمة السورية.

أو لا: الحراك السوري في المنظور الإيراني

على الجانب الإيراني وعلى النقيض تماما من الموقف التركي ومن خلال التمعن والتدقيق، في الموقف الإيراني من الحراك السوري، فانه يتضح لنا وبجلاء إن المنظور الإيراني لهذا الحراك بقي ثابتا منذ البداية ولم يتغير، و هو دعم النظام السوري وبصفة مطلقة ، في حين تدرج في المواقف، فيما يخص الحراك الشعبي، من التجاهل تارة الى اتهام المتظاهرين وإلقاء اللوم على الأطراف الخارجية من خلال الاتهام بالمؤامرة الخارجية كما تبنت وجهة نظر النظام السوري كليا إلى السعي لإيجاد حل ومخرج لهذه الأزمة³.

ففي البدايات الأولى للحراك السوري تفادت وسائل الإعلام الإيرانية الغوص في حيثيات الأزمة وبقي تركيزها منصب على الحراك الذي كان في كل من البحرين واليمن وكما هو الحال بالنسبة للموقف الرسمي الإيراني والذي بقي متجاهلا الأحداث ومع تطورات الأزمة وانتشارها وازدياد رقعتها وخطورتها بسقوط أعداد كبيرة من القتلى في صفوف المتظاهرين اضطر النظام الإيراني لأخذ الأمور على محمل الجد وهوما عكسته تصريحات سفير إيران في دمشق السيد احمد الموسوي خلال مؤتمر الصحة الإسلامية ومواجهة الفتنة في سوريا فاعتبر أن هناك مؤامرة يحيكها الأعداء للنظام السوري كما شبه المظاهرات التي حدثت في سوريا بالفتنة كمظاهرات إيران في سنة 2009م (في إشارة إلى الحركة

¹ على حسين بكير، مرجع سابق، ص 9.

² نفس المرجع، ص 9.

³ نفس المرجع، ص 2.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

الخضراء بع الانتخابات الرئاسية) كما اتهم المتظاهرين بالعمالة للخارج وبتلقيهم أو امر من الصهاينة للإطاحة بدول الممانعة والذي يتصدى للخطط الاسرائيلية والامريكية في المنطقة كما وجه نداء آنذاك دعى فيها الشعب للحفاظ على النظام وعدم المشاركة في المؤامرة للإطاحة بالنظام كما أبدى المسؤول ثقته بقدرة النظام على تجاوز الأزمة وإنهاء الفتنة¹.

كما أعلن سابقا رامين مهما نباراست المتحدث باسم الحكومة الإيرانية في 2011/4/12 على اثر مؤتمر رسمي بان التظاهرات الشعبية السورية مخطط غربي وعمل مدفوع من الخارج خصوصا من الأعداء التقليديين لإيران وهما أمريكا وإسرائيل وذلك بسبب دعمهما للمقاومة الفلسطينية واللبنانية في المنطقة تبع ذلك تصريح لوزير الخارجية الإيراني آنذاك اكبر صالحى قال فيه إن الغرب يسعى لخلق بلبلة داخل سوريا لزعزعة البلاد تزامنت هذه التصريحات مع أخرى للرئيس بشار الأسد حيث صرح بان ما تشهده سوريا ما هو إلا مؤامرة كبرى تشارك فيه بعض البلدان القريبة والبعيدة بالتعاون مع بعض الجهات داخل البلاد².

كما سعت إيران لترويج أن ما يحدث في سوريا هو مخطط أمريكي إسرائيلي هذا المخطط يجرى بالتعاون مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية وباستخدام قناة الجزيرة والتي تهدف إلى نشر الفتنة كما حاول الزج بالتيار السني في المنطقة باتهامه بدعم المعارضة في سوريا خاصة تلك الاتهامات الموجهة لتيار المستقبل بقيادة سعد الدين الحريري.

كما أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية أية الله خامنئي صراحة في الخطاب الذي ألقاه في ذكرى رحيل الخميني في 2011م في تبريره لازدواجية الموقف الإيراني من الحراك في بعض البلدان ومعاداة أحداث سوريا، أن هذا الحراك مخطط أمريكي صهيوني قائلا: "تؤيد الحركات الشعبية ، لا تلك التي تقوم بتحريك أمريكي صهيوني"، كما وصفها الحرس الثوري الإيراني بأن هذا الحراك ما هو إلا عبارة عن مؤامرة خارجية³.

¹ على حسين بكير، مرجع سابق، ص، 3.

² نفس المرجع، ص، 3.

³ نفس المرجع، ص، 3.

ثانيا: منطلقات الموقف الإيراني:

كان موقف إيران إتجاه القضية السورية الداعم للنظام السوري نابعا من عدة منطلقات نذكرها على النحو الآتي:

1/ العلاقات الإستراتيجية التاريخية: تتميز العلاقات التي تربط النظام السوري، مع نظام الجمهورية الإسلامية في طهران، بأنها علاقات متميزة وإستثنائية من ناحية الحلف الذي يربط الطرفين، فهو من أطول الأحلاف مدة والأكثر ثباتا، في منطقة الشرق الأوسط، وذلك على مدى أكثر من ثلاثة عقود في منطقة لا تعترف بالمنطق في العلاقات والأحلاف، فتاريخها يؤكد على الثقل وعدم ثبات الإستقرار بها فبالعودة إلى الماضي القريب يتضح لنا ما لا يدعو مجالا للشك بأن النظام الإيراني، وكأنه يرد الجميل لسوريا، حين قدم الأسد خدمات جليلة للنظام الإيراني، أثناء حربها مع العراق حين إتخذ العرب موقفا موحدا ضد طهران، فكانت دمشق من أبرز البلدان العربية، والتي وقفت إلى جانب النظام الإيراني حيث إعتبر موقفها بمثابة شق الصف العربي في جامعة الدول العربية، ونزعت عن حرب الخليج الأولى صفة الحرب الفارسية العربية، بإعتبار أن جميع دول المشرق العربي في ذلك الوقت كانت إلى جانب العراق ودعمتها بكل الوسائل الممكنة، حيث قامت سوريا بتدريب العديد من قوات إيران، كما أو صلت الحرس الثوري الإيراني إلى قلب لبنان، وعززت من وجودها عبر دعم حزب الله، كما عززت السياسات المشتركة والمتقاربة أو اصر وقوة التحالف، بين البلدين خاصة في ظل السعي الإيراني لتوسيع نفوذها على الساحة العربية، فموقف إيران من الأزمة السورية، هو موقف طبيعي، أن تقف في هذه الظروف إلى جانب حليفها وأن تمده بجميع أسباب البقاء، فانهيار النظام السوري، يعد بمثابة انهيار حليف إستراتيجي، لا يمكن تعويض خسارته¹.

2/ مخاوف إيرانية من إنتقال الثورة إليها: إنفرد النظام السوري، بالمقارنة مع مختلف الدول العربية والتي شهدت حراكا شعبيا مماثلا، بإعتماده على التكتيك الإيراني، في قمع التظاهرات، لوجود تشابه بين تحركات المعارضة في الحالة السورية ونظيرتها الإيرانية، حيث تتبع التخوفات الإيرانية من أن نجاح الحراك السوري، قد يحفز الحركة الخضراء في إيران، على خوض مواجهة مماثلة مع النظام، إذ إن المعارضة الإيرانية تتقرب ويكتب مالات الوضع السوري، هذه الفرضية تأكدها عدة دلائل أبرزها إعلان دعم الحركة الخضراء المعارضة في إيران الحراك الشعبي السوري في أكثر من مناسبة، كما أصدر

¹ علي حسين بكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية، المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، عام 2012، ص 06.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

مجلس التنسيق لدرء الأمل الأخضر وهي أعلى هيئة لصنع القرار في الحركة الخضراء الإيرانية، بيانا عبرت فيه عن دعمها للحراك السوري، كما طالبت النظام الإيراني، بوقف الدعم، التي توجهه إلى النظام السوري، هذه المعطيات جعلت الجانب الإيراني، يخاف من حصول تنسيق بين المعارضة السورية، والحركة الخضراء الإيرانية المعارضة، وبالتالي إمكانية إنتقال الحراك إلى أراضيها، فكانت دعم النظام بمثابة خطوة إستباقية لذلك¹.

3/ التخوف من إنهيار النظام الإقليمي: وهو ما يعكس الخوف من سقوط النظام السوري، بعد تحالف دام لأكثر من ثلاثة عقود وبالتالي قد تجد طهران نفسها في عزلة دولية، خاصة أنه إذا سقط النظام السوري فذلك يعني نهاية النفوذ الإيراني، في مناطق مهمة، ويقلصه إلى أدنى حد في مناطق أخرى، هذا التقلص قد يشمل عدة مناطق إبتداء من لبنان ووصولاً إلى العراق وقد يصل إليها في حد ذاتها، وبالتالي ستكون تداعيات ذلك على بنية المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

الخوف مما قد يحدث جاء برد قوي ومنسجم لإيران مع محورها والذي يضم الحكومة العراقية وبعض الأحزاب، والحركات المرجعية، والتي لها سيطرة في كل من سوريا، لبنان العراق، وحتى البحرين، وقد وصل إلى حد تخوين المعارضة، في الجهة الأخرى من طرف الأزمة، ووصفهم بالعملاء للغرب².

المطلب الثالث: تأثير مسار الأزمة على العلاقات التركية الإيرانية.

نظرا للتقييم المختلف للثورة السورية وكذلك طبيعة العلاقة مع نظام بشار الأسد وموقف كل طرف منه إضافة إلى الإجراءات المتعارضة التي اتخذتها تركيا وإيران بما ينسجم مع سياسة ومصالح كل بلد منهما فقد خلق ذلك توترا شديدا في العلاقة بين طهران وأنقرة والذي تطور فيما بعد إلى تنافس وصراع غير مباشر بينهما فإيران برهنت على موقفها بطريقة حاسمة وأرسلت رسائل الى كل القوى التي تحاول إسقاط النظام السوري بان النظام السوري خطأ احمر لا يمكن تجاوزه، فهي لا يمكن ان تستغني عن حليف استراتيجي لها مكانة وحجم كبير في الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط حتى وان استلزم الامر توتر للعلاقات مع تركيا، فمع تصاعد الاحداث وتوتر الأوضاع في الداخل السوري ظهر نوع من الفتور الخفي في العلاقات بين ايران وتركيا وذلك على خلفية مهاجمة بعض وسائل الإعلام الإيرانية وكذلك العربية منها والمحسوبة على إيران للموقف التركي الداعم للحراك الشعبي على حساب النظام السياسي القائم كما اتهمت هذه الوسائل أنقرة بالنفاق وماهي إلا اداة لتنفيذ السياسات الأمريكية

¹ على حسين بكير، مرجع سابق، ص 6.

² نفس المرجع، ص 7.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

والصهيونية بالمنطقة كما إتهمت هذه الوسائل أنقرة بتدعيم المعارضة المسلحة بالسلاح والأموال وكذلك توفير الغطاء الدبلوماسي لهذه التنظيمات، كما ركزت هذه الحملات الإعلامية على إدعاءات تتعلق بدعم تركيا للمسلحين على حدودها مع سورية ولاسيما في جسر الشاغور، كما ذكرت بعض الوسائل الأخرى وجود إجتماعات سرية بين تركيا وإسرائيل، وذلك لإعادة العلاقة بين البلدين والتي كانت متوترة أثناء الحراك السوري¹.

وتزامن كل هذا الصخب الإعلامي مع تعليق الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية مهمان برست في مؤتمر صحفي عن علاقة بلاده بتركيا إثر الإشتباك السياسي والإعلامي حيال الوضع في سورية، قائلا: "لآخرنا بين تركيا وسورية فإننا سنختار سورية بلاشك".

كما نقلت إحدى المواقع الإعلامية العربية عن تصريحات بتهديدات عسكرية إيرانية لتركيا قالت إن مبعوثا للرئيس أحمدى نجاد حملها لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان" مفادها أن إستعمال أية قواعد عسكرية تركية للهجوم على سورية، سيعرضها لقصف صاروخي إيراني"، وترافق ذلك مع تقارير أشد لهجة تشير إلى أن مساعدة تركيا للولايات المتحدة الأمريكية في تأجيج التظاهرات الشعبية في سورية ستعرض أنقرة لتداعيات كبرى.

كما كان للحرس الثوري الإيراني موقف واضح وقوي من الدور التركي في الأزمة السورية ينسجم مع توجهات المرشد الأعلى والذي يحمل في طياته تهديدات الى تركيا ويحذرهما في الوقت ذاته من موقفها إتجاه سوريا، مؤكدا على وقوف غيران القاطع مع نظام الأسد، كما تشير نفس الرسائل والموجهة إلى تركيا بان إستمرارها في سياساتها الحالية إزاء النظام السوري سيدفع إيران فيما بعد ومن دون شك إلى الإختيار بين أنقرة ودمشق ولا شك في ان خيار طهران محسوم سلفا.

سرعان ما ترافقت هذه الرسائل مع فتح الملف الكردي على مصراعيه، فقد إرتفعت وتيرة العمليات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني مما أعطى إنطباعا لدى أنقرة بأن هناك تسهيلات إيرانية تقدم للحزب في هذا التوقيت بالذات وجعل هذه القضية كورقة ضغط على تركيا من أجل تغيير موقفها أو حتى التقليل من دعمها للمعرضة السورية، خاصة وأن ذلك تزامن مع رسالة ضمنية إيرانية بأنها مستعدة للعب الورقة الكردية ضد أنقرة، عندما أعلنت طهران فجأة عبر وكالته للأنباء، عن إعتقال الرجل الثاني في حزب العمال الكردستاني مع نقلها تأكيدات رئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومي في البرلمان الإيراني علا عبر جرودي على الخبر، وعندما أو فدت أنقرة وزير خارجيتها وموفدا خاصا لإستجلاء

¹ على حسين بكير، مرجع سابق، ص 17.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

الموضوع نفت طهران إلقاء القبض على الرجل الثاني في حزب العمال الكردستاني، وقالت أنها قصدت أنه من الأفضل أن يتم إلقاء القبض عليه.

وعلى الرغم من أن رئيس الحكومة التركية حاول فيما بعد التخفيف من أجواء التوتر بين طهران وأنقرة بقوله: "لا يمكنني الحديث عن وجود توتر مع إيران"، إلا أن السياسة التركية إستمرت في نهجها البطئ ولكن المتصاعد ضد النظام السوري، من جهتها وجهت القيادة التركية تحذيرا للإيرانيين في ما يتعلق بسوريا مفاده أن النظام السوري بات مستكبرا من جراء تشجيعكم، كما طالب أردغان إيران بوقف دعم النظام في دمشق والذي يمارس قمعا شرسا للحركة الإحتجاجية في البلاد.

كما ردت طهران فيما بعد بسلسلة من التهديدات، ولأسيما مع قرار أنقرة إستضافة الرادار والذي يدخل ضمن منظومة الدفاع الصاروخية الأطلسية، ولعل أبرزها ما عبر عنه المستشار العسكري للمرشد الأعلى على خامنئي اللواء يحيى رحيم صفوي والذي طالبها في الموضوع السوري بـ"تغيير جذري في موقفها" وخيرها بين إعادة النظر في سياساتها بشأن الدرع الصاروخية ودعم الإسلام العلماني، أو مواجهة عواقب ذلك.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

المبحث الثالث: الأزمة السورية في ظل تضارب مصالح القوى الكبرى:

شكلت الأزمة السورية تنافس من نوع آخر بين قوى دولية كبرى أبرزت الأهمية الحيوية لسوريا خاصة بين روسيا الحليف الإستراتيجي لسوريا والولايات المتحدة الأمريكية التي تبحث عن مصالحها خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على أمن إسرائيل.

المطلب الأول: الرؤيا الروسية للأزمة السورية

عندما نتحدث عن الأزمة السورية لا يمكننا إغفال الدور الروسي المهم والفعال خاصة الدور الكبير الذي قامت به من أجل الخروج من تلك الأزمة والتي باتت تشكل خطر كبير على أمن المنطقة وإستقرارها ويتضح دور روسيا بصورة واضحة من خلال تأييدها الشديد للنظام دبلوماسياً وسياسياً وعسكرياً ، حيث تجلت مواقف روسيا الكثيرة بالدعوة منذ بدء الأزمة وقبل قرار التدخل العسكري الروسي لحل سياسي ودبلوماسي للخروج من هذه الأزمة، وظهرت في عقد مؤتمر جنيف 1، ومؤتمر جنيف 2، مؤتمرات موسكو، واستخداماته للفيتو لمنع أي ضربات عسكرية أو عقوبات أممية ضد النظام السوري، لذلك لا يمكن أن نغفل الدور الروسي الحساس في ترجيح كفة النظام خاصة بعد قرار تدخلها العسكري في سوريا¹.

أولاً: الموقف الروسي من الأزمة السورية:

تعتبر سوريا حليفا مهما لروسيا في الشرق الأوسط، إذ شكلت العلاقة مع دمشق لبنة أساسية في الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط منذ عهد الرئيس حافظ الأسد وتعمقت أكثر في عهده، حيث ركز على تطوير علاقة استراتيجية مع روسيا بإعتبارها واحدة من الشراكات الإستراتيجية الأكثر ديمومة في الشرق الأوسط، في مقابل ذلك قامت روسيا بوتتين منذ عام 2000 بالتركيز على استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى مجسدا سياستها ضد الولايات المتحدة في شكل لعبة محصلتها صفر من أجل وضع روسيا كتقل موازن للغرب في الشرق الأوسط. وتمثل سوريا موطن القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، كما أنها تعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات بوتتين، فموقع سوريا المطل على البحر الأبيض المتوسط وإسرائيل ولبنان وتركيا والأردن والعراق يجعلها ذات أهمية كبرى لايمكن أن يسمح بخسارتها.

عملت روسيا منذ بداية الأزمة السورية على تأكيد موقفها في منع أي تدخل عسكري في سوريا أو فرض مزيد من العقوبات عليها، حيث تخشى أن يكون ذلك غطاء لفرض مزيد من الهيمنة الأمريكية في

¹ أمينة عادل حلمي محمد، دوافع وتأثير التدخل العسكري الروسي والقوى المتصارعة في سوريا، المركز الديمقراطي العربي، مستخرج من الموقع <http://democraticac.de/?p=34609> ، بتاريخ 2017/05/29، على الساعة: 05:17

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

المنطقة ، فإذا كانت قد عارضت تدخل الناتو في ليبيا فإنها ترفض بشدة تكرار التجربة في سوريا ، لأن ذلك سيتيح موطئ قدم أمريكية في قلب سوريا بعد الإطاحة بالنظام السوري كما حدث في العراق، لذلك سارعت روسيا إلى تعطيل المبادرات العربية الإقليمية والدولية من إصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي عبر استخدام روسيا حق النقض في مجلس الأمن ،ومنذ البداية كانت روسيا تعتبر المعارضة السورية هي السبب الرئيسي في تفاقم الأزمة باعتبارها طرفا مسلحا مقابل الجيش النظامي إلا أنها في نفس الوقت طالبت النظام الإسراع في إجراء الإصلاحات الجديدة، وقد أعلنت روسيا بأن دول الناتو تخطت القرار الأممي 1973 بشأن ليبيا نصا وروحا، وهي بالتالي تقف جانب سوريا في السلم والحرب، ولن تسمح بإسقاط النظام السوري ،فهي قلقة من بعض توجهات الدولية الصريحة التي تسعى لهذا الهدف ويعتقد الكرملين بأن إبعاد السلطة الحالية في دمشق سيعتريه عليه اندلاع الحرب الأهلية من جانب، وسيطرة تيارات أصولية متطرفة على زمام الأمور من جانب آخر.

ثانيا: التدخل العسكري الروسي المباشر وأبعاده على الأزمة السورية¹.

تمثل سوريا حجر الزاوية في الإستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط، فقد طورت روسيا علاقات وثيقة معها بسبب أهميتها في قلب الشرق الأوسط وتأثيرها في موازين القوى، ومن ثم، فإن سقوط نظامها الحليف يعد خسارة كبيرة لها، وقد يؤدي إلى التأثير السلبي في وضعها طويل المدى في المنطقة ويأتي الدعم الروسي المباشر للنظام السوري بعد التهديد الذي تعرضت له مناطقه الحصينة عبر سيطرة المعارضة السورية على مناطق من ريف اللاذقية وسهل الغاب الذي يعد المنطقة الفاصلة الأخيرة عن الساحل السوري، لذلك، فقد انتقلت على الصعيد السوري أيضا إلى الهجوم بدلا من الدفاع، فهي تعمل على توسيع قاعدتها في طرطوس وأنشأت قاعدة أخرى في اللاذقية، وعززت أسطولها في شرق المتوسط.

البعد الأول: يتعلق بإستراتيجية روسية ترى ضرورة اختراق "سياسة الاحتواء الجديدة " لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي تعتقد أن معاملتها تتوالى مع اتخاذ إجراءات مؤثرة تبدو ممنهجة بعد أزمة أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم. فقد بدأت الدول الغربية بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وقام بطردها من مجموعة الثماني الصناعية، ووثق علاقاته مع أوكرانيا، وتعتقد روسيا أنه حاول شل

¹ أحمد سعد نوفل، وآخرون، أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر، (الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد العاشر 2016م)، ص، ص 7، 8.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

اقتصادها وقدرتها على الفعل الخارجي عبر خفض أسعار النفط والغاز، وتخشى أن يستكمل حصارها بتجديد تحالفاته مع المناطق والدول الأساسية في آسيا ضمن إستراتيجية "الحزم والمحيط" وسياسة الاحتواء التي سادت الحرب الباردة.

البعد الثاني: يرتبط بالأهمية الإستراتيجية الحيوية لقاعدة طرطوس وهي القاعدة الوحيدة لروسيا على البحر الأبيض المتوسط، حيث تعد الخيار الروسي الوحيد لمواجهة الانتشار الواسع للأساطيل البحرية الأمريكية في المتوسط وبحر العرب والقواعد البحرية الأمريكية المنتشرة في المحيط الجغرافي الروسي، وفي البحار والمياه الدافئة، خصوصا المتوسط والأحمر وفي الجنوب الشرقي من العالم، حيث إن التدخل الروسي جاء بعد أن أصبحت المعارضة السورية على بعد عدة أميال من هذه القاعدة، وذلك بعد النجاحات التي حققتها في الأشهر التي سبقت التدخل الروسي.

البعد الثالث: يرتبط بالأهمية الإستراتيجية للتواجد الروسي بجوار تركيا في سوريا كعضو في حلف الناتو "NATO"، حيث يمكن استخدام جغرافيتها لمنع البحرية الروسية من العبور عبر البوسفور دخولا وخروجا في حال نشوب أي أزمة دولية، كما من الممكن اعتبار الخروقات الروسية للأجواء التركية أعمالا عدوانية تستدعي تفعيل خطة الدفاع المشترك لحلف الناتو، إضافة إلى تبرير زيادة الدعم التركي لفصائل المعارضة. ويعتبر إسقاط تركيا لمقاتلة روسية عبرت مجالها الجوي قضية حساسة يمكن أن تفتح المجال أمام هذا النوع من التفكير.

البعد الرابع: يرتبط بإعادة التوازن المبدئي لجيش النظام السوري، ثم تمكينه من إحراز بعض التفوق والتقدم لاستعادة الجغرافية الحيوية للنظام الممتدة بين دمشق والشاطئ على المتوسط، حيث نجحت المعارضة بإخراج النظام من مناطق مهمة في هذه الجغرافيا، وبعد حالة الإعياء والضعف الواضح الذي أصاب قوات النظام السوري وحاجتها الماسة للإسناد والتجهيز والتسليح.

البعد الخامس: يرتبط بالعقيدة العسكرية الروسية الجديدة التي تم تبنيها عام 2014 وتعزيزها ببرامج تطوير وتسليح نوعية وبحجم كبير وبكلفة تقترب من 300 مليار دولار، يشار إلى هذه البرامج تركيز على البحرية والجو وهما ذراعان إستراتيجيان هجوميان يتناسبان مع الأهداف العامة للسياسة الروسية وخصوصا لإحداث تغيير في نظام القطب الواحد المستفرد وعدم السماح للغرب بحصار الجغرافيا البحرية لروسيا الاتحادية.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

البعد السادس: يثير التساؤلات عن إسرائيل ومواقفها العسكرية من هذا الحضور الروسي القوي بحريا وجويا في سوريا، وما يمكن أن يخلقه من احتمالات عملياتية وإستراتيجية وهوما يدفع إلى الاستنتاج بوجود تفاهات غير معلنة لهذا التدخل بين إسرائيل وروسيا من جهة، والولايات المتحدة وروسيا من جهة أخرى.

البعد السابع: يتعلق بالمصالح الاقتصادية الروسية حيث لروسيا العديد من المصالح الاقتصادية في سوريا ومن أبرزها صادرات الأسلحة الروسية، وواردات النفط السوري وامتيازات حقول النفط والغاز السورية إضافة السواحل السورية على المتوسط بوصفها موطن قدم لروسيا في البحار الدافئة.

غير أن بعض التحليلات ترى في التدخل العسكري الروسي بعدا اقتصاديا يتجاوز الساحة السورية إلى العقوبات التي فرضتها كل من أو روبا والولايات المتحدة على روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية حيث تنتظر روسيا إلى الأزمة السورية كبوابة للتفاوض مع القوى الغربية بهدف فك العزلة ورفع العقوبات عنها.

المطلب الثاني: الرؤية الأمريكية الأزمة السورية.

أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السورية.

لقد ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا متوترة ما يقارب خمسة عقود، فسوريا حسبها هي دولة متورطة بتصرفات تحمل طابع العدائية للولايات المتحدة ولمصالحها في المنطقة وتتضمن هذه التصرفات عمليا كل النقاط الساخنة كدعم الإرهاب، تطوير قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل، وقد ربطت الولايات المتحدة الدعم السوري للإرهاب من خلال دعمها لحزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية، والجماعات الكردية مثل حزب العمال الكردستاني¹.

مع بداية أحداث الأزمة في سوريا بحلول عام 2011 كان الموقف الأمريكي اتجاه ما يحدث في ذلك البلد هو المراهنة على قيام النظام بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين لذلك بقيت التصريحات

¹ عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية، مذكرة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2015م)، ص 120.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

الأمريكية مقتصرة على الدعوة لوقف العنف وتلبية مطالب المحتجين، والعمل على إيجاد حل سياسي، والتهديد بفرض عقوبات صارمة ما لم يشرع النظام السوري في إصلاحات سياسية حقيقية¹.

انتقلت فيما بعد إدارة الرئيس أوباما لفرض ضغوطات فعلية، تمثلت في فرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في 18 ماي 2011 شملت الرئيس بشار الأسد وعددا من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه، وقد جاء ذلك بعد أن قام بزج الجيش مباشرة في عمليات عسكرية في المدن والقرى المنتفضة، حيث اعتمدت الولايات المتحدة في هذا الشأن على تركيا التي تمتلك أدوات من شأنها التأثير في النظام والمعارضة في أن واحد وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي صرح في 12 جويلية 2011 بأن بشار الأسد فقد شرعيته لعجزه عن انجاز التحول الديمقراطي المطلوب، فإنه لم يدعوه إلى التنحي عن الحكم، ولم يقدم أوباما على ذلك الموقف إلا في 18 أو 2011، عندما تبين فشل مساعي وزير الخارجية التركي داوود أوغلو في إقناع الرئيس الأسد بإيقاف الحل الأمني خلال زيارة قام بها إلى دمشق في 9 أو 2011، وعلى الرغم من ذلك بقي الموقف الأمريكي موقفا متحفظا إلى حد ما من الأحداث السورية².

ومع نهاية السنة تسارعت وتيرة الأعمال المسلحة للنظام السوري واتسعت المطالبات بتوفير الحماية الدولية للشعب السوري أو مناطق حظر طيران أو ممرات إنسانية وقد اتضح أن الولايات المتحدة متحفظة على هذه الاقتراحات حيث اتخذت موقفا بعدم إرسال أسلحة فتاكة إلى سوريا حيث كانت معظم مساعدتها غير قتالية كما مارست ضغوطات على دول الخليج وتركيا لعدم وصول الأسلحة إلى من تعتبرهم جماعات إرهابية.

وفي هذا الإطار أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في اجتماع اسطنبول عام 2012 من زيادة حجم المساعدات الطبية والإنسانية، إضافة إلى توفير معدات اتصال، وبشكل أقل علنية أكد مسئولون أن الحزمة الجديدة تشمل أيضا مساعدات "غير مميتة" سيتم إرسالها للمعارضة المعتدلة "الجيش الحر" وتشمل معدات للرؤية الليلية ومعلومات استخباراتية أمريكية من قبيل الإشعار المبكر بتحركات القوات السورية، كما أعربت الولايات المتحدة عن عدم اعتراضها على التمويل العسكري أو إرسال أسلحة من دول جوار سوريا بشرط أن لا تقع بين المتشددين.

في نفس السياق تواصلت الجهود الدبلوماسية الأمريكية الرامية إلى محاولة إسقاط بشار الأسد سياسيا حيث توصلت مجمعة العمل حول سوريا في 30 جوان 2012 إلى اتفاق جنيف والذي يتألف من ست

¹ عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 120.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

نقاط لحل الأزمة السورية، لكن تنفيذ الاتفاق تعثر بسبب اختلاف التفسيرات حول مستقبل الرئيس الأسد في المرحلة الانتقالية ففي حين أصرت روسيا على أن الاتفاق لا يشير إلى رحيل الأسد كنقطة انطلاق للتنفيذ، تمسكت واشنطن بموقفها الداعي إلى رحيل الأسد وأنه لا يمكن أن يكون جزءا من أي مرحلة انتقالية.

ورغم هذا الفشل الدبلوماسي، إلا أن الولايات المتحدة ظلت ترفض تقديم أي دعم عسكري لقوات المعارضة السورية، رغم أن الأنظار كانت تتطلع بأن تتدخل واشنطن في الشأن السوري عسكريا، لكن من الواضح أن الإدارة الأمريكية لم تكن تريد التدخل مهما تعددت الفرص والمبررات السياسية والعسكرية.

ويمكن تحديد جملة عوامل ساهمت في تحفظ الولايات المتحدة عن دعم الثورة السورية في البداية أو التدخل العسكري بشكل مباشر في ما يلي:

- تخوف واشنطن من التوجهات السياسية والإيديولوجية لجزء من المجموعات المسلحة المعارضة للنظام السوري، إذ لم ترغب إدارة أوباما بدعم هذه المجموعات بالسلاح بما يؤدي إلى حسم المعركة لصالحها، وغالبا ما يعمد المسؤولون الأمريكيون على استنكار تجربتهم في أفغانستان عندما سلحوا المقاتلين الأفغان لطرد القوات السوفياتية، ثم اتخذوا بعد ذلك أمريكا هدفا لهجماتهم، لذلك قامت الولايات المتحدة بإدراج جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام " داعش " في قائمة المنظمات الإرهابية في ديسمبر 2012.

- أمن المنطقة: تنتظر الولايات المتحدة بريبة إلى واقع الحراك السوري ومساره المسلح وما قد يخلفه الحسم العسكري لقوات المعارضة من نتائج محتملة، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات المتشددة وغياب سلطة مركزية قوية مما يؤدي إلى تداعيات سلبية على أمن المنطقة وبخاصة أمن إسرائيل.

- نظرا لإنقسام المعارضة السورية، وبخاصة العسكرية منها، وغياب بديل ذي توجهات معقولة بالنسبة إلى الأمريكيين ليحل محل النظام الحالي، وبسبب تأثير التجربة الأمريكية في العراق أيضا والنتائج الكارثية لانهايار الدولة هناك، نجد أن واشنطن قد سعت إلى انتهاج موقف يميل إلى إيجاد حل سياسي يبقى على مؤسسات النظام وبنيته من دون الأسد¹.

الملاحظ أن تمسك الولايات المتحدة بموقفها الراض لتقديم أي دعم عسكري لقوات المعارضة السورية لم يدم طويلا، ففي سنة 2013 قرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما تغيير موقفه والتوجه نحو تقديم أسلحة قتالية لمن تصفهم إدارته بأنهم قوى معتدلة في المعارضة السورية، وإرسال ضباطا وخبراء أمريكيين في الأردن وتركيا لتدريب المعارضة السورية وتقديم الدعم في المجال الاستخباراتي وقد إستبعدت واشنطن

¹ عبد الرزاق بوزيد، مرجع سابق، ص ص، 121 122.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

إمكانية فرض منطقة حظر جوي على سوريا، كما استبعدت تزويد قوات المعارضة بأسلحة ثقيلة لكن ستلتزم واشنطن بتقديم أسلحة آلية خفيفة.

- اختلال الوضع الميداني لمصلحة النظام السوري خاصة بعد سيطرة قوات النظام على مدينة القصير الاستراتيجية، نجم عنه ضغوطات خارجية (سعودية_ فرنسية خاصة) على إدارة أوباما لمنع انهيار المعارضة خاصة في ظل الخلل الذي نشأ في موازين القوى بين المعارضة والنظام.
- تزايد الضغوطات الداخلية التي مارسها الجمهوريون وعلى رأسهم السيناتور جون ماكين الذي دعا أوباما إلى القيام بشئ لإنقاذ هيبة الولايات المتحدة.
- ممارسة المزيد من الضغوطات على النظام السوري قبل الذهاب إلى عقد مؤتمر جنيف2، بما يمكن من إضعاف موافقة التفاوضية.

ظلت الولايات المتحدة منذ انتشار أنباء عن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية تهدد باتخاذ إجراءات ردعية وقاسية في حالة استخدام السلاح الكيماوي وقد اعتبر الرئيس أوباما في تصريحاته أن استخدام السلاح الكيماوي خط أحمر وأن سوريا ستعرض لعواقب وخيمة في حال استخدامها للأسلحة الكيماوية ضد الشعب والمعارضة السورية، غير أن تقارير جديدة وصلت للبيت الأبيض تؤكد استخدام القوات السورية لغاز السارين في الغوطة الشرقية ما دفع الولايات المتحدة إلى تحريك قواتها البحرية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط استعداداً لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، غير أن جميع الجهود الدبلوماسية التي قام بها أوباما ووزير الخارجية جون كيري لبناء تحالف دولي يساعد في تنفيذ ضربة عسكرية لسوريا بتهمة استخدام النظام السوري لأسلحة كيماوية في مناطق ريف دمشق باءت بالفشل الذريع، فقد كان قرار أوباما متعجل لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، مما تسبب في إحداث إرباك في الموقف الدولي وتباين بين أمريكا وروسيا، وانقسام حاد في الاتحاد الأوروبي وفي مجلس الأمن الدولي، كما حدث إرباك داخل المجتمع الأمريكي، وفي ظل هذه الأوضاع المعقدة تقدمت روسيا باقتراح للولايات المتحدة بأن تسلم سوريا ترسانتها الكيماوية للمجتمع الدولي، مقابل تجنيب سوريا أي ضربة عسكرية، هذه المبادرة وافقت عليها الولايات المتحدة وسوريا وبدأ النظام السوري بتسليم شحناته الكيماوية عبر مراحل، وتقلصت احتمالات الضربة العسكرية على سوريا¹.

تواصل الدعم الأمريكي للمعارضة السورية بشكل أكثر وضوحاً من السابق ، ففي سنة 2014 جاء قرار واشنطن بوقف العمل في السفارة السورية في الولايات المتحدة وطالبت دبلوماسي النظام السوري بالمغادرة، وقد اتبعت هذا القرار بقرار آخر وهو رفع تمثيل الإئتلاف الوطني السوري المعارض لديها وفق قانون البعثات الدبلوماسية، وهوما يؤكد رغبة الولايات المتحدة في عزل نظام بشار الأسد على الساحة

¹ عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 123.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

الدولية، لكن الإدارة الأمريكية تدرك جيدا أن الإجراءات الدبلوماسية وحدها لن تسقط نظام الأسد، وإنما الدعم المالي والعسكري للمعارضة السورية وحدهما قادرين على فعل ذلك، وفي هذا الإطار أعلنت واشنطن أنها بدد اتخاذ تدابير إضافية لدعم المعارضة السورية ماديا وسياسيا وأن الإدارة الأمريكية تعمل مع الكونغرس على تخصيص 27 مليون دولار إضافية كمساعدات تقدم للجيش السوري الحر.

على الرغم من رغبة واشنطن في حسم المعركة لصالح المعارضة المعتدلة وإسقاط نظام بشار بالسلح، إلا أنها وافقت على عقد مؤتمر جنيف2 في محاولة لإيجاد حل دبلوماسي للأزمة السورية، غير أنتصلب مواقف طرفي النزاع الداخلي (المعارضة والنظام) المدعومين من قبل كل من الولايات المتحدة وروسيا أدى إلى فشل هذا المؤتمر وبعد ذلك اتخذت الو.م.أ قرارا في سبتمبر 2014 لشن ضربات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.

ومما سبق يلاحظ أن طريقة تعامل واشنطن مع الأزمة السورية ، لا يعني أنها تريد الإبقاء على النظام، وإنما تغييره عبر إستراتيجية مختلفة لما جرى في ليبيا نظرا لاختلاف الخصوصية السورية، حيث أن واشنطن تتبع إستراتيجية دفع النظام إلى الانهيار من الداخل عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات، وزيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية، وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية خاصة تركيا والمملكة العربية السعودية، والأهم هو دعم المعارضة السورية والتغاضي عن تسليحها، حيث تقدر الو.م.أ أن حجم المخاطر والتكاليف بإنهاك النظام السوري أمنيا وعسكريا واقتصاديا وتفكيك منظومته الخاصة في الداخل بغية دفعه للانهايار تبقى أقل في مقابل الخيارات الغير آمنة على المنطقة والعالم في حال اللجوء إلى الخيار العسكري لإسقاط النظام.

ثانيا: أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة السورية:

تتحكم في موقف الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في سوريا مجموعة من الدوافع والأهداف التي تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها، فالتصور الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة إتجاه المنطقة، يعمل على توظيف عنصر الاهتزازات العنيفة في البنية الاجتماعية والسياسية لتلك النظم الاقليمية بما فيها النظام السوري لخلق واقع سياسي واستراتيجي جديد.

بالنسبة للو.م.أ، فإن الهدف الأول في سوريا هو إعادة صياغة الخريطة السياسية في المنطقة، فعلى الرغم من أن تقسيم سايكس بيكو السابق استطاع تفكيك المنطقة إلا أنه لم يستطع القضاء على كل مقومات التضامن الإقليمي، كما أنه لم يمنع من قيام محور إقليمي ممانع للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة، وتشكل سوريا الحجر الأساسي في الطرف الممانع والذي يضم: إيران_ سوريا- حركات المقاومة في لبنان وفلسطين، لذلك يمكن تفسير السلوك الأمريكي تجاه سوريا من خلال أن

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

الولايات المتحدة تسعى لكسر محور المقاومة وبالتالي تحقيق الأمن لإسرائيل ودرء الخطر عن مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

يرى الكثير من الباحثين أن ما يجري في سوريا وبعض الدول العربية ما هو إلا إعادة تقسيم جديد للمنطقة تحت ما يسمى " مشروع الشرق الأوسط الجديد" أو "سايكس بيكو الجديد" وفقا للمنظور الأمريكي ويقوم هذا المشروع على تقسيم المنطقة على أساس الهوية العرقية والدينية والطائفية إلى إمارات ودويلات متحاربة فيما بينها الأمر الذي سيضمن أمن إسرائيل ويشتت الهوية العربية.

مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي جاء كبديل لمشروع الشرق الأوسط الكبير، توقف لمدة من الوقت نتيجة لعدم توفر الظروف الملائمة، إلا أن الولايات المتحدة حركت هذا المشروع من جديد في سياق ما يعرف بأحداث "الربيع العربي" خاصة بعد انطلاق الأحداث في سوريا، مما أتاح للولايات المتحدة فرصة تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد والذي سيتم من خلاله تقسيم سوريا إلى أربع كيانات أو دويلات وهي:

● الدولة العلوية: تقع غرب سوريا وتتألف من محافظتي طرطوس واللاذقية بالكامل، ومناطق مصياف والسقيلية ومحمدة التابعة لمحافظة حماه، والقصير والرستن تمتد الدولة العلوية حسب ما جاء في التقرير من حدود لواء إسكندرون التابع لتركيا حاليا في الشمال إلى الحدود اللبنانية في الجنوب، ويحدها من الشرق باقي محافظتي حمص وحماه، ومن الشمال الشرقي محافظة إدلب.

● الدولة الكردية: تمتد من حدود إقليم كردستان العراق شرقا، مروراً بالقامشلي ، الحسكة، درباسية، كوباني وصولاً إلى عفرين وتنتهي بمصيف سلمى الساحلي.

● الدولة السنية: وهي تضم دمشق وحلب وقسم من حمص وتدمر والرقّة ودير الزور وصولاً إلى الحدود الكردية في مدينة الحسكة.

● دولة الدروز: وتشمل مناطق تواجد الدروز وصولاً إلى الحدود اللبنانية المتاخمة لحدود الطائفة الدرزية في لبنان¹.

لتطبيق مشروع التقسيم الجديد، عملت الولايات المتحدة على اتخاذ موقفها اتجاه الأزمة السورية من خلال إعلان دعمها للمعارضة السورية المعتدلة والتغاضي عن إدخال السلاح إليها من قبل القوى الإقليمية (تركيا والسعودية)، وفي المقابل تبذل جهودها إلى محاصرة النظام السوري وإضعافه بشتى

¹ عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 125

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

الوسائل وقد كانت أو لى بواذر التقسيم في سوريا حين حل أكراد سوريا على حكم ذاتي نتيجة الأزمة ، وقد يستطيعون في المستقبل القريب تطويره إلى ما يشبه الاستقلال الذي يتمتع به أكراد العراق.

كذلك أدى تصاعد وتيرة العنف في سوريا إلى وجود مناطق واسعة خاضعة لسيطرة المعارضة السورية ، مثل حلب والمنطقة الشرقية في دير الزور ودرعا وغيرها من المناطق ، حيث تم اجتماع ما يسمى ائتلاف المعارضة المدعوم من قبل الولايات المتحدة في إسطنبول لتشكيل حكومة مؤقتة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة ، أي أنه أصبح هناك حكومتان إحداهما في دمشق وأخرى في حلب، تعثر الحل السياسي (فشل مؤتمر جنيف 1 وجنيف 2) ومرور أربعة أعوام على القتال وعدم قدرة أي من الطرفين للوصول إلى حسم عسكري، فإن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل خط واحد بين الشمال والجنوب، أي تقسيم سوريا فعليا إلى دولتين وضعف وانهايار الجيش السوري مما سيضمن استمرار التفوق الإسرائيلي في المنطقة.

إذا الموقف الأمريكي تجاه ما يحدث في سوريا يهدف إلى تطبيق نظرية الفوضى البناءة أو التفكير النظيف، بهدف إعادة رسم الخارطة الجغرافية والسياسية ليس فقط في سوريا بل منطقة الشرق الأوسط ككل.

وتقوم نظرية الفوضى البناءة حسب المنظور الأمريكي إلى تفكيك الوضع القائم في بلد ما، ولو أدى ذلك إلى حدوث فوضى مؤقتة تمهيدا لإعادة تركيب هذا البلد على أسس جديدة ملائمة أكثر لمصالح الولايات المتحدة ومخططاتها في المنطقة، وحلحلة الأمور ونقلها من مرحلة الجمود إلى مرحلة المرونة الهلامية والحركة، لكي تتمكن من التدخل وتطبيق السيناريوهات الجاهزة، أو إطلاق العنان لقوى التغيير الداخلي بأن تأخذ فرصتها ونفعل فعلها وتقوية عناصر الفعل المؤثر الذي يهدف إلى حدوث التغيير داخل الأنظمة السياسية ، وهذا ما تجلى بوضوح في الحالة السورية حيث تدعم الولايات المتحدة والغرب المعارضة السورية بما يمكنها من إسقاط النظام السوري من الداخل. وفي نفس الوقت تعمل على حشد تأييد دولي للعمل على التدخل وإسقاط النظام السوري ودعم وصول نظام آخر حليف لها.

تقوم الإستراتيجية الأمريكية بالأساس على تقسيم سوريا بعد تدميرها إلى مناطق تتحكم فيها الإثنيات القومية والطائفية وتبعاً لذلك تنهار المنطقة ويتولد مناخ سياسي وأمني ملائم تماماً لفرض وقائع جديدة على الجغرافيا الفلسطينية، بما يحقق حماية أمن إسرائيل الإستراتيجي واستمرار طموحات الكيان الصهيوني ومشروعه في إقامة دولة إسرائيل الكبرى¹.

¹ عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 127.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

أما الهدف الثاني الذي تسعى الو.م.أ إلى تحقيقه في سوريا هو منع وصول السلاح لمن تعتبرهم إرهابيين (حزب الله، حماس)، فالأسلحة التي توجه من إيران عبر دمشق إلى لبنان لدعم حزب الله والأسلحة التي تهرب من الأراضي السورية للعراق، سيجري تعطيلها من خلال إشغال النظام السوري بمواجهة حالة الغليان التي تمر بها البلاد تمهيدا للإطاحة به، وتجري الآن جولة معاكسة من تهريب السلاح فبدلاً من تهريب السلاح عبر سوريا إلى العراق ولبنان، أصبح السلاح يهرب إلى داخل سوريا لدعم المعارضة السورية ، عبر الحدود من مختلف الاتجاهات، ويتوقع الأمريكيون أنه إذا ما تمكنوا من إسقاط النظام السوري سيضمنون وصول نظام حليف في دمشق يسهل عملية التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل وبالتالي سيتم توقيف تزويد حزب الله بالسلاح مما سيؤدي إلى إضعافه، كما سيتمكنون من تطويق إيران وكسر نفوذها في المنطقة.

الهدف الثالث الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه هو هدف جيوبوليتيكي يدخل سياق الاتجاه الواقعي المهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية في إطار تفاعلاتها مع القوى الكبرى المنافسة لها على الساحة السورية، فوفقاً للإستراتيجية الأمريكية تعتبر سوريا جزءاً حساساً من حافة الأرض لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغرب والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة. لذا فإقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه هو مطلب أمريكي ملح على اعتبار أن سوريا تعد دولة ارتكازية - pivot states – تدخل في إطار

الصراع بين التالاسوكراتيا (القوة البحرية) بقيادة الولايات المتحدة والتيلوروكراتيا (القوى البرية) بقيادة روسيا الاتحادية، فسوريا بالنسبة للولايات المتحدة جزء من إستراتيجية الاحتواء والتي تهدف إلى حصر قلب الأرض الأوراسي ودفعه إلى الداخل ما أمكن تجنباً لتمدده خارج حدوده السياسية.

إن المصلحة الأمريكية تتطلب عملية تحريك توازنات في المنطقة، لأن إعادة تشكيل خارطتها السياسية أصبح مطلباً لا بد منه وذلك في منحنى يساعدها على تقويض القوى الصاعدة وعلى رأسها روسيا والصين إذ لا يريد الأمريكيين حدوث أي تغلغل في مناطق نفوذهم من قبل أعدائهم، لذا فتغيير الأنظمة في مناطق معينة خاصة في سوريا سيساعد على كبح هذا النفوذ لقوى الشرق (روسيا- الصين) قبل أن يستفحل هذا النفوذ ويمتد إلى مناطق متحالفة مع أمريكا، لذا كان سقوط النظام السوري مطلباً أساسياً وملحاً لكل من الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين وخطاً أمنياً دفاعياً متقدماً ومنفذاً إستراتيجياً لروسيا فإدارة الأمريكية الحالية كما هي حال سابقتها تسعى إلى تجريد روسيا من أي قدرة على الحركة بعد أن قامت بتطويقها في جميع الاتجاهات، وبذلك تحولت سوريا إلى منطقة ارتباط، جيوليتيكي تخوض فيها الولايات المتحدة حرب بالوكالة ضد روسيا.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

أما سياسيا ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت سياسة تقويض النفوذ والدور السياسي الروسي على الساحة الدولية إلى الدرجة التي تمكنها من السيطرة عليه على النحو الذي يحافظ على المصالح الحيوية الأمريكية ويطورها، فروسيا لها علاقات واسعة في مختلف أرجاء العالم وهي تعود إلى حقبة الاتحاد السوفياتي السابق، ولكون روسيا قطبا دوليا له وزن ومكانة مؤثرة على سلم القوى الدولية، فإن الولايات المتحدة تعمل بجهد واضح على تقليص هذه العلاقات وعرقلتها والحد منها إلى القدر الذي تسمح به وينسجم مع طبيعة وأولويات المصالح الأمريكية، ومن أهم علاقات روسيا العالمية علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط خاصة سوريا وإيران، فروسيا تسعى إلى إقامة تحالفات مع الدول العربية والإسلامية، لضمان ما تبقى من مصالحها ونفوذها في محاولة لإعادة فرز وتشكيل مختلف القوى والتحالفات، إلا أن هذا الأمر لا يعجب الولايات المتحدة الطامحة إلى الاستمرار في قيادة العالم، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى إسقاط حلفاء روسيا في منطقة الشرق الأوسط بما فيهم النظام السوري الذي يعتبر حليف مهم لروسيا ولتواجدها في منطقة البحر المتوسط، فالدعم الأمريكي للمعارضة السورية يهدف إلى إسقاط الحليف الوحيد لروسيا في المنطقة، ما يعني تقلص النفوذ الروسي وتراجعته إلى درجة تضمن من خلالها الولايات المتحدة استمرار نفوذها ومصالحها الحيوية وقواعدها العسكرية في المنطقة.

وبذلك يمكن القول أن السياسة الأمريكية تركز على إعاقة أي تقارب روسي محتمل مع الدول الحليفة أو غير الحليفة للولايات المتحدة أي مع الحلفاء أو الخصوم في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل لأن ما تملكه روسيا من قدرات عسكرية تقليدية ونووية يخولها إلى استعادة ثقلها الاستراتيجي، والظهور كقوة عظمى تشكل خطرا على الهيمنة الأمريكية في العالم، لذلك فإنه يجب تحجيم الدور الروسي، وعدم السماح له بالعودة لاستعادة مجد الاتحاد السوفياتي بانتزاع مناطق نفوذه الحالية، لذا بدأت السياسة الأمريكية بتنفيذ هذه الرؤية لإنهاء النفوذ الروسي ضمن منطقة الشرق الأوسط عبر إسقاط الأنظمة المتحالفة مع روسيا المتمثلة في سوريا وإيران.

المطلب الثالث: أسباب استمرار الأزمة السورية.

رغم من كل الجهود الدبلوماسية الدولية، وذلك من أجل الوصول إلى حل يرضى جميع الأطراف، إلا أنها باءت بالفشل، وذلك لعد أسباب وقفت كحاجز أمام تأزم الوضع السورية نذكرها على النحو الاتي:

1/ تعدد أطراف الأزمة وتشعبها، فهناك أطراف إقليمية، وأخرى دولية وعدم قدرة أي طرف من هذه الأطراف على الحسم العسكري، الميداني على أرض الواقع.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

2/ تزايد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية، في ظل الإعتماد على المواجهات غير المباشرة وذلك من أجل تصفية حساباتها وخوض صراعاتها في الساحة السورية والتي باتت ساحة مفتوحة للتدخلات العسكرية والإختلالات الأمنية في ظل الهشاشة التي تميز المنطقة.

3/ رغبة القوى الإقليمية والدولية، في الدفاع عن مصالحها، والحفاظ عليها خاصة في ظل تصادم المصالح، بين هذه القوى، وهو ما أطال لهيب الأزمة، فإيران ترى في دعمها للنظام السوري حفاظا على نفوذها في المنطقة، وسقوط هذا النظام لا يدعوا، مجالا للشك أنها ستفقد مجالا حيويا، والذي بدوره سيؤثر لا محالة على وضعها في لبنان من خلال حزب الله الحليف الإستراتيجي لها لذلك فإنها تحاول وبكل الطرق المحافظة على الوضع القائم على العكس من ذلك حيث نجد في الجهة الأخرى دول الخليج تحاول تحجيم النفوذ الإيراني، بدعم الميليشيات المعارضة للنظام، في نفس الوقت نرى أن القوى الدولية خارج الإقليم، والمتمثلة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تسعى للمحافظة على مصالحهما في المنطقة من دون الإكتراث لتدمير المنطقة.

4/ الفراغ الإستراتيجي في القوة، بسبب الضعف والانقسام العربي وفي ظل الدور الباهت والمحتشم وغير الفعال في أحيان كثيرة، لمؤسسات العمل العربي المشترك، وهو ما فتح المجال واسعا، أمام تدخلات دولية وإقليمية في هذه الأزمة، وذلك من أجل زيادة نفوذها وتحقيق مصالحها على حساب المصالح العربية والأمن العربي المشترك في المنطقة.

5/ أهمية العامل الطائفي والذي شكل دافعا قويا لدى بعض الأطراف الإقليمية، للتدخل في سوريا لأسباب وخلفيات طائفية.

6/ دور العامل الاقتصادي في بلورة التدخلات الخارجية، في الشأن السوري، خاصة فيما تعلق بصفقات السلاح، أو محاولة تحقيق مصالح متعلقة بالنفط والغاز، خاصة في المنطقة التي تطل فيها سوريا على البحر الأبيض المتوسط.

7/ إن أي أزمة لا يمكن أن تنحصر أثارها على منطقة الصراع، بل يمكن أن تتعدى إلى مناطق وجهات أخرى، كالخشية الأوروبية من التداعيات الأمنية على أمن المتوسط والقارة الأوروبية، وهو ما دفع بهذه الأطراف للتدخل في الأزمة السورية (الأطراف الأوروبية)، عن طريق المشاركة، في الضربات العسكرية الجوية، أو تدريب بعض المجموعات المسلحة ذات النهج المعتدل، خاصة بعدما مست تداعيات الأزمة السورية المنطقة الأوروبية، فيما تعلق بجانب اللاجئين، و ما نتج عن ذلك من إنتقال للعنف إلى أراضيها وكذلك بعض الأعمال الإرهابية من حين لآخر.

الفصل الثالث.....الأزمة السورية بين التجاذبات التركية والإيرانية

8/ القلق الدولي الغربي من الإنعكاسات الأمنية على إسرائيل، بسبب الفوضى، والخوف من فقدان السيطرة على الوضع، وهو ما يهدد الأمن الإسرائيلي خاصة وأنهما يتشاركان نفس الحدود، ما أجبر الإدارة الأمريكية على التدخل ومحاولة السيطرة على الوضع، ولكن ذلك إصطدم بمصالح أطراف أخرى (كما سبق الإشارة إليه).

9/ بروز مجموعات إرهابية ذات توجهات متطرفة، كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (أو ما إصطلح على تسميته إختصاراً بداعش)، وقيامها بأعمال إرهابية، وسيطرتها على مناطق إستراتيجية ذات أهمية طاقوية دفع بزيادة حجم التدخلات، بمبرر محاربة الإرهاب، كالتدخلات التركية، من أجل محاربة الإرهاب والقضاء على الحركات الكردية، هذه الحركات التي تحاول أن تتخذ من الأزمة السورية كسبب من أجل تسليحها وإستفادتها من الدعم المالي والسياسي، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي وعدت بتسليح الحركات الكردية، لكن إصطدم ذلك المسعى بالرفض التركي لهذا المقترح¹.

¹ عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 114، 117.

خلاصة الفصل:

إن بروز كل من إيران وتركيا كقوتين إقليميتين في منطقة الشرق الأوسط، واللذان تسعى لتحقيق أهدافهما الإستراتيجية المختلفة من خلال عدة أدوات كالقدرات العسكرية والإيديولوجية، هذه الأدوات التي جعلت منهما قوتان إقليميتان في منطقة الشرق الأوسط والذي أصبح المجال الحيوي لمصالحهما ونفوذها ومن ثم فإن أي تغيرات وتحولات يشهدها هذا الإقليم لا بد أن يؤثر في هذه المصالح والسياسات لا سيما إذا انعكس ذلك على مستوى موازين القوى الإقليمية.

الخاتمة

الخاتمة:

إن الطابع التنافسي للعلاقات الإيرانية التركية سمة ميزت ماضي وحاضر البلدين اللذان تجمعهم الجغرافيا وتقارب التاريخ السياسي ولكن يفرقهما اختلاف أهدافهما وطموحاتهم ووسائل تنفيذها.

فالاحتلال الأمريكي للعراق أزاح عن إيران قوة عربية وسمح لها بالبروز كفاعل مؤثر في منطقة الشرق الأوسط، فسعت إلى تكوين أحلاف من خلال السيطرة على مكامن القوة والنفوذ في المنطقة، إضافة إلى برنامجها النووي والذي كان بمثابة المشروع الأهم في سياسة النفوذ الإيراني.

في ظل هذه الأوضاع برزت تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في نهاية العام 2002، أدى هذا التحول في السياسية الداخلية لتركيا إلى تحول شامل لسياستها الخارجية، وقد شمل هذا التحول بطبيعة الحال سياستها لاتجاه المنطقة العربية وكانت سوريا في قلب هذا التحول.

عملت تركيا على تشكيل عمق إستراتيجي لها يمكنها من البروز كقوة إقليمية مؤثرة وتوجيه الشؤون الإقليمية بما يخدم ويعزز مصالحها القومية في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة وتنافس من قوى إقليمية كإيران ودولية كروسيا من أجل رسم وصناعة مستقبل المنطقة وفي هذا السياق يمكن فهم وإدراك طبيعة الموقف التركي من الأزمة السورية اذ تبنت موقفا مغايرا في الإتجاه المعاكس للموقف الإيراني.

انخرطت الدولتان (تركيا وإيران) في تنافس لتوظيف سوريا في المشروع الإقليمي لكل منهما، فكانت الأزمة السورية بمثابة المفترق الحاسم لهذين المشروعين، والتي بينت بجلاء اختلاف نظرة كليهما إلى المنطقة.

تشكل سوريا احد اهم الدول التي تتميز بأهميتها الجيوستراتيجية في المنطقة وقد أدت الأزمة المتفاقمة فيها منذ العام 2011م إلى تدخل قوى إقليمية ودولية كل لها مصالحها الخاصة سياسيا وأمنيا وإقتصاديا كان لتدخل هذه القوى تحت مسميات عديدة كمكافحة الإرهاب، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة بشكل ساهم في تعميق الازمة وإبتعادها بشكل متزايد عن إمكانيات الحل السياسي، مما أدى إلى إضعاف الدولة الوطنية السورية وإنتشار الحركات الإرهابية المتطرفة، وتهديد الأمن الإقليمي والدولي والتوتر في العلاقات بين الأطراف الفاعلة في الازمة بشكل غير مسبوق جعل من الأزمة الداخلية في سوريا أزمة دولية، إذا مانظرنا إلى الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها بشكل مباشر وغير مباشر.

الخاتمة

إن طبيعة المواقف المتباينة إزاء الأزمة السورية بين تركيا وإيران إنعكس على العلاقات بينهما إذ شهدت هذه العلاقات حالات الفتور أحيانا والتصعيد والتهديد أحيانا أخرى في عدد من مراحل الأزمة السورية بشكل أثر سلبا بينهما سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

فئة الموسوعات:

1/ الموسوعة العربية العالمية، (الرياض، السعودية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط2، سنة 1999م).

فئة الكتب:

- 1/ أوغلو احمد داوود ، **العمق الإستراتيجي**، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 2011).
- 2/ أبو ظهر الرفاعي رنا، وقبيسي محمد ، **أمريكا والشرق الأوسط الجديد**، (لبنان: دار الحرف العربي، ط1، 2003).
- 3/ أبو صلاح أحمد سالم محمد، **تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في ظل الإستقطابات الإقليمية والدولية**.
- 4/ الحاج سعيد، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، 2016.
- 5/ الحاج علي ، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي إتجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
- 6/ النعيمي أحمد نوري ، **النظام السياسي في تركيا**، عمان، زهران للنشر والتوزيع، 2011.
- 7/ بكير على حسين، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية- التركية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- 8/ حسن عمر كامل، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية**، (بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2015).
- 9/ حسين إبراهيم، **النظم السياسية المعاصرة الإتجاهات الحديثة في دراستها**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
- 10/ دني ايمان، **الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014).

11/ شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم ، المناهج، الإقترابات والأدوات، (الجزائر: 1997)

11/ عبد القادر محمودي، النزاعات العربية- العربية(القضية الفلسطينية)،(الجزائر: منشورات ANEP، 2002).

12/ عريفج سامي ، وآخرون، مناهج البحث العلمي وأساليبه، (عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 1999).

13/ فيضي هيثم ، جيوبوليتيك إيران قلعة حصينة على قمم الجبال، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، سنة 2016.

14/ قرقوط ذوقان ، في تاريخ الأمة العربية الحديث المشروع العربي الذي لم يبق منه شيء.(القاهرة مكتبة مذبولي، ط1، 2006).

فئة الكتب المترجمة:

1/ روبرت أولسن، ترجمة محمد إحسان، المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية،(العراق: دار ثاراس للطباعة والنشر، سنة 2011).

فئة التقارير:

1/ التقرير الإستراتيجي الخليجي 2001 2002، مستقبل الخليج العربي في السياسات الدولية، وحدة الدراسات، دار الخليج للصحافة الطباعة والنشر، 2002.

فئة المذكرات:

1 / أبو مصطفى سهام فتحي سليمان، الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011- 2013، مذكرة ماجستير(جامعة الأزهر، غزة، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، 2015).

2/ اكرم نصر ابو حمدي، اثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، (جامعة مؤتة، الأردن، عمادة الدراسات العليا 2007).

3/ الدلابيح علي فايز يوسف، توازن القوى واثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق 2003 _ 2011، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2001).

- 4/ بوزيدي عبد الرزاق ، التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية، مذكرة ماجستير، (جامعة محمد خيضر ، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2015م).
- 5/ حسنين رائد حسين عبد الهادي، البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979_2010، مذكرة ماجستير، (جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات العليا، الشرق الأوسط، 2011).
- 6/ عيساوة أمنة ، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أو سطي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باثنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009_2010).
- 7/ لادمي محمد عربي ، التنافس التركي - الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، 2014
- 8/ لعربي خديجة ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد احداث 11 سبتمبر 2001، (جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).
- 9/ محمد أمين أحمد هليل، العلاقات الإيرانية مع مجلس التعاون الخليجي في ضوء الإحتلال الأمريكي للعراق(2003_2011)، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، عام 2011).

فئة المجالات:

- 1/ الحاروني على ، أزمات النظام السياسي العربي وآليات المواجهة، مجلة السياسة الدولية، العدد 146(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جويلية 2002).
- 2/ الشكري كمال سالم، مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية: المجلد 28، العدد الأول، 2012).
- 3/باكير علي حسين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مقال بعنوان: المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي: (قطر، لبنان، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010).

4/ خليل محمود ، مازق الامن القومي العربي، بعد 11 سبتمبر 2001، مجلة السياسة الدولية، العدد 149،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، جويلية 2002.

5/ سرمد عبد الستار امين ، رؤية استراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، (قسم الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد).

6/ عبد المؤمن محمد السعيد، النفط المتنازع عليه، مختارات إيرانية، العدد 6،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006).

7/ قبلان مروان، الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية، سياسات عربية، العدد 18، 2016.

8/نوفل أحمد سعد ، وآخرون، أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر، (الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد العاشر 2016م).

فئة المقالات الالكترونية:

<http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-1.of-world-energy.html>

2/عوني مالك ، اعادة انتاج الفشل: لماذا تديم مشاريع اعادة البناء "سراب الدولة" في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/12071>من-المجلة/ملحق-تحولات-

إستراتيجية/إعادة-إنتاج-الفشل%80%E2%AE% بتاريخ 2017/05/09، على الساعة 18:02.

3/العودة إسراء شريف ، التسليح النووي الإسرائيلي واثره في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والأربعون،ص،ص 21 _ 24. مأخوذة من

موقع:<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=60663>، يوم 2017/05/10، على الساعة 02:30.

4/ متحصل عليه يوم 2017/05/10 على الساعة 01:46 ، من موقع:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/6/5/%>

5/ عواد عامر هاشم ، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، دراسات دولية العدد الثالث والثلاثون، ص، ص 194، 195، متحصل عليها من موقع:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=60435>، يوم 2017/05/10، على الساعة: 02:51.

6/ جلال منة الله ، الانتخابات العراقية والاقليم السني... هل يتجه العراق للتقسيم، متحصل عليه يوم 2017/05/10، على الساعة 23:41، من موقع

https://www.sasapost.com/division_of_iraq

7/ الجابري خير الدين ، تاريخ الدساتير التركية... معركة طويلة للتحرر من سطوة العسكر، نون بوست، مستخرج من الموقع <http://www.noonpost.org/content/16923>.

8/ عادل حلمي محمد أمينة ، دوافع وتأثير التدخل العسكري الروسي والقوى المتصارعة في سوريا،

المركز الديمقراطي العربي، مستخرج من الموقع <http://democraticac.de/?p=34609> ، بتاريخ 2017/05/29، على الساعة: 05:17.

قائمة المحتويات

فهرس الخرائط والجدول:

رقم الخريطة	العنوان	رقم الصفحة
خريطة رقم (01)	خريطة الشرق الأوسط	16
خريطة رقم (02)	خريطة دولة إسرائيل	24
خريطة رقم (03)	توضيح التوزيع الطائفي في العراق	29
خريطة رقم (04)	الموقع الجغرافي لتركيا	39
خريطة رقم (05)	توضيح جغرافية ايران وحدودها	51
خريطة رقم (06)	الموقع الجغرافي لسوريا	66
خريطة رقم (07)	التوزيع الجغرافي للقوى الفاعلة في الازمة السورية	71

2_ الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
جدول رقم (01)	مجل احتياطات البترول في الشرق الأوسط	19
جدول رقم (02)	اهم المؤشرات الجغرافية في تركيا	38
جدول رقم (03)	الامكانيات العسكرية لتركيا مقارنة مع السعودية واسرائيل	42

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الاهداء

ملخص الدراسة.....

1..... مقدمة

10..... الفصل الأول: جيوسياسية الشرق الاوسط

12..... المبحث الأول: الاهمية الجيوسياسية للشرق الاوسط

12..... المطلب الأول: الاطار الجغرافي للشرق الأوسط

16..... المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط

22..... المبحث الثاني: التحولات الأمنية في منطقة الشرق الاوسط

22..... المطلب الأول: التواجد الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط

24..... المطلب الثاني: الاحتلال الامريكي للعراق وفشل المشروع الامريكي

30..... المطلب الثالث: الفراغ الاستراتيجي في الشرق الأوسط

35..... الفصل الثاني: الاستراتيجية التركية الايرانية في الشرق الاوسط

37..... المبحث الاول: الاستراتيجية التركية في مجالها الشرق اوسطي

37..... المطلب الاول: موقع تركيا وأهميتها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط

43..... المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي لدولة تركيا

48..... المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية

50..... المبحث الثاني: الاستراتيجية الايرانية في منطقة الشرق الاوسط

50..... المطلب الأول: الموقع الجغرافي والاهمية الاستراتيجية لإيران

53..... المطلب الثاني: ادوات تنفيذ المشروع الإيراني في الشرق الأوسط

..... فهرس المحتويات

المبحث الثالث: العلاقات التركية الايرانية.....	58
المطلب الاول: ديناميكية العلاقات التركية الايرانية.....	58
المطلب الثاني: مجالات التقارب بين المشروعين التركي والايراني.....	59
المطلب الثالث: مؤشرات الاختلاف والتصادم.....	60
الفصل الثالث: الازمة السورية بين التجاذبات التركية والايرانية.....	63
المبحث الاول: طبيعة الازمة السورية.....	65
المطلب الأول: جذور الازمة السورية.....	65
المطلب الثاني: تطورات الازمة السورية.....	70
المبحث الثاني: الازمة السورية بين المشروعين التركي والايراني.....	73
المطلب الأول: التأثير التركي على احداث الازمة السورية.....	73
المطلب الثاني: التأثير الإيراني على مسار الازمة السورية.....	75
المطلب الثالث: تأثير مسار الازمة على العلاقات التركية- الإيرانية.....	78
المبحث الثالث: الازمة السورية في ظل تضارب مصالح القوى الكبرى.....	81
المطلب الأول: الرؤيا الروسية للازمة السورية.....	81
المطلب الثاني: الرؤيا الأمريكية للازمة السورية.....	84
المطلب الثالث: اسباب استمرار الازمة السورية.....	92
خاتمة.....	96
قائمة المصادر والمراجع.....	99
فهرس المحتويات.....	105